

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

**أثر التنويع الاقتصادي على المردودية في البنوك
دراسة قياسية في البنك الخارجي الجزائري - لوكالة أم البواقي - للفترة
2019/2011**

إشراف الأستاذ:

الدكتور: مجلخ سليم

من إعداد الطالبتين:

عربة شيما.

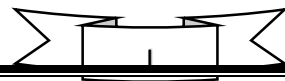
نجوي سوسن.

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَفَوْقَ سَجَاءٍ مِّنْ مَّخْرَجٍ عَمْرٍ عَالِيمٍ "

سورة يوسف الآية 76



شكر وعرفان

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه،
ونصلي ونسلو على خاتم
الأنبياء والمرسلين، صلوات ربي وسلامه عليه.
أول ما نتقدم بالشكر الى والدينا حفظهم الله الذين كانوا لنا عوناً
في كل شيء.

ونتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الفاضل سليم مجلخ
على حسن قبوله الاشراف على هذا العمل
وتقديمه لنا النصح والتوجيه.

كما نتوجه بالتحية والشكر الى كافة أساتذة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لجامعة قلمة،
ونخص بالذكر أساتذتنا المحترمين الذين تلقينا
عنهم مبادئ البحث العلمي
عبر كامل مشوارنا الدراسي الجامعي.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا
برؤيتك... الله جل جلاله

إلى من قال فيها الله عز وجل *وأخفض لها جناح الذل من الرحمة وقل ربي
ارحمهما كما ربياني صغيرا* صدق الله العظيم هما والداي
إلى منبع الحنان إلى من منحني الحياة يوما إلى من تحملت لأجلي الأعباء إلى
أثن كنز أملكه أي

إلى قدوتي وبدر حياتي إلى سندي إلى من أعطاني عنوان الشرف والكرامة
إلى مصباح دربي ونور طريقي أي

إلى من بهم أكبر وعليهم أعمد إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي، إلى من
بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.... إخوتي

إي براعم العائلة أولاد أختي ساجد محمد الأمين

إلى من سأكل معه دربي في الحياة إلى النور الذي يضيء في عيوني... زوجي
الغالي ياسين

إلى من تحلو بالإخاء والوفاء والعطاء ومن برفقتهم في دروب الحياة السعيدة
والحزينة... صديقتي

إلى أعز رفيقة إلى من تقاسمت معي العمل أختي *سوسن* وفقى الله وأتمنى
لكي حياة سعيدة جزيل الشكر لك ولعائلتك الكريمة

إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

إلى الماضي والحاضر والمستقبل هذا العمل المتواضع.

أكل معه دربي في الحياة إلى النور الذي يضيء في عيوني... زوجي الغالي
ياسين

إلى من تحلو بالإخاء والوفاء والعطاء ومن برفقتهم في دروب الحياة السعيدة
والحزينة... صديقتي

إلى أعز رفيقة إلى من تقاسمت معي العمل أختي *سوسن* وفقى الله وأتمنى
لكي حياة سعيدة جزيل الشكر لك ولعائلتك الكريمة

إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

إلى الماضي والحاضر والمستقبل هذا العمل المتواضع.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله
وصحبه والتابعين، أما بعد:

أهدي هذا الجهد المتواضع الى ذلك الحرف اللامتناهي من الحب والرقّة
والحنان، الى التي بحنانها ارتويت وبدفئها احتميت، وبنورها اهتديت، الى من
كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة.

والى درعي الذي به احتميت، والذي شق لي بحر العلم والتعلم، الى من
احترقت شموعه ليضيء لنا درب النجاح، ركيزة عمري، صدر أمانتي وكبريائي
وكرامتي، من كان قدوتي وسندي في الحياة أبي.

حفظها الله وأطال الله في عمرهما.

الى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم، الى من قاسموني حلو الحياة
ومرها، تحت السقف الواحد أخواتي...

الى أبناء أختي عبد اللطيف، جواد، ميلينا.

الى رفيق دربي زوجي العزيز.

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية... أساتذتي، الى الاخوة
والأصدقاء، وبالأخص الى صديقتي وزميلتي في العمل شياء وفقها الله في
حياتها..... جزاكم الله خيرا



قائمة الأشكال

الصفحة	البيان	رقم الشكل
39	منحنى لورنز curve lorenz .	01
55	تحليل جدول النتائج	02
68	مخطط الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري-وكالة أم بواقي رقم 51-.	03
72	في البنك الخارجي HHH يوضح تطور مؤشر التنوع الاقتصادي الجزائري لوكالة أم البواقي 051 للفترة 2019/2011	04
73	في البنك الخارجي الجزائري Re يوضح تطور المردودية الاقتصادية لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011	05
74	في البنك الخارجي الجزائري لوكالة Rf يوضح تطور المردودية المالية أم بواقي 051 للفترة 2019/2011	06
75	في البنك الخارجي الجزائري Rc يوضح تطور المردودية التجارية لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011	07

قائمة الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
30-29	أهم الدراسات التجريبية حول محددات التنوع الاقتصادي.	01
45	بنود ميزانية بنك تجاري.	02
76	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في البنك الخارجي لجزائري لووكالة أم بواقي 051	03
77	اختبار السببية بين متغيرات الدراسة.	04
79	درجة التأخر المعتمدة في نموذج (VAR) بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية الاقتصادية.	05
81	درجة التأخر المعتمدة في نموذج (VAR) بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية المالية	06
83	درجة التأخر المعتمدة في نموذج (VAR) بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية التجارية.	07

قائمة الرموز والمختصرات:

المختصر	المعنى المختصر
HHH	التنوع الاقتصادي
HHI	مؤشر هيرفندل هيرشمان
EI	مؤشر الكون
GI	مؤشر التركيز
XK	التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي
PIB	الناتج المحلي
RE	المردودية الاقتصادية
RF	المردودية المالية
RC	المردودية التجارية
ADF	اختبار ديكي فولر المطور
VAR	نموذج الانحدار الذاتي



فهرس المكنوبات

فهرس المحتويات

المكونات	الصفحة
الشكر والعرفان.....	II
الاهداء.....	III
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الجداول.....	V III
قائمة المختصرات والرموز.....	IX
فهرس المحتويات.....	X
المقدمة العامة.....	أ/خ
الفصل الأول: المقاربة النظرية للتنوع الاقتصادي والمردودية في البنوك.	
تمهيد.....	01
المبحث الأول: التنوع الاقتصادي ومستوياته.....	02
المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي.....	02
الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي.....	03
الفرع الثاني: أنماط التنوع الاقتصادي.....	05
الفرع الثالث: أهمية التنوع الاقتصادي.....	06
الفرع الرابع: أهداف التنوع الاقتصادي.....	10
الفرع الخامس: أشكال التنوع الاقتصادي.....	11
المطلب الثاني: سياسات التنوع الاقتصادي.....	11
الفرع الأول: سياسات التنوع الرئيسية.....	12

- 19..... الفرع الثاني: سياسات التنويع الثانوية (المشتقة من سياسات عامة)
- 24..... **المطلب الثالث: مزايا وعوائق التنويع الاقتصادي**
- 24..... الفرع الأول: مزايا التنويع الاقتصادي
- 26..... الفرع الثاني: عوائق التنويع الاقتصادي
- 28..... **المبحث الثاني: محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي**
- 28..... **المطلب الأول: المحددات الأساسية للتنويع الاقتصادي**
- 29..... الفرع الأول: نظرة على أهم الدراسات التجريبية لمحددات التنويع
- 31..... الفرع الثاني: تحليل محددات التنويع الاقتصادي
- 35..... **المطلب الثاني: أدوات وأساليب قياس التنويع الاقتصادي**
- 36..... الفرع الأول: مؤشر هيرفندل هيرشمان Herfindahl–Hirschman Index (HHI)
- 37..... الفرع الثاني: مؤشر الكون entropy index
- 38..... الفرع الثالث: مؤشر جيني أو مؤشر التركيز (Gini index)
- 40..... الفرع الرابع: مؤشر أوكيف ogive
- 41..... **المطلب الثالث: معايير اختيار الأداة المناسبة لقياس التنويع الاقتصادي**
- 43..... **المبحث الثالث: الاطار النظري للمردودية البنكية ومؤشرات قياسها**
- 43..... **المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك**
- 43..... الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية
- 44..... الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية
- 46..... الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية
- 47..... الفرع الرابع: أنواع البنوك
- 49..... الفرع الخامس: وظائف البنوك التجارية
- 52..... **المطلب الثاني: ماهية المردودية البنكية ومؤشرات قياسها**

52.....	الفرع الأول: ماهية المردودية البنكية.....
54.....	الفرع الثاني: أدوات تشخيص المردودية البنكية.....
60.....	المطلب الثالث: أنواع المردودية البنكية والعوامل المؤثرة فيها.....
60.....	الفرع الأول: أنواع المردودية.....
60.....	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيها.....
64.....	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير التنوع الاقتصادي على المردودية في البنوك.
65.....	تمهيد.....
66.....	المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري.....
66.....	المطلب الأول: نشأة ووظائف البنك الخارجي الجزائري.....
66.....	الفرع الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري.....
67.....	الفرع الثاني: وظائف البنك الخارجي الجزائري.....
68.....	المطلب الثاني: تنظيم البنك الخارجي الجزائري.....
68.....	الفرع الأول: المديرية العامة.....
68.....	الفرع الثاني: المديرية العامة المساعدة.....
69.....	الفرع الثالث: تقديم البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51-.....
72.....	المطلب الثالث: موارد وخدمات البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51-.....
72.....	موارد البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51-.....
73.....	الخدمات التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري.....
	المبحث الثاني: تطور متغيرات الدراسة في بنك الخارجي الجزائري 051 لوكالة أم بواقي للفترة
74.....	2019/2011.....
	المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة في البنك الخارجي الجزائري وكالة أم بواقي للفترة
74.....	2019/2011.....

- الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لتطور مؤشر التنوع الاقتصادي HHH في البنك الخارجي الجزائري
 لووكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011.....74.....
- الفرع الثاني: دراسة تحليلية وصفية لتطور المردودية الاقتصادية Re في البنك الخارجي الجزائري لووكالة
 أم بواقي 051 للفترة 2019/2011.....75.....
- الفرع الثالث: دراسة تحليلية وصفية لتطور المردودية المالية Rf في البنك الخارجي الجزائري لووكالة أم
 بواقي 051 للفترة 2019/2011.....76.....
- الفرع الرابع: دراسة تحليلية وصفية لتطور المردودية التجارية Rc في البنك الخارجي الجزائري لووكالة أم
 بواقي 051 للفترة 2019/2011.....77.....
- 78.....المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....
- المطلب الثالث: دراسة السببية باستخدام اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test)
 80.....
- 81.....المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية.....
- المطلب الأول: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية
 الاقتصادية.....81.....
- الفرع الأول: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR81.....
- الفرع الثاني: - معايرة نموذج (Vector Auto Regression) VAR للمتغيرين المعتمدين في الدراسة
 82.....
- 83.....المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية المالية.....
- الفرع الأول: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length)
 84.....
- الفرع الثاني: - معايرة نموذج (Vector Auto Regression) VAR للمتغيرين المعتمدين في
 الدراسة.....85.....
- المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية
 التجارية.....86.....

86.....	الفرع الأول: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length)
87.....	الفرع الثاني: - معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرين المعتمدين في الدراسة.
88.....	خلاصة الفصل الثاني.....
89.....	الخاتمة العامة.....
92.....	قائمة المراجع.....

الملاحق

الملخص باللغة العربية وباللغة الإنجليزية



ألمة حرة

المقدمة العامة

نعيش اليوم في عالم متعدد الأقطاب يوفر كل فرص الشراكة الاقتصادية في جميع المجالات والقطاعات لذلك فالطريق مفتوح أمام كل الدول نحو تنمية وتنويع اقتصادياتها من خلال وضع استراتيجية على المدى المتوسط والطويل لترقية مستوى الاستثمار العام والخاص فالجزائر حاليا مطالبة ببناء اقتصاد منتج ومتنوع يضمن الصعود الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار البترول، حيث تمتلك الجزائر الإمكانيات والفرص التي تمنح لها خيارات متعددة لمواجهة أي أزمة اقتصادية ومالية، والانتقال بالاقتصاد من وضع يعتمد فيه على مداخل البترول الى وضع يعتمد فيه على مداخل عدة قطاعات اقتصادية أي التنويع في اقتصادها حيث أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الربيعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

وبذلك أصبح التنويع الاقتصادي هدفا تسعى إلى تحقيقه معظم الدول النفطية التي تعتمد بدرجة كبيرة على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والأزمات الكبيرة والمتتالية التي عرفها سوق النفط، فوجد ان الاعتماد على مورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين و الآخر، مما يهدد استقرار و أمن الاقتصاد الوطني فوجب على هذه الدول التوجه نحو التنويع الاقتصادي وانتهاج سياسات تنموية تهدف إلى بناء اقتصاد يحد من الانكشاف الخارجي وإصلاح شامل للإطار العام لاقتصاد الدولة والذي يقلل من هيمنة الموارد الطبيعية.

والجزائر كغيرها من الدول والتي تعاني من اختلالات وتشوهات في هياكل اقتصادها الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد، بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة تؤهلها لتحقيق التنويع الاقتصادي بتطوير القطاعات التي بإمكانها توليد القيمة المضافة كالزراعة والسياحة مثلا، وانطلاقا من اعتبار عملية التنويع ناتجا لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار و الإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال و الحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات فان هذه العملية تتطلب انفاذ سياسات متنوعة تصب في تحفيز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات أخرى تعتمد بشكل كبير على مفهوم الاستدامة ومحاولة استنساخ مشاريع وأفكار استثمارية ذات أبعاد نظيفة ومتجددة .

كما أصبح التنوع الاقتصادي محل اهتمام غاية البنوك التجارية من أجل رفع اداءها المالي حيث تعد هذه البنوك محور المؤسسات المالية التي تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية أي بعبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الأموال بالطلب عليها، حيث تمثل عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، فاهتمام البنوك التجارية بالاداء المالي تزايد في الآونة الأخيرة لما شهدته من تحديات من شأنها ان تقلل من استفادة هذه الأخيرة من المكاسب والفرص المتاحة و تهديد استقرارها، واضعاف قدرتها على المنافسة والاستمرار وقد تتأثر المردودية في البنوك بجملة من المحددات تختلف أهميتها النسبية من حيث درجة وشدة تأثيرها مما يستدعي دراستها وتحديد أهميتها في التأثير على المردودية لكي يتم في ضوء ذلك وضع السياسات الملائمة الكفيلة بتحسين المردودية البنكية .

فالبنوك تسعى دائما الى تحقيق اعلى عائد ممكن فوجدت انه من الممكن ان يكون للتنوع الاقتصادي علاقة وتأثير على أدائها المالي بشكل من الاشكال.

ويقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات كمية وأخرى نوعية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس وتحقيقها لأهداف الاستدامة المسطرة فهي تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي ويعتبر مؤشر هيرشمان هيرفندال (HIRSHMAN) من أبرز المؤشرات الكمية وأكثرها استخداما في أدبيات قياس التنوع للصادرات الى جانب مؤشرات أخرى مثل: مؤشر (THEIL, GINI).

كما يمكن أيضا الاستعانة ببعض المؤشرات التي تعطي فكرة أوضح عن نوعية وجودة الصادرات في البلدان العربية أبرزها نسبة الصناعة التحويلية الى اجمالي الصادرات والمحتوى التكنولوجي لهذه الصادرات.

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أهم المنهجيات والأساليب الحديثة لبناء وقياس التنوع الاقتصادي في الجزائر وكذا مختلف المردوديات في البنك والخروج بنموذج بين العلاقة ونسبة التأثير بين هذين المتغيرين، وسيتناول مجموعة مباحث نحاول من خلالها التطرق لكل العناصر المهمة وذات العلاقة المباشرة بالموضوع.

1. إشكالية الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أثر تنوع القاعدة الاقتصادية في مساهمة زيادة مصادر دخل جديدة، من خلال قياس درجة التنوع، وتقييم أثره على مردودية البنك خلال الفترة (2011-2019) وعليه من مجمل ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

- ما هو تأثير التنويع الاقتصادي على المردودية في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2011-2019)؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مفهوم التنويع الاقتصادي، أهدافه وطرق قياسه؟
- ✓ ماهي أهم محددات مردودية البنوك الجزائرية؟
- ✓ ما أهمية قياس وتتبع المؤشرات المالية المتعلقة بنسب المردودية في البنوك؟
- ✓ ما تأثير التنويع الاقتصادي على المردودية في البنك الجزائري محل الدراسة خلال الفترة (2011-2019)؟

2. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وعلى التساؤلات المطروحة يمكن صياغة عدة فرضيات على النحو التالي:

- ✓ يتحقق هدف التنويع الاقتصادي في الجزائر بإجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد؛
- ✓ يمكن أن يكون الرفع المالي أهم محدد لمردودية البنوك الجزائرية؛
- ✓ تظهر أهمية المؤشرات المالية خاصة تلك التي تقيس المردودية في البنوك في قدرتها على تقييم أداء إدارة المؤسسات البنكية ومعرفة مدى نجاح البنك في إنجاز الأهداف المخطط لها؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ويفترض أن تكون طردية بين التنويع الاقتصادي وكل من المردودية الاقتصادية والمالية والتجارية في البنك الجزائري محل الدراسة.

3. أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته من جهة والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا وذلك بالتطرق الى الدور الذي يلعبه التنويع الاقتصادي الذي أصبح من أكثر المواضيع التي تنصدر مقدمة الأولويات الاقتصادية في معظم الدول، ومن جهة أخرى ترجع أهمية الدراسة إلى معرفة الآثار التي يخلفها التنويع الاقتصادي على المردودية البنكية بمختلف أنواعها للبنوك وذلك للتأثير الكبير للتنويع الاقتصادي على البنوك التجارية والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني. أما فيما يتعلق لأهداف الدراسة فتتمثل فيما يلي:

- ✓ قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات قصد الوصول الى هدف التنوع الاقتصادي ومعرفة أثره على المردودية في البنوك التجارية؛
- ✓ التعريف بالمردودية وإبراز أهميتها؛
- ✓ التعرف على أهم المحددات التي من شأنها التأثير في المردودية البنكية؛
- ✓ إلقاء الضوء على أوضاع البنوك التجارية الجزائرية في ظل تواجد التنوع الاقتصادي؛
- ✓ محاولة إبراز تأثير التنوع الاقتصادي على مردودية البنوك الجزائرية؛
- ✓ تقديم خدمة ولو متواضعة الباحثين وإثراء المكتبة العلمية.

4. دوافع اختيار الموضوع:

يدخل هذا الموضوع في التخصص محل الدراسة الأكاديمية وهو ما يجعل تخصيصه بالدراسة والبحث أمرا مستحسنا من الناحية الموضوعية، وإضافة إلى ذلك فإن الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع تمثل سببا إضافيا لاختياره كونه من أساسيات الاقتصاد الوطني، كذلك لنقص الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع العام.

5. الدراسات السابقة: هناك دراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة والتي اعتمدنا عليها في بناء دراستنا نذكر منها:

- ✓ دراسة نبيلة رقايدة، مذكرة ماستر في التقنيات الكمية والمالية 2016/2017 بعنوان: "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية"، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية بالإضافة إلى علاقة طردية بين نسبة الرفع المالي والربحية وكذلك تبين مدى تأثير البنوك بالأوضاع الاقتصادية والسياسية.
- ✓ دراسة سيرين سميح أبو رحمة (2009) تحت عنوان "السيولة وأثرها في العائد والمخاطرة" والتي تهدف الى الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة والتعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وأثارها في العائد والمخاطرة، وكذلك التعرف على قدرة مدى تطبيق المصارف التجارية نسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد، وتوصلت هذه الدراسة الى عدم وجود ارتباط بين السيولة ومعدل العائد للمصارف التجارية، كما ثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بي السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للمصارف التجارية، وثبت أيضا أن إدارات جميع المصارف تلتزم بتطبيق نسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد.

✓ دراسة مصطفى بن ساحة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 52 ديسمبر 2019 بعنوان: "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي"، حيث هدفت الدراسة الدراسة لتسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة 2011-2017، بالاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي: الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الأحفورية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعثها المطلقة للبتروكيمياويات كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، و تتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، وذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن لا يرقى لمستوى التنويع.

✓ دراسة قابوش فريال مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان: "أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2015"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، وذلك لإبراز أهمية إستراتيجية التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها على إيرادات النفط تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الحالية، و عليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله، و بناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية.

✓ دراسة عمراوي سليم أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية بعنوان: "مساهمة سياسة الانفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات-دراسة قياسية للفترة 1980-2015"، حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة سياسة الانفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1980-2015) وتوصلت الى نتائج مفادها أن الاقتصاد الأكثر تنويع أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية، وأقل تأثر بالطفرات والصدمات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد القيمة المضافة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كما توصلت الى أن الاقتصاد الوطني غير مستقر وقائم على ريع المحروقات وبعيدا عن مستويات التنويع المستهدفة، وذلك رغم وفرة الموارد المالية التي سهلت تمويل الانفاق العام وبرامج الاستثمارات العمومية الضخمة ما يجعل هذه الأخيرة تمثل هدر الموارد وتضييع الفرص قد لا تتكرر مستقبلا لبناء قاعدة إنتاجية صلبة واقتصاد أكثر تنوع.

6. منهجية الدراسة

للإجابة على الاشكال المطروح واختبار مدى صحة الفرضيات إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته مع طبيعة الموضوع حيث تم وصف وتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالمرودية والبنوك ومن خلال الإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالتنوع الإقتصادي ومرودية البنوك التجارية، كما حللنا كل من المردودية البنوك التجارية الجزائرية، كما تم الإعتماد على أدوات القياس من خلال برمجية Eviews 10 وذلك بتطبيق نموذج VAR (نموذج الإنحدار الذاتي) في الدراسة التطبيقية والذي يتضمن إسقاط قياسي على البنك الخارجي الجزائري للفترة (2011/2019).

تجدر الإشارة الى أنه تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على مجموعة من الكتب المطبوعة باللغة العربية والأجنبية وكذلك الأبحاث والدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تم الاعتماد على الملتقيات والتقارير.

وقد تم تقسيم البحث وفق الإطار المنهجي إلى فصلين رئيسيين، فصل للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي كالآتي:

الفصل الأول جاء تحت عنوان "الإطار النظري المقاربة النظرية للتنوع الإقتصادي والمردودية البنكية" حيث قسم الى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول للحديث على التنوع الإقتصادي ومختلف مستويات أما المبحث الثاني فقد خصص للحديث عن التنوع الإقتصادي ومؤشرات قياسه كما جاء المبحث الثالث للحديث على ماهية المردودية البنكية ومؤشرات قياسها.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان "الدراسة القياسية لتأثير التنوع الإقتصادي على المردودية في البنوك" والذي يشكل إسقاط الدراسة على الجانب التطبيقي فقد تناول في مبحثه الأول نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري أما مبحثه الثاني فقد كان تحت عنوان تطور متغيرات الدراسة في بنك الخارجي الجزائري 051 لوكالة أم بواقي للفترة 2011/2019 كما قمنا في المبحث الثالث بدراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الإقتصادي على المردودية.

7. صعوبات الدراسة

يواجه أي طالب أو أي باحث في مساره العلمي والبحثي صعوبات كثيرة سواء كانت في جانبه النظري أو جانبه التطبيقي، ويمكن القول أن مجمل الصعوبات التي واجهتنا خلال دراستنا لموضوعنا هي:

- ✓ حداثة البحث ونقص الدراسات المتعلقة بالموضوع.
- ✓ صعوبة الحصول على معلومات من البنوك.
- ✓ صعوبة الحصول على مراجع تخص هذا الموضوع.
- ✓ صعوبة الترجمة.
- ✓ صعوبة الحصول على بعض المعلومات التطبيقية لبعض سنوات الدراسة.



الفصل الأول:

المقاربة النظرية للتنوع الاقتصادي

والمردودية في البنوك

الفصل الأول

المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي

والمردودية في البنوك

تمهيد:

تعتمد الدول في النهوض بإقتصادياتها وتقدمها على المؤسسات المصرفية بشكل كبير وأساسي، بإعتبارها همزة وصل بين المدخرين والمستثمرين حيث تعمل المصارف على تعبئة وحشد المدخرات، وإعادة منحها وتدويرها في الاقتصاد وفق مناهج مسطرة مسبقا لتحقيق أهداف الدول الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى زيادة في مردودية المؤسسات المصرفية، رفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية، تثبيت النمو الاقتصادي.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض الجوانب الأساسية والمهمة للتنويع الاقتصادي في البنوك التجارية ومردوديتها وهذا حسب المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: التنويع الاقتصادي ومستوياته؛
- ✓ المبحث الثاني: محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي؛
- ✓ المبحث الثالث: الاطار النظري للمردودية البنكية ومؤشرات قياسها.

المبحث الأول

التنوع الاقتصادي ومستوياته

يعبر التنوع الاقتصادي عن السياسة الهادفة لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى قاعدة إنتاجية واسعة مما يؤدي الى بناء اقتصاد وطني بعيدا عن المخاطر الناتجة عن الاعتماد على قطاع واحد أو مورد واحد، من هذا المنطلق سنتطرق لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالتنوع الاقتصادي، حيث نتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

✓ **المطلب الأول:** ماهية التنوع الاقتصادي؛

✓ **المطلب الثاني:** سياسات التنوع الاقتصادي؛

✓ **المطلب الثالث:** مزايا وعوائق التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

كثر الحديث طوال العقود القليلة الماضية عن حيوية فكرة التنوع الاقتصادي كسياسة أو استراتيجية للأمن الاقتصادي لدى العديد من الدول من حيث ضمان ديمومة ونمو الاقتصاد المحلي في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية. كما أن جوهر نظرية التنوع تقوم على أساس فكرة عدم الاعتماد على مورد وحيد، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني بما يشمل ذلك أيضا رفع مستوى معيشة الأفراد وتجنب شروط تبادله التجاري في حال تركب صادراته على سلعة أو خدمة معينة فإنه لا بد من وجود تنوع اقتصادي ينطوي على وجود قطاعات انتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة أو معتمدة بافراط على بعض منها، كما يرتبط مفهوم التنوع أحيانا بتنوع مصادر الدخل من خلال أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلا على المجتمع.¹

¹ Tohn. E. Wagner, A measure of Economic Diversity: An Input- Output Approach, Research Economist, September 1993, pag.4

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

"للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات،"² بينما تنويع السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هيكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات."³

"يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات أي هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل."⁴

"كما ويعرف التنويع الاقتصادي على أنه استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنية التحتية والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي كذلك يعني إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة لاستخدام في القطاعات الإنتاجية / الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلية لسوق العمل، بعيدا عن الاستخدام الحكومي."⁵

² عبد اللطيف الحمد، الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك، دار الشباب للنشر والتوزيع، الكويت، 2010، ص 36.

³ محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، بدون طبعة، الكويت، 2014، ص 52.

⁴ عيسى مفليد، قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008، ص 24.

⁵ خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق لمدة (1970-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم لمالية، جامعة البصرة، العراق، 2008/2009، ص ص 7 و 8.

"ويعرف أيضا على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الإرتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد."⁶

"ويعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاث أهداف متداخلة هي: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية."

"وكخلاصة وفقا لما سبق فيمكن إعطاء تعريف مختصر للتنويع الاقتصادي "على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا."⁷

كما ان هناك تصور آخر يشمل أهم خصائص وأبعاد التنويع الاقتصادي حيث أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تضمن خروج الاقتصاد من حالة الانكماش في مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على مورد أو قطاع معين أو سلعة وحيدة في الحصول على إيرادات، وذلك باعداد قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة تستجيب لمتطلبات والحاجيات الأساسية للمجتمع وفي المقابل حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

وإذا ما تمعنا في مفاهيم التنويع الاقتصادي برؤية تحليلية يكون من الممكن القول بأن هنالك نتيجتين تضمنتهما هذه المفاهيم والتعاريف هما:⁸

⁶ خالد جميل كامل، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 و 16.

⁷ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص ص 25 و 26

⁸ مصطفى بن ساحة، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 52 ديسمبر 2019، الجزائر، 2011-2017، ص 6.

النتيجة الأولى هو أنه هناك مفهومين للتنوع الاقتصادي أحدهما يمكن تسميته بالمفهوم الضيق الذي ينطبق على البلدان ذات الثروات أو الموارد الهيدروكربونية، أما الآخر فهو المفهوم الواسع الذي ينطبق على كافة البلدان سواء كانت تملك الموارد الهيدروكربونية أم لا تملك كما هو حال كوريا الجنوبية وغيرها من البلدان التي تمكنت من تحقيق وإنجاح استراتيجية التنوع في اقتصادها وتنوع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر دخلها.

النتيجة الثانية والمهمة التي تم استخلاصها من هذه المفاهيم هي احتوائها على ثلاثة عناصر وكما يلي:

- ✓ تبديل أو تحويل نقمة (لعنة) الموارد إلى نعمة الموارد؛
- ✓ للتنوع الاقتصادي مرتكزين هما مرتكز الفوائض المالية ومرتكز الموارد سواء البشرية أم المادية؛
- ✓ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحريره بما يضمن تقليص دور القطاع العام وإعطاء دور قيادي للقطاع الخاص (الخصخصة) والاستثمارات المباشرة.

الفرع الثاني: أنماط التنوع الاقتصادي: هناك أنواع عديدة من أنماط التنوع نذكر أهمها فيما يلي: ⁹

1. **تنوع النشاط الإنتاجي:** إن الاقتصاديات ذات الحجم الكبير ترتبط أساسا بعدد كبير من مصادر الإنتاج، والنمو الاقتصادي المرتفع، يدعمه التوسع والتنوع في السلع والخدمات المنتجة، إذ نجد علاقة قوية جدا بين التنوع الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي؛
2. **تنوع الأصول:** وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراض ومزارع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية؛
3. **تنوع القطاعات التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا، هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، هذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية، على أن هذه النتيجة تحكمها سعر المنتج وأسعار السلع البديلة.

⁹ محمد شكور سيدي، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة أبي بكر بالفايد، الجزائر، 2011/2012، ص 66.

ويمكن التمييز بين ستة أنواع للتنوع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي:¹⁰

1. **التنوع العمودي (الرأسي):** وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنوع العمودي الأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنوع العمودي الأسفل)؛
2. **التنوع الأفقي:** وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت؛
3. **التنوع الجانبي:** وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛
4. **التنوع الشامل:** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛
5. **التنوع الجغرافي:** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛
6. **التنوع المالي:** وهو ذلك الشكل من التنوع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنوع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

الفرع الثالث: أهمية التنوع الاقتصادي: تتمثل في الآتي:

أولاً: الأهمية الاقتصادية: تتحقق أهمية التنوع الاقتصادي في عدة اتجاهات منها ما يتصل بتحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعات حيث أن التشابكات الصناعية والقطاعية تعتبر من النتائج التي تنجم عن التنوع الاقتصادي وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يتجه الاهتمام إليه في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنوع الاقتصادي وذلك من أجل إنجاز نمو في أنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتفسر العلاقات المتبادلة والوثيقة في نمو مختلف القطاعات بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة والوفورات الخارجية،

¹⁰ نور الدين شارف، استراتيجية التصنيع لاحتلال الواردات كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، أيام 29/30 نوفمبر 2016، ص7.

وتعتبر الوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة للتنوع الاقتصادي، فالوفورات الداخلية تنشئ أثراً ترابطياً بحيث يعتبر كل قطاع مصدراً لإمداد القطاعات الأخرى بما يحتاجه من منتجات وهذا ما يوفر سوقاً لهذه المنتجات، في حين تنطوي فكرة التكامل على أن كل قطاع يعتمد في نموه على القطاعات الأخرى، حيث تعتمد الصناعة مثلاً على الزراعة في تزويدها بالمواد الخام وغيرها وتعتمد الزراعة بدورها على الصناعة في مدها بالأسمدة والمعدات،¹¹ أما أثر الوفورات الخارجية فهو أن نمو قطاع معين أو منتج معين قد يحدث أثراً محموداً يمكن لمس نتائجه خارج نطاق ذلك القطاع أو الصناعة وقد يتمثل هذا الأثر المحمود في انخفاض تكلفة الإنتاج أو في توسيع نطاق سوق الإنتاج، ومثال ذلك وجود مصنع للأسمدة حيث يكون له أثر ملموس على القطاع الزراعي إذا ما تم تسويق منتجات هذا المصنع داخل القطاع الزراعي، أما إذا تم تصدير منتجاته إلى الخارج بالكامل فإن آثار الارتباط والتكامل والوفورات الخارجية تفقد أهميتها أو على أقل تقدير يكون لها آثار ضعيفة للغاية، من هنا يقال أن "المؤثر الحاسم لتقييم الإمكان التنموي لأي مشروع هو درجة مقدرته على توليد صلات توسعية مع نشاطات اقتصادية أخرى في قطاعات متعددة مختلفة¹².

ومن النتائج الأخرى والمهمة أيضاً هي أن التنوع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادرات والإنتاج إلى رفع منعة ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات الخارجية وذلك من خلال امتصاص الآثار السلبية لتغيرات أسعار النفط والتي غالباً ما تشهد تقلبات متكررة في فترات زمنية قصيرة، إضافة لذلك خطر النشوب الذي يهدد مصادر الطاقة الهيدروكربونية غير المتجددة.¹³

كذلك تتجلى أهمية التنوع الاقتصادي بصورة خاصة في البلدان النفطية إذ أن وجود فائض بالموازنة العامة هو حماية لاقتصاد البلد ضد تقلبات الأسواق النفطية وتذبذب الأسعار، ووجود هذا الفائض يعطي

¹¹ حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، دار الفكر للطباعة والنشر، بدون طبعة، الأردن، 2000، ص 77.

¹² محمد الهادي ضيف الله هشام لبزة، سياسة التنوع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، أيام 3/2 نوفمبر 2016، ص 25.

¹³ ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، خلال الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16-17 فبراير 2014، ص ص 1-2.

حركة التنمية الاستمرارية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم يقلل من خطر الانكشاف الاقتصادي.¹⁴

فالانكشاف الاقتصادي على الخارج يكون تأثيره بالعوامل الخارجية أكثر من تأثيره بالمتغيرات الداخلية حيث أن أي تغيير في سوق النفط العالمي ينعكس مباشرة على مجمل النشاطات والفعاليات الاقتصادية وبرامج التنويع وعملية التنمية، وهذا الانكشاف الذي يخلفه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة التي من شأنها أن تحقق استقراراً أكبر في العائدات المتحصلة للموازنة العامة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سير واستقرار عملية التخطيط، ومن ثم على النمو الاقتصادي.

والتنويع الاقتصادي له أهمية أيضاً حيث يوفر للبلد حصانة تتمثل بالأمن الغذائي والتي يحتاجها البلد دائماً، خاصةً في الحالات الطارئة والحروب وما تتعرض له العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية.

وأخيراً وليس آخراً أن قطاع استخراج النفط بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب القوى العاملة بسبب اعتماده الرئيس على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيف رأس المال خفيف العمل)، فاحتياجاته في مجال العمالة احتياجات قليلة ومن النوع الذي يتطلب مهارة عالية نسبياً وحتى في البلد ذا العدد القليل نسبياً من السكان، نجد أن الصناعة النفطية لا تستطيع أن تولد بصورة مباشرة فرص عمل كافية، لذا نجد أن التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة... الخ) مما يكون له الأثر الواضح في استيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد.

مما تقدم وفي ضوء هذه النتائج والأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، نجد أن أغلب البلدان تسعى جاهدة وكافية السبل لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بالتنويع الاقتصادي باعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصادها ومخططها أو بالاستفادة من دراسة التجارب الناجحة للبلدان الأخرى، ولأجل تحقيق هذا الهدف وتسريعه تلجأ البلدان إلى استعمال عدة أساليب وسياسات متنوعة من أجل تحقيقه، وهذا ما سنبجته لاحقاً.

¹⁴ Martin Hvidt, Economic Diversification In Gcc Countries: **Past Record And Future Trends, Kuwait Programme On Development Governance And Globalization In The Gulf States**, London School Of Economic And Political Science "LSE", London, 2013, Number 27, 2013,P 05.

ثانياً: الموارد الطبيعية وخطر الثورة التكنولوجية:

إن الطلب على المواد الأولية ساهم في هبوط أسعار تلك المواد فهي دائماً غير مستقرة وبالكاد مربحة، هذه حقيقة، لأن التكنولوجيات الحديثة أصبحت تستعمل أقل وأقل المواد الأولية، والنفط لكل وحدة إنتاجية، اليوم التكنولوجيات الجديدة مثل أجهزة الكمبيوتر هي التي تقرر على نحو دقيق كميات المعادن أو المحروقات المطلوبة، علاوة على ذلك أصبحت المواد الصناعية الجديدة تحل محل المعادن والأياف النسيج الطبيعية، والتكنولوجيا الحية بدأت في خلق بضائع زراعية تنافس المنتجات الطبيعية، ثروات الشعوب تبدلت في العقود الأخيرة.¹⁵

وعليه فالبلدان الغنية بالموارد تتميز بأن الموارد الطبيعية فيها تطرح مشاكل تتعلق بنضوبها ومشاكل تتعلق بصدمات الأسعار وأخرى بالبدايل (التكنولوجيا)، لذلك فإن النضوب والتقلب يرتبطان بالبلدان الغنية بالموارد ولكل منها تداعياته، حيث يقول كولبييه، فمن الجلي أن لنضوب الموارد الطبيعية تداعيات، بالنسبة للمدخرات، فعندما تستهلك مجموعة من الأصول يتعين عليك أن تبني نوعاً من الأصول الموعّضة، ربما لا يتعين تعويض كل مجموعة بمجموعة، لكن من المؤكد أن الأمر يقتضي منك التعزيز وذلك يعني ضمناً أن تكون معدلات الادخار في البلدان الغنية بالموارد أعلى منها بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل الأخرى، ومن ثم فمن الواضح أنها تحتاج إلى استعمال المدخرات لبناء الموجودات الرأسمالية في البلاد حيث إننا في حاجة لمرحلة من الاستثمار في الاستثمار.¹⁶

ناهيك عن مسألة النضوب والتقلب، وعوداً على بدء، فإن أهم عملية خفض للموارد دائرة اليوم هي ما يجري بالنسبة للمعادن والمواد غير العضوية، التي أصبحت تستبدل بالمواد الاصطناعية، من بين هذه المواد الجديدة التي صممتها برامج الكمبيوتر، نرى المواد البلاستيكية المرنة حرارياً، وأشكال جديدة من الزجاج المصفح، الخزفيات، البوليمر، والغرائيت، وجميع هذه المواد أصبحت في استعمال متزايد في الصناعات العصرية الفضائية، الإلكترونية، الكيماوية، صناعات الاتصالات البصرية، الكمبيوترية، صناعات السيارات والماكينات وغيرها كثير من تطورات تكنولوجية، تهدف إلى الاقتصاد في استعمال الطاقة، حيث أن تجربة اليابان ليس ببعيدة والتي اعتادت على استعمال المواد الأولية بنسبة عالية توضح هذا الأمر، إذ تواصل العمل بالتدابير الفريدة من نوعها والتي تهدف إلى الاقتصاد في استهلاك الطاقة، وبخاصة التدابير المتعلقة بالاقتصاد في استهلاك النفط بقوة طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن

¹⁵ Conso et Hemici, Gestion financière de l'entreprise, 9ème édition, Dunod, paris, France, 1999, P152.

¹⁶ إبراهيم بلقلة، البيات تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009/2008، ص 65.

الماضي، اللذين شكلا سنوات عرض الطاقة الرخيصة والسهلة، كان اليابانيون مدفوعين بالخوف القديم والعميق من أن إمدادات النفط ستقطع عنهم رخيصة كانت أم غالية، وكانوا عازمين على عدم الوقوع ضحية ذلك مرة أخرى.¹⁷

الفرع الرابع: أهداف التنويع الاقتصادي: لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، إلا أن حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الإقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، ومن خلال ما تم ذكره حول مفهوم التنويع الاقتصادي يمكن تحديد أهم الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي والمتمثلة في ما يلي:¹⁸

✓ ضمان استمرار وتحسين وتيرة التنمية بمختلف أشكالها من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة وتشجيع الاستثمار فيها والتي تعد كأرضية لتنويع مصادر للدخل وللنقد الأجنبي لغرض تمويل الموازنات العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ المقدرة على التعامل مع الازمات والصدمات الخارجية، مواجهة التقلبات في أسعار الأولية كالبتترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية أو الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛

✓ زيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد المفرط على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، كذلك توفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الافراد؛¹⁹

✓ إعطاء فرصة للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة، وقد يكون الهدف من التنويع الاقتصادي على المدى القصير هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية أما على المدى الطويل فهو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في احداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى؛

✓ الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية؛²⁰

¹⁷ أوزوالدو دي ريفيرو، خرافة التنمية الاقتصادية - اقتصاديات مستنفذة في القرن الحادي والعشرين، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الاولى بالعربية، لبنان، 2003، ص126.

¹⁸ مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي، دار الفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007، ص 34.

¹⁹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 78.

²⁰ حميدة اوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2015، ص ص 147-149.

- ✓ إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة؛
- ✓ فسخ المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية؛
- ✓ العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنوع الاقتصادي.

الفرع الخامس: أشكال التنوع الاقتصادي: كما لأنه للتنوع الاقتصادي شكلين رئيسيين هما: ²¹

أولاً: تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): ويقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً، وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الإرتكاز على إنتاج أو قطاع واحد كما تساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة.

ثانياً: تنويع الأسواق: ويقصد به تنويع الصادرات من خلال تحقيق التعدد في هيكل الصادرات و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير بشكل عام ويساهم تنويع الأسواق في التقليل من الصدمات الخارجية ومخاطرها ويفتح آفاق تجارية واقتصادية واسعة وواعدة للبلد المعني.

المطلب الثاني: سياسات التنوع الاقتصادي

إن السياسات الاقتصادية الكلية السليمة ضرورية من أجل أداء جيد لسوق العمل، حيث تؤدي الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي دوراً مهماً في توفير نمو مستدام ومحفز للتشغيل من جهة، ويضمن أسعاراً مستقرة من جهة أخرى، كما أن إتباع سياسات نقدية مرنة تساعد على الإبقاء على كلفة الاقتراض منخفضة، له دور رئيسي وأساسي في تحفيز الاستثمارات وتحسين إنتاجية العمل. ²²

إذ أن طبيعة النظر إلى التنوع الاقتصادي تتطلب الفحص الدقيق للسياسات الاقتصادية بشكل عام، واستلال السياسات ذات الأثر التنويعي منها، وحسب ظننا أن هناك اتجاهاً تنويعياً يمكن فهمه ضمن السياسات العامة.

²¹ ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي الأردني، والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2002، ص 209.

²² إبراهيم موسى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير السنوي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 215.

الفرع الأول: سياسات التنوع الرئيسية: تتمثل في:

أولاً: آلية التحول للقطاع الخاص كسياسة تنويعه (الخصخصة): يُعد مفهوم التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة) من المصطلحات التي شاع صيتها في الأدبيات الاقتصادية، ويمكننا أن نجد في الخصخصة جملة من الأنشطة ذات المساس بالتنوع الاقتصادي وغاياته، ورغم أنها سياسة غير قسدية من ناحية الفعل الاقتصادي إلا أننا نلتمس فيها نوعاً من الأثر في تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية لديمومة معدلات نمو اقتصادي مستقر.

وبرز هذا الالتباس بوضوح في الانتقال من النموذج الشمولي المخطط إلى النموذج الذي يعتمد آلية السوق، وبالرغم من النتائج غير المواتية التي تبعت سيادة أنموذج القطاع العام، إلا أن نطاق نشاطه كان قد اتسع بدرجة أدت إلى مزاحمة القطاع الخاص، بسبب الاعتماد على قطاع واحد كمصدر أساسي ووحيد للدخل بحيث أضحي هذا القطاع المساهم الأكبر في إيرادات الموازنة العامة.

وكذلك على صعيد الصادرات السلعية، الأمر الذي تسبب بحدوث اختلال هيكلي في البنية القطاعية للاقتصاد الوطني.

لذا بدأت الدعوة إلى تحقيق التوازن بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد كالصناعة والزراعة والسياحة... الخ، للمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليأخذ دوره بتنوع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر الدخل.

ولسياسة الخصخصة كاستراتيجية تنويعه آثاراً على المستوى الاقتصادي للبلدان التي تتبنى استراتيجية التنوع ومن هذه الآثار: الخصخصة تضيف إلى الطاقة الإنتاجية القائمة طاقات جديدة، بزيادة خطوط الإنتاج عن طريق شراء الآلات أو إحلال آلات ومكائن محل أخرى قديمة، وفي كلتا الحالتين فإن سياسة الخصخصة للمشروعات ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتحسين المستمر في الجودة والنوعية للمنتجات في إطار المنافسة الداخلية والخارجية، وأثر الخصخصة في الإنتاجية قد يكون مباشراً إذا كان القطاع الخاص الأجنبي أكثر إنتاجية من منافسيه المحليين، عندما يقوم المستثمر الأجنبي بنقل التقنيات إلى المجهزين المحليين (الترابط بين الشركات المحلية والأجنبية) فالخصخصة هنا تمثل قناة لنقل التكنولوجيا،²³ إن الخصخصة تضيف إلى الطاقة الإنتاجية القائمة طاقات جديدة، بزيادة خطوط الإنتاج عن طريق شراء الآلات أو إحلال آلات ومكائن محل أخرى قديمة، وفي كلتا الحالتين فإن سياسة الخصخصة للمشروعات ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتحسين المستمر في الجودة والنوعية للمنتجات في إطار المنافسة الداخلية والخارجية، وأثر الخصخصة في الإنتاجية قد يكون مباشراً إذا كان القطاع الخاص الأجنبي أكثر إنتاجية

²³ تأميم محمد سلوم الجبوري، التخصيصة الاقتصادية، أقطار عربية مختارة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 70.

من منافسيه المحليين،²⁴ عندما يقوم المستثمر الأجنبي بنقل التقنيات إلى المجهزين المحليين (الترابط بين الشركات المحلية والأجنبية) فالخصخصة هنا تمثل قناة لنقل التكنولوجيا ، ولا تقتصر على النواحي العلمية والفنية فقط، وإنما المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق مكونة ما يعرف بآثار الانتشار التكنولوجي، مما يؤدي إلى تحسين استغلال الموارد المحلية، ومن ثم تحسين الإنتاجية الكلية عن طريق ما يسمى بأثر المضاعف التكنولوجي، إذ يعمل هذا المضاعف على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة، كما أن للخصخصة أثراً غير مباشر على الإنتاجية، عندما يزيد التنافس داخل نشاط معين نتيجة لدخول شركات أجنبية، وبذلك تصبح كل الشركات المحلية والأجنبية أكثر إنتاجية وجودة في ذلك النشاط وهذا النوع أيضاً يسمى بتأثيرات الانتشار.²⁵

مما تقدم نجد أن سياسة الخصخصة تدفع هذه المشروعات والمنشآت التي حُصصت إلى زيادة كمية الإنتاج وجودته وفقاً لدرجة المنافسة، بيد أن ربط هذا الهدف بالتصدير، يُظهر الآثار الإيجابية للخصخصة كاستراتيجية تنويعية بصورة أفضل، ومن الممكن أن تتحقق في ذلك نجاحات أكبر، إذا تم إعطاء الأولوية لصغار المستثمرين أو للعاملين بالمشروعات نفسها عند اكتتابهم في شراء المشروعات المعروضة للبيع.²⁶

ويمكن في نفس الوقت أن تلبى هذه المنتجات حاجة السوق الداخلية وإشباع رغبة المستهلكين المحليين لما تتمتع به هذه المنتجات من جودة وتنوع أكثر وسعر أقل نتيجة زيادة المنافسة للمنتج الوطني، مما يقلل من الواردات لهذه المنتجات، الأمر الذي يعزز من قدرة الاقتصاد على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنمية مصادر الدخل وتنويعها.

خفض الإعانات الصريحة والضمنية: وهي استراتيجية الدعم المالي المقدم من الحكومة إلى الشركات والمشاريع العامة ومن ثم فالتخفيض يقلل العبء على الموازنة العامة،²⁷ حيث أن أداء السياسات المالية وما قد يترتب عليها من سوء في توزيع الموارد، كان أحد الدوافع لعناية الكثير من البلدان بتحويل النشاط العام إلى نشاط خاص، بغية الحد من التشوّهات التي تحصل من جراء سوء توزيع الموارد ولاسيما إذا كانت أرباح هذه الوحدات متواضعة، أضف إلى ذلك أنه في حالات عدة يحصل تأخير زمني في تحويل المدفوعات، فضلاً عن تمتع مؤسسات القطاع العام بحماية من المنافسة المحلية والأجنبية، في ظل كثرة

²⁴ فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2010، ص 42.

²⁵ تأميم محمد سلوم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 71.

²⁶ فالح أبو عامرية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

²⁷ باسمه علي إحسان داود، الخصخصة (اتجاهات التحول إلى القطاع الخاص) تجارب عالمية، مطبعة الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2009، ص 60.

ضمانات الحكومة لقروض المؤسسات العامة،²⁸ حيث أن القطاع العام وبشكل خاص في البلدان النامية غالباً ما ينال دعم كبير من الحكومة ولاسيما بالنسبة للمشروعات التي تواجه مشكلات مالية أو المنشآت الخاسرة،²⁹ في ظل هذه المشاكل وتبني برامج وسياسة الخصخصة، بات بالإمكان استعمال حيلة الإيراد المتأتي من الخصخصة، أما لخفض عجز الموازنة أو لزيادة الفائض إذا كانت الموازنة في حالة فائض، ومن ثم زيادة المصروفات لخدمة الأغراض التنويعية التنموية.³⁰

ويظهر مما تقدم أن خصخصة هذه المشاريع العامة يقلل أعباء الموازنة المتمثلة بالإففاق على مشروعات هي في الغالب متلكئة ومعرّقة للأنشطة المتصلة بها، وهذا ما يحقق جانبيين:

الجانب الأول: هو تحقيق الوفورات المالية عند خصخصة مثل هذه المشروعات، مما يمكن بلدان التنويع من إعادة توجيه الأموال باتجاه القطاعات الأولى في ظل استراتيجية محددة للتنويع الاقتصادي.

أما الجانب الآخر، فهو ينصرف إلى فك الاختناق الذي قد ينشأ بسبب القيود التي يفرضها العجز الإنتاجي والخدمي للمشروعات الخاسرة أو الأقل ربحية، وهذا ما يعزز رفع معدل النمو الاقتصادي.

وكذلك تستفيد الموازنة العامة أيضاً من التحول إلى القطاع الخاص فائدة دائمة لاسيما إذا أُديرت المؤسسة في القطاع الخاص إدارة أكفأ وأكثر ربحاً، ومن ثم فإن الحيلة الضريبية منها ستكون ذات فوائد أكثر من أوضاعها السابقة.³¹

فالمنشآت الاقتصادية العامة التي تدار من قبل القطاع العام لا يخضع دخلها للضريبة، أما بعد خصخصتها فإن الدخل الناتج عن هذه الإدارة يخضع للضريبة مالم يوجد نص مخالف،³² كذلك ستكون هناك زيادة في الإيرادات الجمركية وإيرادات الرسوم التي تفرض على معاملات تلك الشركات والمشاريع المخصصة،³³ وهذا بالتأكيد سوف يسهم في تنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل.

²⁸ خالد حمادي حمدون المشهداني، الخصخصة، أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي،

دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 21.

²⁹ باسمه علي إحسان داود، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³⁰ خالد حمادي حمدون المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

³¹ خالد حمادي حمدون المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³² مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة (الامتيازات - الشركات المختلطة - تفويض المرفق العام)

دراسة مقارنة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2009، ص 268.

³³ عدلي شحادة قندح، التخصيصية (أحدث نماذج التنمية الاقتصادية تقييم لتجربة الأردن، 1986-2003)، ط1، دار

مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 104.

تفترض عملية الخصخصة الصحيحة وجود سوق مالية متطورة وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية،³⁴ حيث أن وجود سوق مالية متطورة في البلدان النامية بشكل خاص يقوم على هدفين:³⁵

الأول: تعبئة الموارد المحلية للتنمية التنويعية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية متضمناً (الاستثمار الأجنبي الخاص).³⁶

والثاني: تحقيق حرية للمساهمين، والتي تعني إتاحة تكافؤ الفرص لصغار المدخرين من أجل تعظيم العائد على مدخراتهم.

ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد إلى أن سياسة الخصخصة والسوق المالية ذات علاقة متبادلة فيما بينهما فيؤثر أحدهما على الآخر، حيث أن هناك أدلة على أن الخصخصة قد ارتبطت بتطور سوق رأس المال وخاصة البورصات، وقد ساعدت الخصخصة بالأسهم على تطوير الأسواق المالية أكثر مما ساعد وجود أسواق مالية على تشجيع سياسة الخصخصة وهذا يظهر من أن إيرادات الخصخصة كونت جزءاً صغيراً من الزيادة في رسملة الأسواق المالية في البلدان النامية، مما يعني أن سياسة الخصخصة حفزت المزيد من الإصدارات والإدراجات الجديدة من خلال مساهمتها في تحديث الأطر التنظيمية لأسواق رأس المال وإزاحة الغموض فيما يتعلق بحقوق الملكية والتشكك في مصداقية الإصلاحات،³⁷ وهذا كله يساهم أيضاً في تشجيع المستثمرين المحليين على إعادة رؤوس أموالهم المهربة للخارج، الأمر الذي يساعد في توفير المدخرات المحلية والتي يمكن الاستفادة منها في تنشيط دور القطاع الخاص لزيادة مساهمته في العملية الإنتاجية.³⁸

يمكن أن تعمل الخصخصة على تخفيف حدة الديون العامة في البلدان التي تطبق سياسة الخصخصة كإحدى السياسات التنويعية.

وذلك باستعمال جزء من حصيلة بيع المشاريع العامة في سداد ديون هذه البلدان، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن سداد هذه الديون سيخلص البلد أيضاً من الأعباء التي كانت تتحملها الموازنة العامة لخدمة الدين العام والذي كان يستهلك الكثير من الموارد المالية، التي لو أتيحت لها أن تستعمل في إقامة وإنشاء الكثير من المشاريع الإنتاجية، وهذا ما يحقق للموازنة العامة الوفورات المالية التي كانت تتحملها

³⁴ فالح أبو عامرية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³⁵ باسمه علي إحسان داود، مرجع سبق ذكره، ص 59.

³⁶ فالح أبو عامرية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³⁷ علي احمد البلبل، تحليل قضايا في التخصيص، مع إشارة موجزة للتخصيص في بلدان عربية، دار الشباب للنشر

والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2003، ص 36.

³⁸ باسمه علي إحسان داود، مرجع سبق ذكره، ص 59.

لخدمة أعباء الدين العام، والتي أصبح من الممكن تبويبها ضمن قناة النفقات الاستثمارية في إقامة المشاريع الإنتاجية وبناء وإصلاح البنى التحتية للبلد.

كما أن الخصخصة تساهم في تمكين الحكومة من القيام بالدور الجديد المطلوب منها وذلك بإبعادها عن المجالات التي تقل فيها كفاءتها ودفعها للتركيز بدلاً عن ذلك على المجالات الهادفة المتصلة بها والتي لا يمكن فيها الاعتماد على الأسواق وحدها، ومن أهمها إنشاء البنية الكلية المستقرة والمحفزة للنمو وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بالأشرف عليها وتشجيعها.³⁹

زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث تؤدي الخصخصة كسياسة تنويعية إلى توظيف المدخرات الوطنية، وذلك من خلال ما تخلقه من بيئة اقتصادية تنافسية حرة، ويزداد استثمار المدخرات الوطنية ولاسيما إذا اعتمدت الخصخصة على أسلوب بيع أسهم مؤسسات القطاع العام للعاملين فيها، ومن ثم زيادة عدد المستثمرين المحليين، مما يساعد ذلك على توجيه المدخرات الوطنية في قنوات استثمارية⁴⁰ ذات توجهات إنتاجية تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية لتنمي مصادر الدخل وتنوعها. ومن جانب آخر، فإن إعادة هيكلة الاقتصاد وفق رؤية تنويعية وتحسين البيئة الاقتصادية من خلال اعتماد آليات السوق وتوفير فرص الاستثمار المناسب ستعمل على تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وأن الخصخصة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص، إذ أن زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الإجمالي، في اقتصاد بلدان التنويع يعد مؤشراً جيداً للخصخصة كسياسة تنويعية، لأن ذلك يعني أن البلد قد نجح في نقل جزء من العبء الملقى عليه لتحويل الاستثمار في المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، ومن ثم حصلت إعادة في توزيع الأدوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص،⁴¹ وانسحاب الحكومة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة، عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي والمحلي وآثاره التنويعية: من الناحية الاقتصادية يعرف الاستثمار "بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية"، يُعبر هذا التعريف عن انتقال رأس المال من الشكل النقدي إلى الشكل المنتج فقط، الأمر الذي تنفيه حقيقة أن الاستثمار قد يتم في أصول حقيقية أو مالية سعياً لتحقيق أهداف محددة، فضلاً عن وجود الاستثمار بشكل تقني، وليس نقدياً كمنح البراءات والتراخيص، أو بشكل بشري كالخبراء والفنيين والإداريين،

³⁹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، دار الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003 ص 20.

⁴⁰ خالد حمادي حمدون المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁴¹ نفس المرجع، ص ص 23 24.

وعند تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي يبدو واضحاً للعيان من الوهلة الأولى أن كل استثمار خارج الحدود الوطنية يُعد استثماراً أجنبياً للبلد المستثمر فيه.⁴²

وهذه الرؤية الواضحة لمفهوم الاستثمار الأجنبي نابعة من تعريفه على أنه "جميع الفرص المتاحة للمستثمرين خارج حدوده الوطنية يعتبر استثماراً أجنبياً للبلد المستثمر فيه بغض النظر عما إذا كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً.⁴³ ولتعدد أشكال وأصناف الاستثمار، جرى تصنيفه تبعاً لمعيار السيطرة والتحكم إلى الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر.⁴⁴

وفي ضوء التركيز على الصنف الأول من الاستثمار كسياسة تنويعية وآثاره على اقتصادات البلدان التي تسعى لجذب هذا الصنف من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يشتمل على نوعين شائعين.⁴⁵

الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقليدية، وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يستغل الموارد الطبيعية من بترول وغيره من الثروات المعدنية، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية بإنتاج منتجات الموارد الطبيعية التي تفتقدها الدولة الأم.

الثاني: الاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن الإنتاج بكلفة أقل أو يبحث عن السوق أو العمل الماهر.

فإذا ما تم إتباع سياسات تشجيعية توفر المناخ الملائم عبر النافذة الاستثمارية الواحدة، وباتجاه مشروعات أساسية وتهيئة المستلزمات اللازمة لتوجيه الاستثمارات باتجاه الوجهة المطلوبة، تكون النتيجة اتساقاً في عمل السياسة التنويعية التي يدعمها حجم الاستثمار الأجنبي ونوعه، ويمكننا أن نستنتج الآثار التي يمكن أن يحدثها الاستثمار المباشر في التنويع الاقتصادي على النحو الآتي:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد محركاً للنمو ويسهم في استراتيجية التنويع الاقتصادي للبلدان النامية وفي تحديثها وتميئها ورفع مستوى المعيشة فيها، لما يمثله من وسيلة لتغطية الفجوات التمويلية

⁴² هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2002، ص 13.

⁴³ آزاد شكور صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 11.

⁴⁴ محمود حسين المرسومي ومحمد فوزي العبادي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو الاقتصادي (مصر نموذجاً)، دار الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 123-124.

⁴⁵ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 87.

والمتمثلة بالفجوة الادخارية وفجوة الصادرات، وتُعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، كما أنها تسهم في سد فجوة النقد الأجنبي باعتباره آلية مهمة لنقل رؤوس الأموال الأجنبية الضرورية للتنمية التنويعية، واللازمة للاستيراد بوجه عام واستيراد متطلبات الإنتاج بوجه خاص، وكذلك سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة عن طريق حصيللة الضرائب من نشاط المشاريع والشركات الاستثمارية، حيث أن هذه الاستثمارات تؤدي إلى حصول انتعاش في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يترتب عليه حصول زيادة في الضرائب المدفوعة للبلد في ظل الزيادة في أرباح ودخل المشروعات.

وتقع أهمية جذب رؤوس الأموال في التنويع بشكل غير مباشر وليس مباشراً، حيث أن الانتخاب في جذب استثمارات في مواطن اقتصادية لا يقع فيها موطن التركيز الاقتصادي سيؤدي بلا شك إلى زيادة معدلات النمو المتحققة في القطاعات الاقتصادية البديلة، ويعزز استراتيجية التنويع وتقليل الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل.

وهذا التوجه يعد عاملاً مساعداً وليس رئيسياً في التنويع وتعتمد أهميته وتأثيره على حجم رؤوس الأموال ومدى فاعليتها وعلى رغبة البلد في التأكيد والمتابعة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي.

وهذه لها أهميتها أيضاً على صعيد تنويع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر الدخل وتنويعها عن طريق تنويع صادرات البلد من السلع والخدمات المنتجة بفعل توجيه الاستثمارات نحو قطاعات وأنشطة الإنتاج التصديري، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على اقتصاد البلد، الذي كان يعاني من تركيز الصادرات (التركيز السلعي) باعتماد صادراته على سلعة أو سلعتين وغالباً ما تكون تقليدية، وفي ظل هذه الاستثمارات تحوّل إلى اقتصاد قائم على التنويع في القاعدة الإنتاجية للتصدير.⁴⁶

يمثل الاستثمار الأجنبي وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج،⁴⁷ حيث أن نقل التكنولوجيا المتقدمة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية، الأمر الذي يساهم في نقل التقدم التكنولوجي لبقيّة قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق المحاكاة،⁴⁸ فالشركات الوطنية قد لا تدرك فرص الاستثمار المحلي المتاح في البلد، أو أنها تدرك ذلك لكنها غير قادرة على القيام بذلك لضعف إمكانياتها المالية والفنية المتوفرة لديها، بالمقابل يملك المستثمر الأجنبي الإمكانيات والخبرة في الشؤون الاقتصادية والإدارية ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية وبذلك

⁴⁶ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 407.

⁴⁷ أسامة النور محمد سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر "تجربة السودان" دار الجامعة، بدون طبعة، القاهرة، مصر 2008، ص 5.

⁴⁸ سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد 9، السنة الرابعة، العراق، 2008، ص 201.

سيكون أكثر إمكانية واستعداداً وكفاءة للقيام بالمشاريع في الاقتصاد المضيّف،⁴⁹ وفي نفس الوقت يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي على نحو يحفز عملية التنوع بالطرق الآتية:⁵⁰

✓ يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائمة، وأن يخفف الاختناقات (عق الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الأساسية والعملات الأجنبية؛

✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المدخلات المصنوعة محلياً من الشركات المحلية و تجهزها بالمدخلات الوسيطة؛

✓ يزيد من صادرات البلد المضيّف، وهذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي؛ قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً كمعدات وآلات، وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محلياً ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد المضيّف للاستثمار.

كما يُعد التقدم التكنولوجي الشكل الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي، وهناك شواهد تاريخية عن التقارب الذي حدث بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مستويات المعيشة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، والذي كان نتيجة لنقل تكنولوجيا الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية واليابان، كان الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات عابرة القوميات الأمريكية يمثل إحدى قنوات هذا التقارب فضلاً عن تحرير تجارة السلع العالية التكنولوجية والتراخيص ونظام التعليم العالي الأمريكي الذي يقبل عدداً كبيراً من الطلبة الأجانب، والتكنولوجيا تعني التطبيق العملي للابتكارات والاختراعات العلمية في المجالات والأنشطة الاقتصادية.⁵¹

الفرع الثاني: سياسات التنوع الثانوية (المشتقة من سياسات عامة):

أولاً: الإصلاح المالي: يسهم تأسيس قطاع مالي متطور ونشط في تعبئة المدخرات وتوظيفها توظيفاً سليماً نحو تطوير الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة سواء أكانت (صناعية أم تجارية أم خدمية أم زراعية)، وأهمية ذلك في التسريع لإنجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي.

وتتباين البلدان من حيث مستوى تطور قطاعها المالي، فبعضها يملك قطاعاً مالياً متكاملًا وفعالاً في كل مكوناته الأساسية ويطبق كافة الطرق والوسائل التكنولوجية الحديثة كما في البلدان المتقدمة، في

⁴⁹ محمد ناجي محمد الزبيدي، فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة: دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية- الصين - الامارات العربية المتحدة - العراق، إطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص 114.

⁵⁰ هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

⁵¹ هناء عبد الغفار السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

حين نجد البلدان النامية، وخاصة البعض من البلدان النفطية تعاني من ضعف في هذا القطاع وفي إنشاء بعض مكوناته الأساسية لتنشيط حركة الاقتصاد الوطني، والكيفية التي يستطيع بها هذا القطاع إدارة وتوجيه الفوائض المالية الناجمة عن الموارد النفطية والمدخرات، الوجهة السليمة باتجاه القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأساسية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولبناء قاعدة إنتاجية متطورة من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية التي تتسق واستراتيجية التنويع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض هذه البلدان سعت ولا تزال تسعى لتطوير هذا القطاع وقد خطت خطوات مهمة في هذا المجال، في حين أن البعض الآخر منها لا زال يعاني من الضعف في هذا القطاع.

ويقصد بالإصلاح المالي: "إصلاح للنظام بمكوناته من مالية عامة وأجهزة وهيئات مالية قائمة عليها وهو جزء من الإصلاح الشامل لأجهزة البلد وأساليب عمله وأنه يستوجب فحصاً وتعديلاً للأنظمة الجزئية للمالية العامة جميعها، كما عرّف على أنه إصلاح للمالية العامة والنظام المصرفي في آن واحد⁵². ومن هذا المفهوم تتضح أهمية إصلاح القطاع المالي، حيث أن إدارة هذا النظام تمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجه صانعي السياسة في البلدان النامية، فالأداء الاقتصادي الكلي يعتمد في هذه الاقتصادات إلى حد كبير على وضعية النظام المالي، إذ أن سير واصلاح وتطور هذا النظام المالي يؤثر بشدة على أداء الاقتصاد في المدى الطويل وعلى الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأمد القصير وتشكل التشوهات في هذا القطاع عقبات كبيرة أمام النمو في الأجل الطويل عن طريق إلحاق الضرر بتراكم رأس المال ونمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، من ناحية أخرى فأن مكامن الضعف في هذا القطاع قد تكون بحد ذاتها مصدراً لعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي أو سبباً في انتشار الصدمات الاقتصادية الكلية.⁵³

ومن هذا المنظور يصبح الإصلاح المالي ضرورة مهمة لتجنب الضرر والآثار المترتبة على تطبيق سياسات التنويع والتي تضر بالاقتصاد الكلي للبلد، وانطلاقاً من المفهوم فأن الإصلاح المالي والمتمثل بإجراء التحرير المالي والسماح لقوى السوق الحرة، الناجمة عن سياسة التحول للقطاع الخاص (الخصخصة)، أن تكون المحدد الرئيس لتخصيص الموارد المالية، حيث تتطوي عملية التحرير المالي

⁵² إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2002، ص 15.

⁵³ بيترج مونتيل، التمويل والرفاهية والنمو، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، وقائع الندوة التي نظمها صندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي بعنوان (تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي)، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 7-8 كانون الأول، 2003، ص 25.

على جملة من التدابير المؤسسية والهيكلية هدفها تعزيز قوى السوق، لذا فالإصلاح المالي يتضمن اصلاح كل من:

1. إصلاح هيكل المالية العامة: ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من التدخل الحكومي لتوجيه المالية العامة نحو تخصيص الائتمان للقطاع الخاص لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر الدخل وتنويعها عن طريق الاستثمار، وعبر أنماط، الأول منها يرمي إلى السيطرة مباشرة على تسعير وتخصيص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بهدف التأثير في نمط الاستثمار الخاص، وتوجيه الوجهة التي تتسق واستراتيجية التنويع، نحو دعم القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأساسية غير التقليدية لزيادة وتفعيل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتقليل من مساهمة القطاعات التقليدية التي تهيمن وتتصدر بالمساهمة شبه المطلقة في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع النفط في البلدان الريعية، أما النمط الثاني الذي يمكن للتدخل الحكومي أن يستخدم أساليب بعيدة عن السوق لتحقيق أهداف محددة على صعيد الاقتصاد الكلي، أما النمط الثالث فيشمل تدابير تستخدم أدوات معتمدة على السوق لتحقيق أهداف اقتصادية كلية من خلال إقامة أنظمة وتشريعات احترازية وإطار قانوني وتسهيل إنشاء المؤسسات والأسواق اللازمة للأدوات المالية.⁵⁴

إن جوهر تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها تنويع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر الدخل وتنويعها، يتمثل باستعمال بنود الموازنة (نفقات عامة وإيرادات عامة)، وفي حالات وجود عجوزات في الموازنة العامة،⁵⁵ فإن الأمر يستوجب البحث في ترشيد وإعادة هيكلة النفقات العامة لصالح إعطاء أولوية للإنفاق الاستثماري على حساب النفقات التشغيلية في حالات ارتفاع تلك النفقات بشكل غير مبرر، حيث أن النفقات الاستثمارية ترمي إلى بناء التجهيزات والبنية التحتية الأساسية (الطرق والجسور... الخ) وتنمية الموارد الاقتصادية وخاصة المشاريع الاستثمارية ذات المردود الإنتاجي كمرحلة أساسية وخطوة أولى على طريق تنويع الاقتصاد.

كذلك يستوجب الأمر البحث في إصلاح الواقع الضريبي وتنويع الإيرادات،⁵⁶ كما ويمكن الاستفادة من إجراءات المالية العامة المساندة لتطوير القطاعات المعنية بالتنويع كإنشاء الفراغات الضريبية أو التخفيض الضريبي أو إتباع سياسة الدعم المباشر أو غير المباشر في أوجه النشاط الاقتصادي المرغوب.

⁵⁴ خالد حمادي حمدون المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 75.

⁵⁵ إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁵⁶ كارل هابر ماير، مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد وانعكاسات ذلك على النظم المالية العربية، في صندوق النقد العربي، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة (تحرير محمد الفنيش)، وقائع الندوة المنعقدة (2-3 نيسان 2000)، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 59.

2. دور السياسة الائتمانية: عادةً ما تتطلب سياسة تنويع الاقتصاد توفير بنية ائتمانية واضحة وموجهة نحو القطاعات الاقتصادية البديلة، وتحديدًا تلك القطاعات الأولى في مسألة التنويع، حيث يتم اتباع سياسة نقدية منفتحة اتجاه القطاعات البديلة من خلال سقف ائتمانية مرتفعة وإشراكها في الاستثمار بأدوات ومبتكرات ادخارية تحقق الغاية من ذلك.

ويقع الدور الأكبر على المصارف التجارية، إذ يتولى البنك المركزي توجيهها لمد المشروعات الاقتصادية المعنية بالتنويع بالقروض المطلوبة وبالشروط الميسرة، وذلك عبر أدوات البنك المركزي غير المباشرة، مع الأخذ بالاعتبار تحديد هامش الضمان لسداد تلك القروض والرقابة على استعمال الأموال المقترضة في المجالات الاستثمارية.

كما تعد السياسة النقدية مكوناً رئيساً للسياسة الاقتصادية، على الرغم من التأكيد على دور اقتصاد السوق والعمل على توسيع دور القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة، إلا أن دور الحكومة يبقى عاملاً حاسماً في توجيه وتنشيط الاقتصاد، بتبني حزمة نقدية تستهدف القطاعات الحقيقية.

فالسطة النقدية تقوم بدور مهم في توفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد في ظل معطيات السياسة النقدية، إذ أن الحكومة والقطاع الخاص يقترضان من الجهاز المصرفي، كما أنهما يودعان مواردهما المالية لديه، وللسياسة النقدية متضمنات اقتصادية واجتماعية بوصفها أداة في إعادة استعمال الموارد وفقاً لأفضل فرصها البديلة، من أجل الإسراع بالتنمية وتنويع الاقتصاد عن طريق التأثير في عرض الائتمان وفي استعمالاته،⁵⁷ بتوجيهه صوب القطاعات والأنشطة الإنتاجية التي تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر الدخل وتنويعها، فضلاً عن دورها في تنظيم أسواق النقد.

وبعد أن تكتسب عملية تنويع مصادر الدخل دفعاً وزخماً تصبح السياسة النقدية الفعالة ضرورية من أجل توفير عرض ائتماني من يوازي اتساع التجارة والصناعة والأنشطة القطاعية الأخرى، وعلى البلدان النامية الراغبة في تنويع اقتصاداتها باستخدام السياسة النقدية، أن تبدأ بتحسين نظامها النقدي ونظامها الائتماني، فهناك حاجة لوجود المصارف وأسواق المال والمؤسسات المالية التي تزيد من التسهيلات الائتمانية لتوجيه المدخرات والفوائض المالية (في البلدان النفطية) الطوعية الفعلية والممكنة في استعمالاتها الإنتاجية لتسهم بتنويع مصادر الدخل،⁵⁸ على أن توسيع المصارف وأسواق النقد يتضمن الإصلاح في هذه البلدان من خلال مؤسسات النقد والائتمان المرن، ويقضي أن تمتلك البنوك المركزية الخبرة في مجالات التحكم بعرض النقد واستعمالاته بفاعلية مرنة.

⁵⁷ خالد حمادي حمدون المشهداني، مصدر سابق، ص ص 65-67.

⁵⁸ مرجع سابق ص 67

3. تعزيز دور أسواق المال: إن تبني اصلاح وتأهيل القطاع المالي بما يتضمنه من تطوير وتعزيز الأسواق المالية وتحسين الضبط المؤسسي والشفافية في المعاملات،⁵⁹ وحتى تكون هذه الأسواق فاعلة، يجب أن تتوفر في الاقتصاد مؤسسات مالية وإنتاجية في مختلف القطاعات تساعد على خلق وتنمية المدخرات وقادرة على تحويلها إلى استثمارات ، تتسق واستراتيجية تنويع مصادر الدخل.⁶⁰

ولأهمية السوق المالي وخطورتها، والتي كانت سبباً مباشراً للعديد من الأزمات المالية، ففي جانب الأهمية فإن هناك الكثير من أنواع البنية الأساسية المحتملة والتي يتعين على الحكومات بنائها، كالنظام القانوني بما في ذلك إجراءات الإفلاس، ونظام حديث للدفع لتخليص معاملات الأوراق المالية وتسويتها، ومدفوعات التجزئة والمدفوعات كبيرة القيمة، بمعنى التعريف والاعتراف القانونيين بما في ذلك القواعد والهياكل الرئيسية المادية المطلوبة لتشغيل الأسواق الرئيسية والثانوية.⁶¹

ووفقاً لما تقدم فإن الأسواق المالية تعمل على أداء دور فاعل في الاقتصاد على صعيد توجيه المدخرات نحو الاستثمار، حيث أن هذه الأسواق تمثل حلقة الوصل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في البلد (المدخرين والمستثمرين)، لذا فإن إنشاء الأسواق المالية وتطورها وتنشيطها ونموها يرتبط بحصول نمو حقيقي في الاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وارتفاع الادخار لدى القطاعات، فتظهر الحاجة والرغبة لتوظيفها في مجالات استثمارية ذات جدوى اقتصادية تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في البلدان التي تتبنى استراتيجية تنويعية، وهذا ما حدث وتأكد عبر تجارب البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تسيّر وفق اقتصاد السوق ولديها أسواق مالية نشطة ذات معايير وتشريعات منظمة، وتخضع لقواعد اقتصاد السوق،⁶² وانطلاقاً من الترابط بين تطور هذه الأسواق المالية والتطور الاقتصادي والصناعي الذي شهدته تلك البلدان بفضل فاعلية وتطور الأسواق المالية الذي انعكس على أداء الاقتصاد في مختلف المجالات.

⁵⁹ بشرى خير الحاج خير، اقتصاديات الطفرة البترولية، دروس وعبر لدول الساحل والصحراء، مجلة المصرفي، العدد 45، سبتمبر 2007، السودان، ص 35.

⁶⁰ دريد كامل امشيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى العربية، الأردن، 2009، ص 187.

⁶¹ رالف شامي وآخرون، نحو اطار لتطوير الأسواق المالية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، وقائع الندوة التي نظمتها صندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي، بعنوان (تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي)، الإمارات العربية المتحدة (7-8 كانون الأول، ديسمبر، 2003) ص 78.

⁶² المرجع السابق ص 79.

ثانياً: اصلاح سوق العمل: تعد سياسة إصلاح سوق العمل من السياسات المهمة والساندة للسياسيين الأساسيين للتنوع، والسياسات الثانوية الأخرى. إذ تبرز أهمية اصلاح سوق العمل من منظورين أساسيين هما: ⁶³

مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق سياسات التنوع الأساسية، وفي مقدمتها الخصخصة والاستثمار الأجنبي والمحلي، فالأولى تعني احتمال زيادة معدلات البطالة نتيجة تسريح العمالة الفائضة، بينما يفترض تطبيق سياسة الاستثمار زيادة الحاجة إلى اليد العاملة، ولكنها بمؤهلات وتخصصات جديدة وعالية التأهيل، لذا فإن على عملية الإصلاح المنشودة في سوق العمل أن تستجيب لهذا التحدي.

ويرتبط المنظور الثاني بمرونة سوق العمل وتعزيزها بما ينسجم مع توجهات التنوع التي ستفرزها السياسات المطبقة، والتي تعني بروز مجالات ينبغي على سوق العمل أن يستجيب لها من خلال توفير المهارات الجديدة التي سيحتاجها اقتصاد أكثر تنوعاً بدل تلك التخصصات التي كانت سائدة في اقتصاد أحادي، ولعل التحدي الأكبر يتمثل في سوق عمل أقدر على الاستجابة لحاجات القطاع الخاص الذي سينمو أكثر في ظل تطبيق سياسات التنوع. ومما تقدم يتضح أن هذه السياسات للتنوع الاقتصادي يرتبط أحدها بالآخر ويكمله، حيث نرى كيف أن القطاع المالي يساهم في توفير التمويل اللازم لتسهيل القيام بالاستثمارات الجديدة في المشاريع والشركات التي تساهم في امتصاص اليد العاملة الفائضة، وكذلك بالنسبة لسياستي الخصخصة والاستثمارات الأجنبية كيف أنها تساهم في هذا الدور أيضاً والذي يقلل ويخفض من مشكلة البطالة، في حين نرى أن سوق العمل يشارك في التأثير الإيجابي أو السلبي بعلاقته مع بقية السياسات فإذا تمكن من توفير العمالة الماهرة فإنه سيساهم في جذب الاستثمارات وزيادة الطلب على الائتمان والقروض الاستثمارية من القطاع المالي وبذلك نلاحظ هذه العلاقة التبادلية والتكاملية بين هذه السياسات.

المطلب الثالث: مزايا وعوائق التنوع الاقتصادي

للتنوع الاقتصادي مزايا متنوعة لكنها لم تصل للبلدان النامية بالفقر الذي حققته الدول الرأسمالية المتقدمة خلال مسيرتها التنموية، ناهيك العوائق التي يتعرض لها في إيلاء اهتمام خاص به في حقل الفكر الاقتصادي التنموي لا سيما في حالة البلدان النفطية

الفرع الأول: مزايا التنوع الاقتصادي: يوفر التنوع الاقتصادي العديد من المزايا للدول النامية التي ترغب في التنمية الأكثر استقراراً وتكيفاً مع التغيي، فهو في المقام الأول تأمين ضد الضعف الاقتصادي وحاجز منيع في مواجهة آثار العوامل الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية وتغير المناخ والتغيرات المفاجئة

⁶³ رونالد إيرنبرج وروبرت سميث، فريد بشير طاهر ومراجعة د. محمد حميدي السباقي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، المملكة العربية السعودية، 1994، ص 37.

أو إنهاء الإتفاقات الاقتصادية، وبالتالي سيطرة أفضل على المخاطر حيث أن البلد لا يعتمد على قطاع أو سوق واحد ولكن على عدة طرق الانتاج كما أشارت إليها التعاريف.

وبخلاف للتنمية الاقتصادية التي تنطوي على الاحتفاظ بالهيكل والسياسات الاقتصادية الحالية مع وضع سياسات جديدة ومختلفة من شأنها تحسين أداء الهيكل الحالي، فإن التنوع الاقتصادي هو بديل يتطلب الخروج عن الهياكل والسياسات الحالية. وهذا يعني أنه يجب أن يكون هناك تكيف للمهارات والتقنيات والسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة للتنمية بما يؤدي إلى انقطاع مع النظم الاقتصادية التي تنطوي على مخاطر، فهناك العديد من العوامل التي تدعم تنفيذ نموذج اقتصادي متنوع داخل الهيكل الاقتصادي في البلدان الأقل نمواً، وتشمل هذه العوامل على سبيل المثال توزيع المخاطر وإعادة استثمار الأرباح.⁶⁴

كما يستفيد المجتمع بشكل مباشر من التنوع الاقتصادي حيث يمنح العمال فرصا ليكونوا رواد أعمال ومبتكرين عن طرق تحسين الأعمال الحالية. وإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن الاقتصادات المحلية، من خلال نموذج التنوع الاقتصادي، توفر القدرة على التحكم في مدخلاتها مما يؤدي إلى الاستمرارية وتحسين نوعية الإنتاج، هناك أيضا توفير استقرار أكبر في الأسواق المحلية نتيجة لإنشاء روابط في سلسلة القيمة العالمية حيث يمكن للبلد أن يحصل على عالمة تجارية أصلية في المنتجات للوصول إلى الأسواق الجديدة والاستفادة منها.⁶⁵

تشير نتائج الدراسات إلى أن زيادة التنوع تعوض الأثر السلبي لوفرة الموارد على النمو الذي يحدث من خلال قناة النقل، فالبلدان التي تبدأ ببنية إنتاج أكثر تنوعا أو تتجح في تنوع اقتصادها أثناء تطورها من المحتمل أن تتمتع بآثار إيجابية كاملة لوفرة الموارد على النمو الاقتصادي، كما أن التنوع الإنتاجي أمر ضروري، حيث لا يمكن لتنوع الصادرات فقط أن يكون مفيد ما لم ينوع البلد هيكله الإنتاجي ككل. ويوفر التنوع الإنتاجي استراتيجية مثالية للبلدان الغنية بالموارد لموازنة التأثير السلبي للموارد الطبيعية على النمو، ويسمح لها بجني مزايا مواردها الطبيعية وغالبا ما اعتمدت معظم الدراسات التي حاولت النظر في العلاقة بين التنوع والمجمعات الاقتصادية الأخرى على مؤشرات تركيز الصادرات.⁶⁶

⁶⁴ Michel Crouhy, Dan Galai, Robert Mark, **Essentials of Risk Management**, McGraw-Hill Companies Inc, United state of America, 2006, p: 165.

⁶⁵ Michel Crouhy, Dan Galai, Robert Mark, *ibid*, p-166

⁶⁶ Mohammad Omar JOYA, (2017) : "Trois essais sur la volatilité macroéconomique, la diversification productive, et les liaisons intersectorielles", École Doctorale « Entreprise, Économie, Société » Spécialité : Sciences Économiques, Université de Bordeaux,

كما يحد التنويع من انتشار الصدمات في الاقتصاد، ويقلل من تذبذب الإنتاج عن طريق تنويع المخاطر الفريدة، ويسمح بتخصيص تدريجي للموارد في الاقتصاد لاستخداماتها الأكثر إنتاجية.

وعلى جانب آخر ذي صلة، تناولت العديد من الدراسات بإسهاب وبأساليب مختلفة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والديمقراطية فقد وجد كولستاد ويغ أن التنويع الاقتصادي له تأثير إيجابي كبير على الديمقراطية، أي إذا كان الاقتصاد أكثر تنوعاً، فإنه يقود إلى وجود سلطة سياسية أكثر توازناً، وأكد أن النخب في اقتصاد متنوع أقل اندماجاً، وأن المواطنين يتمتعون بفرص اقتصادية أفضل.⁶⁷

الفرع الثاني: عوائق التنويع الاقتصادي: يمكن أن يكون التنويع الاقتصادي مفيداً ومع ذلك هناك عوائق تعرقل تأسيسه وكفاءته فهناك عائق أمام التنويع الاقتصادي في العالم النامي وهو كيفية منع حالات "الافراط في التخصص" وهو الوضع الذي تقوم فيه بعض الدول بتطوير أنظمة وإجراءات لبعض مناطق محددة من الاقتصاد ولكن تجد صعوبة في نقل هذه الخبرة إلى قطاعات أخرى أو حتى الأنشطة ذات الصلة⁶⁸. علاوة على ذلك، مع وجود الائتمان المحدود من الاستثمار الأجنبي، غالباً ما يتم منع صناعات السياسة من الاستثمار في القطاعات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة تركيز النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك توجد حواجز تجارية كبيرة موجودة، وقد لا تتمكن الشركات في الدول النامية من التنافس ضد نظيراتها في السوق العالمية، ويفترض أن هذا بسبب محدودية الوصول إلى التمويل، والعوائق الإدارية، وضعف قدرات الإنتاج بما في ذلك العديد من العوامل الأخرى التي تقلل من قدرتها على التنويع وأن تكون أكثر قدرة على المنافسة.⁶⁹

من المنظور السياسي، يتمثل التحدي الذي يواجهه صانعو السياسة وفق إيسانوف "Esanov"، بالاتفاق مع احمدوف Ahmadov، في تحديد حدود السياسة التي ينطوي عليها التنويع ومراعاة هذه السياسة ويعني هذا ان صانعي السياسات لم يدركوا بالقدر الكافي حقيقة أن التركيز على قطاع أو مورد واحد يظهر إمكانية أن التنويع يعزز النمو الفعال على المدى الطويل ولا سيما في إطار نموذج التنويع.

يرجع ذلك إلى حقيقة أنه على الرغم من أن الحكومات في العالم النامي لديها أدوات السياسة اللازمة لبدء التغيير الهيكلي وكذلك عملية التنويع؛ هو اختيار الأدوات الصحيحة التي تحدد نجاح التنويع الاقتصادي على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، فإن اقتباس "جيلب" Gelb بالقول: "من الأسهل سياسياً في

⁶⁷ Mohammad Omar JOYA, Ibid, p-15.

⁶⁸ Mehdi Shafaeddin,(1986): " Diversification, Bargaining Power and Self-Reliance in an Oil-Exporting Country: The Case of Iran", Development Policy Review, SAGE, London Vol. 4, p-44

⁶⁹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية - دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003 ص 35.

الغالب إدخال بعض البرامج الجديدة بدلاً من معالجة العقبات التي طال أمدها بالنسبة لأعمال التجارية والمصالح الراسخة وراءها " ويعد مبرراً مقنعاً.

يعود ألان غيلب " Gelb Alan " إلى النقاش من خلال الإشارة إلى الخطر المتزايد لاهتمام صانعي السياسة بالعوامل الاقتصادية والسياسية الأساسية الحرجة لدولهم والتي تنطوي على إمكانات تعيق التنمية الشاملة لنموذج التنويع الاقتصادي باتجاه وضع تصور له بطريقة مجردة جداً وأخذها على عاتقها دون السعي إلى المبادرات التي يمكن أن تفصل العملية بطرق تناسب ومعايير التنمية الاقتصادية في كل بلد على حدى. ومن هنا فإن ما يقترحه ايسانوف هو تحسين بيئة الأعمال العامة بدلاً من جانب واحد في داخلها.⁷⁰

أخيراً يبرز عائق أمام التكامل العالمي للتنويع الاقتصادي، والمتمثل في حقيقة أن السياسات غير الفعالة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية لا تزال قائمة ويتم استخدامها من قبل صانعي السياسات ولا سيما في البلدان الغنية بالموارد الموجهة نحو التصدير، والسبب المفترض لذلك هو عدم وجود ضغط من جانب كل من المواطنين والمؤسسات الدولية التي لها روابط اقتصادية مع هذه المناطق لجعلها تتغير أو تصبح فعالة من قبل صانعي السياسة. وكذلك من بين العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي:⁷¹

- ✓ الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محمية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جية أخرى؛
- ✓ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- ✓ بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحمية من جهة والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- ✓ غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية.

⁷⁰ حسين عبد الله، البتروال العربي-دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2003 ص 68.

⁷¹ تيطوم أيمن، سعادة السعيد، استراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص 16.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنوع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل عمى تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنوع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.

المبحث الثاني

محددات ومؤشرات قياس التنوع الاقتصادي.

هناك العديد من العوامل المحفزة للتنوع الاقتصادي والتي تضمن نجاح سياسة التنوع الاقتصادي، ونظرا لأهمية التنوع الاقتصادي لابد من معرفة المؤشرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد في الدولة ومن خلال هذه المؤشرات يمكن معرفة الاقتصادي الأحادي ومنه العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وإذا تبين أنه اقتصاد متنوع لابد من الحفاظ على استمرارية تنوعه وتطويرها، ويقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات عديدة، تختلف من حيث كفاءتها وأغراض القياس. وسنتطرق من خلال هذا المبحث للمطالب التالية:

- ✓ **المطلب الأول:** المحددات الأساسية للتنوع الاقتصادي؛
- ✓ **المطلب الثاني:** أدوات وأساليب قياس التنوع الاقتصادي؛
- ✓ **المطلب الثالث:** معايير اختيار الأداة المناسبة لقياس التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: المحددات الأساسية للتنوع الاقتصادي

لا يمكن الوصول للأهداف المرجوة من عملية التنوع الاقتصادي دون توفر مجموعة من العوامل الرئيسية التي تمثل المحددات الرئيسية لنجاح التنوع الاقتصادي والتي يمكن تقسيمها الى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

الفرع الأول: نظرة على أهم الدراسات التجريبية لمحددات التنويع

ظهرت العديد من التفسيرات الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، الجغرافية، الديموغرافية، وحديثا برز العامل المؤسساتي كمحرك قوي لعلمية التنويع.⁷²

وفيما يلي جدول يلخص أهم الدراسات والنماذج المعاصرة التي بحثت في محددات التنويع:

الجدول رقم (01): أهم الدراسات التجريبية حول محددات التنويع الإقتصادي

الدراسات التجريبية (نظريات ونماذج)	السنة	النتائج
David E. Bloom and Jeffrey D. Sachs	1998	مشاكل قطاع التصنيع في البلدان الإفريقية يمكن تفسيرها إلى حد كبير بالآثار العكسية الجغرافية، كالمناخ الحار، الأمراض المعدية، التضاريس... إلخ
Dennis and shepherd	2007	إنخفاض بنسبة 10 % في قيمة الصادرات يرتبط بتكاليف النقل أو دخول السوق الدولية.
Malik, Adeel and Jonathan R.W. Temple	2009	الوصول إلى الأسواق، وتقلب المناخ والجغرافيا لها تأثير قوي على تركيز الصادرات.
Acemoglu and zilibotti	1997	البلدان ذات الهياكل الإنتاجية المفرطة التركيز، المقاولون وأصحاب المشاريع فيها يفتقروا لحوافز الابتكار لأنها محفوفة بالمخاطر ومكلفة.
Kilinger and lederman	2010	فرص التنويع الاقتصادي تتأثر بإخفاقات السوق، والتي تعد كابحا للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الجديدة
Cimoli and Rovira	2008	وجدا أن الهيكل الصناعي كان متغيرا رئيسياً مؤثر في النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية. وتم الربط بين هيكل الانتاج

⁷² Barreau. J et Delahaye. J, Gestion financière manuel et application, 9 éme édition, Dunod, Paris, France, 2000, P 369.

<p>القائم على السلع الأولية والحصول على الربح، والذي بدوره له تأثير سلبي على فرص التغير الهيكلي، وبالتالي التنويع الاقتصادي.</p>		
<p>وجود ثلاث قنوات رئيسية من خلالها يؤثر البحث عن الربح على التنويع الناجح: -التأثير السياسي للنخبة الحاكمة على الابتكار والمبتكرين. -الإعتماد على الربح يضيف تكلفة ثابتة إضافية لإطلاق منتج جديد. - الابتكارات تمثل مشاريع طويلة الأجل والمحتمل أنها تتضمن المزيد المراحل ومن ثم المزيد من البحث عن الربح.</p>	1993	Murphy, Shleifer & Vishny
<p>نوع النظام السياسي-الذي يقاس على بصورة عامة بالديمقراطية مقابل الأنظمة غير الديمقراطية يعد مؤشراً قوياً على التنويع مع ذلك، البحث في إذا كان النظام السياسي له تأثير على التنويع من خلال الموارد الطبيعية ظل غير واضح بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن تجزئة خصائص نظام معين والتي قد تكون لها تأثير على احتمال التنويع الناجح.</p>	2009	Jerzmanowsk& Cuberes
<p>إختبار تقلبات الناتج بإستخدام أربعة عناصر محددة من التنظيم السياسي بدلاً من الرقم القياسي الكلي وإيجاد علاقة سلبية بين درجة القيود التنفيذية و تقلب الانتاج بصورة عامة مع أهمية ودور المتغيرات المؤسسية وأهمية دمجها في تحليل هذه النتائج الاقتصادية وفي تقلب الناتج.</p>	2009	temple & Malik

المصدر: من إعداد الطالبتين: بالإعتماد على:

Anar Ahmadov, (2012):" Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource- Rich Developing Countries, oxfords, UK, May, p p-4-6

الفرع الثاني: تحليل محددات التنويع الاقتصادي: يوجد العديد من العوامل التي تدفع نحو التنويع الاقتصادي والتي تعمل في سياق وزمن واحد، وبالإضافة أنها قد تختلف حسب الظروف الخاصة بكل بلد، ويضم هذا القسم نتائج الدراسات البحثية المختلفة التي حلت محددات التنويع الاقتصادي من خلال الأدلة التجريبية.

أولاً: المحددات الاقتصادية: نلخصها في النقاط الآتية:

1. إنتاجية الشركات: تعد الشركات غير متجانسة من حيث مستويات الإنتاجية، فالمؤسسات ذات الإنتاجية العالية فقط يمكنها أن تكون شركات مصدر، كما أن الشركات عندما تباشر التصدير، فإنها تواجه في البداية ارتفاع التكاليف نتيجة لافتقارها إلى المعرفة والخبرة، حيث تنخفض إنتاجيتها في بداية الفترة. وفي الأخير تنويع أسواق التصدير ينتقل إلى أبعد من مستوى العتبة والاستثمارات عند إدماج نتائج التوسع في سوق التصدير الذي يعمل على تخفيض متوسط التكاليف في المدى الطويل وبالتالي ارتفاع الإنتاجية وهذا يشكل عائقاً على شكل U بين تنويع الصادرات الإنتاجية والشركات؛⁷³

2. الدخل (الناتج المحلي الإجمالي للفرد): قامت العديد من الدراسات بالبحث في طبيعة العائقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة. وتوصلت إلى وجود علاقة غير خطية بينهما أول عمل تم تقديمه في عام 2003 من قبل Imbs و Wacziarg الذين درسا مراحل التنويع من خلال التحليل الاقتصادي قياسي اكتشفت الدراسة وجود عائقة على شكل حرف "U" مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد؛ وكشفت النتائج أيضاً أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاج متخصصة جداً. ونقطة الإنعطاف بين التخصص والتنويع وجدت عموماً تكون بالقرب من مستوى الدخل 10.000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985؛

3. متغيرات الاقتصاد الكلي:⁷⁴ وتتضمن معدل سعر الصرف الحقيقي، التضخم، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، معدل التبادل التجاري، والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعتبر من بين متغيرات الاقتصاد الكلي التي المحددة للتنويع الاقتصادي. ويبرز تأثير هذه العوامل من خلال:

⁷³ محمد مطر، التعريف بالتنويع الاقتصادي، أهدافه ومحدداته، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص52.

⁷⁴ أحمد دبش، مروة بوقدوم، التنويع الاقتصادي، مؤشرات، محدداته، وعلاقته بالتنمية، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الدولي السادس 1 حول: "بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص ص 15 و16.

4. معدل سعر الصرف: حيث المبالغة في تقييم سعر الصرف لا يشجع على إقبال المستثمرين على الأنشطة الجديدة نظرا لانخفاض ربحية فيها. كما أن التضخم يحد من القدرة على التنبؤ وبالتالي يردع تنمية القطاع الخاص، وبالتالي يقلل من فرص التنوع؛

5. الاستثمار الأجنبي المباشر: يؤثر الإستثمار الأجنبي على القطاعات المختلفة بشكل مختلف نظرا لاختيار المستثمر القطاع المفضل له حيث وجد أن الإستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان جنوب- جنوب يكون له تأثير مختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر شمال - جنوب في قارة إفريقيا فالاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان جنوب- جنوب يسرع التحول الهيكلي من خلال تعزيز التنوع في الصناعات الرئيسية المنخفضة التكنولوجيا، على سبيل المثال الصناعات الزراعية والمنسوجات ويرفع متوسط جودة الصادرات الصناعية، بينما، هناك أدلة قوية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التكوين القطاعي كالعامة في قطاع التصنيع وزيادة التنوع الأفقي للصادرات والحجم الفعلي لتأثيره يختلف بشكل كبير بين البلدان اعتمادا على المخزون الحالي من الاستثمار الأجنبي المباشر ومرحلة التنوع، مما يؤدي إلى وجود علاقة على شكل U مقلوب تقريبا؛

6. معدل التبادل التجاري: ويعبر عن سعر نسبي للصادرات السلع والخدمات (الرقم القياسي لأسعار الصادرات) على سعر استيراد السلع والخدمات (الرقم القياسي لأسعار الواردات). حيث انخفاض معدلات التبادل التجاري قد يزيد من تركيز الصادرات بحيث يتم تخصيص عوامل الانتاج على عدد قليل من القطاعات الرئيسية التي ارتفعت أسعار مخرجاتها. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدلات التبادل التجاري يمكن أن يؤدي إلى زيادة ربحية قطاع التصدير ويؤدي رفع درجة التنوع؛

7. الحصة العالية لاستثمار رأس المال، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير إيجابي على التنوع.

ثانيا: المحددات غير الاقتصادية: تتمثل في النقاط التالية:⁷⁵

1. حجم الصادرات: يتأثر تنوع الصادرات أيضا بحجم الصادرات في ظل سيناريو المنافسة الاحتكارية، حيث أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي لها علاقة وطيدة ومباشرة مع نسبة الصادرات إلى الاستهلاك المحلي أو المبيعات، ومن تم يؤثر حجم الصادرات أيضا على تنوع الصادرات؛

⁷⁵ صادق صفيح، آسيا عامر، "مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الاول حول: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيس ي علي، البليدة، الجزائر، يومي: 6 و7 نوفمبر 2018، ص 4.

2. المسافة بين الأسواق وحجم أسواق الوجهة (حجم البلد): وجدت كامارغو باتشيكو وبييرولا؛ أن المسافة أو القرب من الأسواق تؤثر على تنوع التجارة الثنائية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة سابقة أظهرت أن المسافة إلى المراكز التجارية والوصول إلى الأسواق (من خلال الترتيبات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، كتحرير التجارة تعتبر من المحددات الرئيسية للتنوع)؛

3. الإصلاحات الاقتصادية: والمتمثلة في: ⁷⁶

✓ **تحرير التجارة: Trade liberalization** (أي إزالة أو القيود والحوجز التي تعرقل التجارة بين الدول) والتي من شأنها تسهيل المنافسة والاستثمار وتساهم في خلق فرص عمل وزيادة في الدخل. وعادة ما يتم قياس تحرير التجارة أو الوصول إلى الأسواق المفتوحة من خلال نسبة (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن تحرير التجارة يجلب منافع للمستهلكين بالنظر لسهولة توفير المنتجات المستوردة بتكلفة منخفضة. وتستفيد الشركات أيضا من خلال وجود المزيد من فرص للتصدير، وتعد هذه من المكاسب قصيرة الأجل خلال فترة الأزمة الاقتصادية. بينما المكاسب طويلة الأجل تأتي من خلال إعادة توزيع وتخصيص الموارد العمالية بين مختلف القطاعات ونمو إنتاجية العمل. ان الوصول إلى الأسواق المفتوحة له أيضا تأثيرات إيجابية على عامل الإنتاجية الكلية وعلى زيادة عدد الشركات القادرة على التصدير ومن تم توفير إمكانية زيادة تنوع الصادرات. وتوصلت دراسة حديثة باستخدام نموذج الحالة المستقر أن الانفتاح التجاري كان له أثر إيجابي على أداء الصادرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية؛

✓ **الوصول إلى التمويل:** يتم قياسه كحصة الائتمان المحلي إلى حصة الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن استخراج القيمة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي. وحصول الشركات على خدمات مالية له آثار إيجابية على تنوع الصادرات. إن وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل يشكل عائقا قويا، حيث يجري تنفيذ العديد من السياسات والمبادرات الرامية إلى تحسين الوصول للتمويل؛

✓ **العوامل الهيكلية:** تشتمل العوامل الهيكلية، بما في ذلك على التعداد السكان، رأس المال البشري ونوعية المؤسسات، قد يكون لها تأثير إيجابي على التنوع الاقتصادي. فالتنوع يزيد مع زيادة عدد السكان حيث أن الشركات المحلية تسعى للوصول الى أسواق أوسع، وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم. ويسمح رأس المال البشري للاقتصادات بتغيير أنماط تخصصهم من السلع الأولية نحو مزيد من السلع المصنعة كثيفة المعرفة . كما أن المؤسسات السياسية والاقتصادية تعزز الثقة في

⁷⁶ فاطمة الزهراء طلحاي، محمد مدياني، "أثر تنوع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا"، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 04، العدد الثاني، 2016، ص ص 149 150.

قطاع الأعمال والزراعة وتعمل على تنمية أنشطة تجارية جديدة من خلال خلق بيئة استثمارية صديقة؛⁷⁷

✓ **رأس المال البشري:** يعتبر رأس المال البشري عنصرا مهما في تحقيق التقدم التكنولوجي وتعزيز الإبتكار، ومن بين المقومات الأساسية للقيام بعملية التنوع الاقتصادي، وقد أكد ذلك Lederman & Maloney في دراستهما على أن الدول التي إستخدمت بنجاح موارده الطبيعية لمزيد من النتائج التتموية كأستراليا والنرويج، قد وصلت إلى ما هي عليه الان نتيجة ارتفاع وتزايد مستويات رأس المال البشري، والدراسات التجريبية أثبتت أهمية هذا العنصر في تطوير هيكل الصادرات، فدراسة maier and Wood مثلا ميزت بين المناطق ذات الإعتماد على نسبتين هما المهارات بالنسبة للفرد الواحد والأرض مع مرور الوقت. حيث كلما إستثمر البلد في رأس المال البشري كلما زادت نسبة المهارات للفرد الواحد مقارنة بعائد الأرض؛

✓ **الحوكمة والإطار المؤسسي:** جل الدراسات الحديثة تؤكد على أهمية الحوكمة والجودة المؤسسية كشرط مسبق للقيام بالتنوع الاقتصادي، فالحكم الرشيد شرط أساسي لتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال حماية حقوق الملكية وتسهيل المعاملات وضمان تكافؤ الفرص لتنافس الشركات، إن جودة ونوعية المؤسسات تؤثر على عوامل مثل التنظيم والإستقرار السياسي وكل ما يؤثر على الإستثمار والأنشطة المقاولاتية، وبالتالي فإن التحسينات في هيكل الحكم داخل الاقتصاد لا ترتبط فقط مع وجود قاعدة تصدير متنوعة وتنوع صناعي، وانما أيضا مع انخفاض الصراعات والحروب الأهلية التي تعمل على تفويض الإستثمار في التنوع الاقتصادي فالمؤسسات القوية تواجه مختلف أنواع الفساد والمصادرات التي يمارسها المسؤولون الحكوميون على المبتكرون في الحصول على الرخص تجارية أو ممارسة أنشطة الأعمال، حيث تعد جودة المؤسسة عاملا حاسما في تعزيز روح المبادرة والإبتكار وبالتالي تعزيز التنوع الاقتصادي؛⁷⁸

كما أن الحكم الراشد هو شرط أساسي في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي. وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من أنها يمكن تطويرها في بيئة تسمح لهم بالإزدهار وتساهم أكثر في الاقتصاد الوطني. وعلى الصعيد الإقليمي هناك حاجة إلى كفاءة التنسيق بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية. هؤلاء القادة

⁷⁷ صادق صفيح، آسيا عامر، "مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، مرجع سبق ذكره ص 6.

⁷⁸ عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، **التنوع الاقتصادي: مفهوم، الأهمية، المحددات**، مداخلة في الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمص لخضر، وادي سوف، الجزائر، 3-4 نوفمبر 2016 ص 8.

الوطنيين والإقليميين، العام والخاص، من الأفراد والمؤسسات يشكل " القادة التنفيذيين " التي تشكل إطار الحكم للتنويع. برامج تنفيذية مهمة للتنويع بطرق عدة، من خلال الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية، أيضا، فإن الحكومة لها دورا هام في إنشاء الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان مناخ عمل صحي. التدخل الحكومي يعد مهما للإستجابة للتطورات الاقتصادية التي توفر فرصا لزيادة التنويع؛⁷⁹

✓ **دور القطاع الخاص:** القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورا في دفع عجلة التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة. فيمكن على سبيل المثال، الإستثمار في البحث والتطوير أنشطة جديدة. وعلاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الابتكار في الاقتصاد. ولكن العديد من الشركات في إفريقيا هي غير رسمية، صغيرة الحجم، وتفتقر إلى إمكانية الوصول لرأس المال، مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم إستغلال الفرص التجارية بشكل كامل. في هذه الحالة، يجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز مشاريع الأعمال الحرة، عن طريق وضع سياسات صناعية وتجارية مواتية والقضاء على العقبات البيروقراطية ابتداء بشركات الأعمال. وعلى الحكومات ان تكون واعية لإحتياجات القطاع الخاص، مثل تحسين مناخ الأعمال من خلال "التواصل" لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص. وبالمثل يجب على القطاع الخاص الإنخراط مع المبادرات الحكومية، وينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد، ليس هناك نقص في الفرص التجارية في إفريقيا والقطاع الخاص في وضع أفضل لاستغلالها.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب قياس التنويع الاقتصادي

يعتبر تحقيق كل من التنويع الاقتصادي، نمو القطاعات غير الاستخراجية والتنافسية الاقتصادية من بين الأهداف الهامة للتنمية في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية. ومع ذلك، ليس هناك تعريف مشترك للتنويع ولا معايير لقياس ذلك. فالمنظمات الدولية ترصد وتنتشر قيم مؤشرات التنويع للبلدان في جميع أنحاء العالم. وتعتمد البحوث التجريبية على مؤشرات التجارة الدولية، وأنماط التخصص الدولية ومؤشرات التركيز، كما تستخدم مجموعة واسعة من الأدوات الإحصائية، وترتكز على مؤشرات وصفية بسيطة أو مؤشرات معقدة ضمن أساليب الاقتصاد القياسي. ومع ذلك فلا يوجد بعد أي اتفاق على أي

⁷⁹ ماجد صيد، فاطمة الزهراء رقايقية، "رؤية استشرافية لتحول الاقتصاديات العربية النفطية من الربعية إلى التنويع الاقتصادي"، ورقة 2 بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 و30 نوفمبر 2016، ص ص 13-14.

المؤشرات الأفضل، بالرغم من أن النتائج التجريبية تعتمد بشكل كبير على الأساليب الإحصائية والمؤشرات المعتمدة. وتكمن أهمية تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي على المستوى الوطني في أن ذلك يساعد على رصد وتقييم سياسات التخطيط التي تهدف إلى زيادة تنوع الاقتصاد. وعليه يتطرق هذا القسم لمؤشرات قياس وتحليل التنوع الاقتصادي، والتي مصدرها الأبحاث الأكاديمية والتقارير التقنية الصادرة عن المنظمات المهنية المتخصصة في دراسة التنوع الاقتصادي.⁸⁰

وتعتمد معظم النظريات في قياس مستوى التنوع الاقتصادي بربطه بمستويات العمالة والصادرات أو الدخل أو قياس التنوع الاقتصادي بوصفه كحصة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب قطاعات في التصدير (تركيز الصادرات)، واعتماد البلد على تصدير السلع أو البضائع، وحصة كل قطاع من قطاعات الإقتصاد من العمالة. ويعتبر قياس تركيز الصادرات أداة رئيسية موثوق بها لقياس التنوع الاقتصادي.

كما أنه يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال الذي يعد الأكثر شيوعاً. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس مقارنة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي ونسلط الضوء باختصار على المؤشرات التالية:

الفرع الأول: مؤشر هيرفندال هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index (HHI):

استخدم هذا المؤشر سنة 1982 من قبل المحاكم الأمريكية بسبب سهولة استخدامه وبساطته لقياس مدى احتكار المؤسسات التي تنتج نفس المنتج وتسوقه أو تصدره لنفس منطقة التسويق أو مستهدفون نفس العينة وعام 1985 اقترحت وزارة العدل مبادئ توجيهية معدلة نوعاً ما لعمليات الاندماج في الصناعة المصرفية ونشرت المبادئ التوجيهية المصححة أما في عام 1992 تم استخدام هذه المبادئ التوجيهية الرقمية من قبل الاحتياطي الفيدرالي كخطوة أولى في تحليل التأثير على المنافسة من عمليات دمج البنوك ، يعتمد معامل هيرفندال هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما ، ولإبراز المتغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها ويطبق هذا المعامل بصورة

⁸⁰ محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش، " ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -

إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 04، العدد الثاني، الجزائر، 2018،

واسعة لقياس التنوع الاقتصادي ، وقد صمم هذا المعامل لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين ، و صيغة حساب مؤشر هيرفندل هيرشمان كالتالي: ⁸¹

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i^2}{X}\right) - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث تمثل:

N: عدد النشاطات

X: الناتج المحلي PIB

X_i: قيمة الإنتاج في قطاع معين i

تتراوح قيمة معدل هيرفندل هيرشمان بين الصفر والواحد أي (1 ≥ H ≥ 0) إذا كان H يساوي الصفر دل ذلك على وجود تنوع كامل في الاقتصاد إذا كان H يساوي الواحد معناه مقدار التنوع معدوم.

الفرع الثاني: مؤشر الكون entropy index: الأنثروبي هو شكل من أشكال القياس التي تم تطبيقها في العديد من المجالات مثل العلم، ونظرية الاتصال والتجارة والتمويل، والاقتصاد، ظهرت تطبيقات الأنثروبي في علم الإحصاء في أواخر الستينات. كمقياس لمدى التنوع. على سبيل المثال، في العلوم البيولوجية والسلوكية، يتم استخدام هذا المؤشر لقياس اللانظام كما يقارن توزيع النشاط الاقتصادي القائم بين الصناعات في البلد مع توزيع متساو - تناسبي ويتم احتسابه كمجموع سلبى لحصص العمالة مضروبا في اللوغاريتم الطبيعي لحصص العمالة في كل صناعة على حدى، على النحو التالي: ⁸²

⁸¹ سي محمد كمال، **التنوع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بني الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي 1 و2 نوفمبر 2016، ص 65.

⁸² Hawaii economic issues ,(2011): "Measuring Economic Diversification in HAWAII" , periodic reseach and data reports on issues of current interest, state of Hawaii, Department of Business, Economic Development & Toutisem ,p5; dbedt.director@hawaii.gov

$$\text{Entropy index} = \sum_{i=1}^n si \ln \left(\frac{1}{si} \right) = - \sum_{i=1}^n si \ln(si)$$

حيث n هو عدد من القطاعات، S حصة من النشاط الاقتصادي في صناعة ما i و ln اللوغاريتم الطبيعي. يعبر التوزيع المتساوي للنشاط الاقتصادي على أكثر تنوع، حيث أن ارتفاع قيمة مؤشر الكون تشير إلى مزيد من التنوع النسبي، بينما تشير القيمة الأقل إلى قدر أكبر من التخصص النسبي. إذا تم استخدام العمالة كمؤشر على النشاط الاقتصادي، التوزيع المتساوي للعمل بين جميع الصناعات سيؤدي إلى مؤشر كون عالي. القيمة الأدنى صفر تحقق إذا كانت العمالة تتركز في صناعة واحدة (أي الحد الأقصى التخصص) و لان SEI يقاس بشكل لوغاريتمي، الأوزان النسبية للصناعات الكبيرة تكون منخفضة مقارنة مع HHI أو مع مؤشر القوس القوي. وهذا يعني أن البلدان التي تكون متخصصة بالنظر إلى الصناعات الكبيرة التي تكون لديها سوف تكون أكثر تخصصاً من خلال مؤشر HHI و ogive index وبواسطة مؤشر SEI

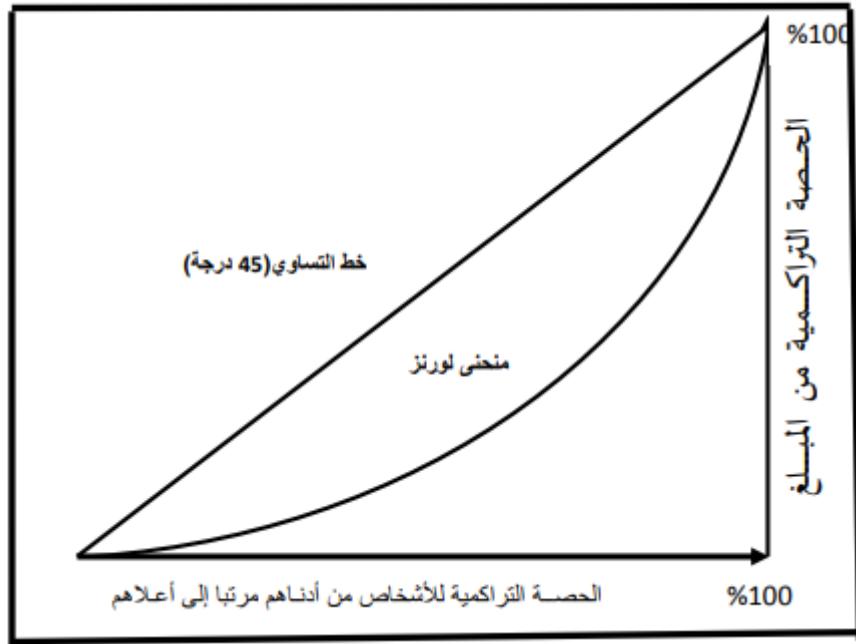
ويتميز مؤشر HHI بسهولة التقدير ويعد أفضل من المؤشرات الأخرى المستخدمة لقياس التخصص المطلق أما SEI يمكن ان يكون يتضمن عيوباً، إذا احتوت صناعات ذات حصة من العمالة على صفر في العينة. بينما مؤشر جيني يتطلب وقت طويل من أجل حسابه.

الفرع الثالث: مؤشر جيني أو مؤشر التركيز (Gini index):

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركيز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي مثل: قياس درجة تركيز الصادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، يعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وابطسها، ويعتمد هذا المؤشر على المنحنى curve lorenz ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورينتر ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.⁸³

⁸³ مايح شبيب الشمري، "ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة 2 الكوفة، العراق، العدد الرابع والعشرون، 2016، ص 7.

الشكل رقم (01) منحنى لورنز **curve lorenz**.



Source: Gini coefficient, calculation, National Chengchi University, available online <http://www3.nccu.edu.tw/jthuang/gini.pdf>, 1/4/2018.

معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها متساويا، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 5.0 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح في هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ حالاته، عليه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها ما يلي: ⁸⁴

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k-1})$$

حيث X_k التكرار التجميعي النسبي للتصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، يمثل المحور الأفقي Y_k التكرار التجميعي النسبي للتصاعدي (عدد القطاعات)، بينما يدل n على عدد القطاعات. حيث تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة)، حيث تكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت

⁸⁴ طارق حماد، "معامل جيني"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، مصر، 2020، ص20.

قيمة المؤشر عن 0.7 وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل 0.7، 0.5، ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.5، 0.25، وضعيفة إذا انخفضت عن 0.25.⁸⁵

الفرع الرابع: مؤشر أوكيف ogive: استخدم مؤشر أوكيف لأول مرة بواسطة tress لقياس التنوع الصناعي، منذ ذلك الحين يعتبر واحد من أكثر المؤشرات شيوعاً لقياس التنوع الصناعي. ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:⁸⁶

$$Ogv = \sum_{i=1}^n \frac{(Si - 1/n)}{1/n}$$

حيث:

n: عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: الحصة القطاعية للنشاط الاقتصادي في التشغيل من قطاع واحد وعادة ما يعبر عنه (حصة التشغيل) يتم توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات:

✓ يكون التوزيع المتساوي مع القطاعات n إذا كان Si تساوي n/1 وهي النسبة المثالية لكل قطاع.

✓ إذا كان المؤشر يساوي الصفر يعني التنوع تام.

✓ كلما كان التوزيع غير متكافئ أكثر للنشاط القطاعي سيؤدي إلى قيمة أعلى للمؤشر.

⁸⁵ محبوب بن حمودة، عدنان محيريق، "التنوع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والميراث ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر"، ورقة 2 بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص 7.

⁸⁶ عماد الدين أحمد المصباح، "محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، الارين، 2008، ص 94.

المطلب الثالث: معايير اختيار الأداة المناسبة لقياس التنوع الاقتصادي

من أجل الإختيار السليم لمؤشرات التنوع هناك بعض المعايير التي لا بد من توفرها في مؤشر القياس حتى يمكن إستخدامه في التحليل الاقتصادي لسياسات تخطيط التنوع، من ذلك البساطة، القدرة على تحمل التكاليف، ومدى ملاءمته للمقارنة الدولية والزمانية ومعايير شفافية محددة. وفيما يلي بعض الخصائص والشروط وكيفية استخدام مؤشرات التنوع :⁸⁷

✓ **مؤشر التركيز ومؤشر HHI**: يعد كل منهما من أبسط وأكثر المؤشرات استخداماً نظراً لسهولة استيعابهم وتوفر البيانات بشأنهم. ومن حيث صالحيتهم للمقارنة والشفافية، فمعظم المؤشرات يمكن استخدامها بأسلوب متجانس وقابلية الوصول للبيانات التصدير التي يتم جمعها من قبل الأونكتاد. حيث يتم نشر فهرس لتنوع الصادرات لجميع بلدان العالم من قبل البنك الدولي والأونكتاد وصندوق النقد الدولي، وذلك على موقعهم الرسمي أو من خلال التقارير الدورية؛

✓ لغرض قياس تركيز الصادرات، قد يكون لدى صناع السياسات الإختيار بين المؤشرات المطلقة والنسبية، في بعض الحالات، المقاييس المطلقة يتم تفضيلها على المقاييس النسبية لأنها تأخذ بعين الإعتبار الصادرات كنسبة من مجموعات المنتجات الجديدة. وعلاوة على ذلك، المقاييس المطلقة تكون أفضل من المقاييس النسبية لأنه يمكن أن يكون لدى بلدين نسب تركيز مماثلة ولكن بحصة منتجات مختلفة؛

✓ بينما يتم تقييم طرق القياس من خلال الفرضيات في القياس المطلق، حيث وجد ان HHI يضم كل الفرضيات، ويليه مؤشر الكون كأفضل مؤشر في وضع الافتراضات، والافتراضات المدروسة تتضمن أسماء مستعارة، تحولات تدريجية، فصل أو دمج صناعات مع حصة i صناعة في S_i ، الإتجاهات ... الخ؛

✓ يكون لدى صناع السياسة الإختيار بين مقاييس مختصرة ومقاييس غير مترابطة والمقياس المنفصل كنسبة التركيز، فيها عدد من العيوب؛ (1) أنها تتجاهل التغيرات في الحجم النسبي لمجموعات السلع الأساسية؛ (2) يمكن أن تميز بين دولة مصدرة للمنتج واحد وأخرى تصدر مجموعات المنتجات X بحصص مماثلة؛ و (3) أنها تهمل المنتجات من غير X في محفظة الصادرات للبلد؛

✓ مؤشر HHI يستوفي أغلب المعايير لقياس مدى فعالية تركيز الصادرات. ومع ذلك، ونظراً لأن المقاييس الملخصة لها أيضاً سلبياتها، فإنه ليس هناك مقياس أمثل. وبالتالي يكون إختيار صناع

⁸⁷ United Nations, (2016): "The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures", Technical Paper By the Secretariat, Framework Convention on Climate Change (FCCc) p 18.

السياسة وفقاً للجوانب محددة. كما أنه لا بد من التذكير بأن مقاييس التركيز لا ينبغي أن تستخدم بشكل منفصل لأنه، أولاً، يمكن أن يكون هناك ترابط بين مجموعات المنتجات، وثانياً، فإن مقاييس التركيز تكشف فقط على نمط صادرات البلاد في فترات زمنية سابقة، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار تعقيدات البيئة الاقتصادية المتغيرة؛

✓ من أجل التخطيط المسبق، فإن قياس تركيز الصادرات لوحده فقط غير كافي، حيث يحتاج صناع السياسة لتحليل التنويع ومدى ارتباطه بالنمو الاقتصادي وفرص العمل المتاحة. على سبيل المثال، في البلدان التي تهيمن على اقتصادها صادرات منتجات قطاع واحد، مؤشرات تنويع الصادرات من المتوقع أن تكون أقرب إلى واحد، مما يدل على أقل تنويع. وهكذا، فإن كل من المؤشرات: The ogive index، entropy الكون، HHI غير كافية، على اعتبار أنها تبرز فقط طبيعة الهيكل الصناعي من دون توضيح وافي عن سبب التحولات الحاصلة في الهيكل الاقتصادي. لذلك، هذه المؤشرات قد لا تساعد في التخطيط الذي يستهدف الصناعات المراد تطويرها، الاحتفاظ بها والتوسع فيها بغرض تعزيز التنويع الاقتصادي والاستقرار؛

✓ من أجل التخطيط ومراقبة أداء الاقتصاد، فإن الأدوات التحليلية التي تركز على صناعات معينة هي أكثر أهمية على سبيل المثال LQ، نماذج المدخلات والمخرجات فمثلاً LQ يمكن أن يساعد في: تحديد الصناعات التي تجعل الاقتصاد الإقليمي فريد من نوعه في المنطقة. تحديد درجة الصادرات الصناعية وكذلك الصناعة التي تصدر أكثر من غيرها في المنطقة؛ تحديد الصناعات التصديرية الناشئة؛ وتحديد الصناعات التصديرية المعرضة للخطر التي قد تعمل على تآكل القاعدة الاقتصادية؛

✓ إن اتباع أفضل نهج من وجهة نظر السياسة العامة عوضاً عن المقاييس الإجمالية للتنويع الاقتصادي يمكن أن يكون من خلال تطوير مؤشر للمجموعات المستهدفة من الصناعات وربط ذلك بالأداء العام لاقتصاد البلاد، على اعتبار أن لكل بلد له ظروف وطنية محددة، والحاجة إلى مزيد من دراسات الحالة الخاصة بكل بلد من أجل فهم القطاعات الناشئة في الاقتصاد وكيف يمكن التخطيط لسياسات التي تدعم نموها من أجل تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في النمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الثالث

الاطار النظري للمردودية في البنوك ومؤشرات قياسها

تعتبر المردودية أحد المؤشرات الرئيسية لتقييم أداء إدارة المؤسسات الاقتصادية والبنكية الموكل إليها استغلال الموارد والامكانيات التي يوفرها المساهمون والأطراف الأخرى، حيث تعبر المردودية، بشتى أنواعها، عن نتيجة أو مخرجة العملية الإنتاجية أو الاستغلالية، التي تستند الى التفاعل والتوليف الأمثل بين عوامل الإنتاج لهذه المؤسسات. ومن أجل دراستها قمنا بتقسيم المبحث كالتالي:

- ✓ **المطلب الأول:** مفاهيم أساسية حول البنوك؛
- ✓ **المطلب الثاني:** ماهية المردودية البنكية ومؤشرات قياسها؛
- ✓ **المطلب الثالث:** أنواع المردودية البنكية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك

تعتبر البنوك التجارية في إقتصاديات الدول العصب الذي يحركها لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية، خصائصها وكذا أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية: "هي مؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تحت الطلب أو للأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج".⁸⁸

" مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل بقبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه".⁸⁹

" هو أي مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل في النقود والائتمان وهي المكان الذي يتم فيه حفظ الودائع النقدية وتقديم السلف النقدية وتسيير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية بطرق مختلفة

⁸⁸ حسين بن هاني، إقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 260.

⁸⁹ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 154.

بحيث تقلل وعلى المدى التاريخي كانت البنوك التجارية عبارة عن نوعين معروفين بإسم بنوك القبول وتشتغل بأعمال خاصة بقبول الائتمان، وبنوك الإصدار تصدر وتشتغل بالعمليات الخاصة بإصدار رأس المال نيابة عن عملائها.⁹⁰

ومن هنا يمكننا القول بأن البنوك التجارية "هي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الإقتصاد القومي، ويرتبط نشاط البنوك التجارية أساسا في تداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير أو استثمارات أخرى يمكن أن تعود بفائدة على رأس المستثمر لدى البنك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة."⁹¹

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية: تعد البنوك التجارية من أهم الوسطاء الماليين وذات أهمية كبيرة في الجهاز المصرفي، والتي تمتلك عدة خصائص تميزها يمكن إيجازها على النحو التالي:⁹²

1. تتأثر أعمال البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه: حيث أن للبنك المركزي سلطة الرقابة على البنوك العاملة في الدولة، وتحديد النسب الخاصة بنشاطها مثل نسبة الإحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، وتحديد أسعار الخصم، وتسعير بعض الخدمات؛
2. التعدد والتنوع: حيث تتعدد البنوك التجارية وتنوع تبعا لحاجة النشاط الإقتصادي إلى النقود الورقية والمعدنية والمصرفية، وحسب طبيعة التعاملات، وتنتشر فروع البنوك التجارية بين الأماكن المختلفة حسب التوزيع الجغرافي لهذا النشاط، أو أزمنة ممارسته؛
3. إختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية في قوة الإبراء: تتزايد قوة إبراء النقود المصرفية بالمزيد من الثقة في البنوك التجارية وأعمالها، ويزيادة الوعي المصرفي وإنتشاره بين السكان، وبالتعامل السليم بالقواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكمه؛
4. تحقيق الأرباح: تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها أو للآخرين؛

⁹⁰ خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والبنوك بمنظور علمي متقدم، دار الأيام للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص ص 76 77.

⁹¹ حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، دار الوراق للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2013، ص 6.

⁹² خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 99 ، 100.

5. ميزانية البنك التجاري: حيث يمكننا إيضاح ميزانية البنك في الجدول التالي:

الجدول 02: بنود ميزانية بنك تجاري

الأصول	الالتزامات
<ul style="list-style-type: none"> - نقد: - في الخزينة - في البنك المركزي - في بنوك أخرى - في الطريق للتحويل - احتياطات - القروض (من البنك) - للأفراد - للمؤسسات - للحكومة - أخرى - استثمارات: - أوراق مالية - أصول ثابتة 	<ul style="list-style-type: none"> الودائع: ✓ حسابات جارية ✓ حسابات توفير ولأجل ✓ حسابات بعملات أجنبية القروض (على البنك) ✓ من البنك المركزي ✓ من بنوك أخرى ✓ من مؤسسات خاصة رأس المال وحقوق المساهمين: ✓ رأس المال الأسهمي ✓ أرباح غير موزعة ✓ احتياطات قانونية وعامة التزامات أخرى
اجمالي الأصول	اجمالي الالتزامات

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى: عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجمعية، لبنان 1996، ص ص 117-118

تختلف ميزانية البنك التجاري عن ميزانية المؤسسات الاقتصادية الصناعية، حيث أن ميزانية البنوك والمؤسسات المالية ترتب بنودها من أكبر سيولة إلى أقل سيولة، ومن خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن أصول البنك تنقسم إلى: نقديات، القروض التي يقدمها البنك لمختلف عملائه والذي يعد من أهم وظائفه، إضافة إستثمارات البنك المختلفة المالية منها والثابتة، بينما إلتزاماته تنقسم إلى: الودائع المتحصل عليها من الزبائن والمودعين، القروض التي يتحصل عليها البنك من مختلف الهيئات والمؤسسات، رأس ماله وحقوق المساهمين.

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية: إن المطلع على ما يجري في البنوك التجارية سواء على مستوى القيادات العليا أو على المستوى التنفيذي ولا بد أن يخرج بحقيقة مفادها أن البنوك الجارية تضع عادة مجموعة من الأهداف تثير الطريق أمام الإدارة العليا والإدارة التنفيذية وفيما يلي أهم الأهداف:

1. **الربحية:** تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لمعاملتها وزيادة قيمة ثروة الملاك، وذلك من خلال توظيف الأموال التي حصل عليها من مصادر مختلفة، فلمعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها، كما أن تحقيق أكبر قدر من الأرباح يعطي للبنك سمعة وتميز تنافسي يضمن له جذب أو إستقطاب أكبر حجم من الودائع والعكس صحيح؛⁹³
2. **السيولة:** سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل خسارة، أما سيولة البنك التجاري فيقصد به مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه؛

وهناك من يعرف السيولة في البنوك التجارية بأنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل ودون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من وداائعهم وتقديم الإئتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع؛⁹⁴

3. **الأمان او الضمان:** ويقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمن مقبول من المخاطر (مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم، مخاطر السرقة والإختلاس... إلخ)، لأنه إذا حدث أي خلل، فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب وداائعهم.⁹⁵

مما سبق، يظهر لنا جليا التعارض بين الأهداف الثلاثة، وهو ما يمثل مشكلة إدارة البنوك التجارية، فقد يفضل البنك عنصر السيولة ويحتفظ بجزء كبير من الودائع في شكل أوراق نقدية وأصول ذات سيولة مرتفعة، لكنه لن يحقق عندئذ أية ربحية في الوقت الذي يكون فيه البنك مطالبا بتسديد الفوائد على الودائع، هذا من جهة، من جهة أخرى، نجد أنه يمكن للبنك أن يتوسع في منح الإئتمان وتوظيف الأموال لتحقيق

⁹³ رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي، دار الفكر والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 21 22.

⁹⁴ عبد القادر حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بدون طبعة، القاهرة، مصر، 2002، ص 9.

⁹⁵ شقيري نوري موسى، مروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنوع للحد من المخاطر، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 57، 58.

أعلى مستويات للربحية لكن هذا سيكون على حساب هدفي الأمان والسيولة، حيث سيكون البنك معرضاً لمخاطر نقص السيولة وإحتمال عجزه عن مواجهة مسحوبات مودعيه.⁹⁶

إضافة إلى هذه الأهداف السابقة الذكر والتي تعد الأهداف الرئيسية للبنوك التجارية هناك:⁹⁷

4. **نمو الموارد:** تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها عادة على رأسمالها وعلى الودائع التي تستقطبها، لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي تستطيع جذبها وإستقطابها؛
5. **الحصة في السوق المصرفي:** لا يكفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من إستقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته من السوق المصرفي كبيرة، لأنه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق أعطى له ذلك سمعة وتميزاً تنافسياً؛
6. **كفاءة وفعالية الجهاز الإداري:** ترى بعض البنوك التجارية أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي، أمور غير كافية، ولذلك فإنها تضع أهدافاً مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل، وتهتم بدرجة إلتزام الموظفين وإنسجامهم؛
7. **أهداف إبتكار:** فالقيادات الإدارية الكفأة في البنوك لا بد وأن تضع أهدافاً وإبتكاراً، وأهداف الإستعداد للمستقبل، بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومية حتى تتمكن من منافسة البنوك الأخرى في السوق المصرفي.

الفرع الرابع: أنواع البنوك: تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:⁹⁸

أولاً: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية: تنقسم البنوك التجارية من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية إلى نوعين أساسيين:

1. **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الإئتمان -قصير ومتوسط الأجل- كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية؛
2. **البنوك التجارية المحلية:** وهي تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة

⁹⁶ حياة بحار، إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 23.

⁹⁷ حسين بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص 208.

⁹⁸ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 31.

المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ثانيا: من حيث عدد الفروع: تنقسم البنوك التجارية من حيث عدد الفروع إلى مجموعة من البنوك التي يمكن توضيحها كالتالي:⁹⁹

1. **البنوك ذات الفروع:** منشآت تتخذ عادة شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلدان وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وخاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية والمركزية؛

2. **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل من نمو حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم كافة وحدات السلسلة بها، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها بعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية؛

3. **بنوك المجموعات:** وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع إحتكاري، وأصبحت سمة من سمات العصر وقد إنتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وحول غرب أوروبا؛

4. **بنوك فردية:** منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

ثالثا: من حيث النشاط: نلاحظ في هذا التصنيف من البنوك التجارية من حيث حجم النشاط أنه يوجد نوعين أساسيين من البنوك التجارية وهما:¹⁰⁰

1. **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى؛

2. **بنوك التجزئة:** وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل

⁹⁹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 17.

¹⁰⁰ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32، 31.

بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمانية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

الفرع الخامس: وظائف البنوك التجارية: تعددت وظائف البنوك وفقا لمتطلبات التطور في النشاط الإقتصادي مع مرور الزمن ومن هذه الوظائف.

أولاً: وظائف رئيسية: يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، خاصة بعد ظهور مفهوم الصيرفة الشاملة حيث تعمل هذه المصارف على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعياً نحو خلق مركز إستراتيجي متميز وتحقيق رضا وولاء الزبائن وعموماً يمكن سرد مختلف وظائف البنوك التجارية فيما يلي:¹⁰¹

1. قبول الودائع: تعتبر من أقدم الوظائف وأهمها، تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها فهي من أهم مصادر التمويل لها، يلعب سعر الفائدة دوراً رئيسياً في زيادة أو إنخفاض الودائع لدى البنوك التجارية، وقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري لنقود حاضرة، في مقابل التزامه بأن يرد المبلغ إلى المودع، بناءً على طلبه، ويعمل البنك بشتى الطرق من أجل جذب هذه الودائع، سواء كان ذلك بالطرق السعرية أي سعر الفائدة أو يخلق أوعية إيداعية جديدة أكثر إغراء للعميل مثل شهادات الإيداع وغيرها، وبهم التعرف على الأنواع المختلفة من الودائع وفقاً لما يلي:¹⁰²

- ✓ **ودائع تحت الطلب:** ويمكن للعميل السحب منها في أي وقت ولا تدفع عنها فوائد حيث يتم السحب إما بواسطة شيكات أو إيصالات صرف أو أمر دفع يحررها العملاء؛
- ✓ **الودائع لأجل:** لا يجوز سحب الودائع من أجل قبل حلول ميعاد الإستحقاق، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع، وقد تتجدد بطلب من الوديع وإذا لم يطلب العميل ذلك عند حلول الأجل يحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب؛
- ✓ **ودائع التوفير:** تسجل الودائع بحساب التوفير الخاص بالعميل لكل عملية سحب أو إيداع من خلال دفتر توفير ويناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبياً بدون تضحية بالسيولة حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت؛
- ✓ **الودائع الثابتة:** التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد إنتهاء الغرض من إصداره، وتتقاضى

¹⁰¹ حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 37.

¹⁰² عزيزة بن سمية، الإلتئمان في البنوك التجارية-مخاطر وأساليب تسييرها، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص ص 22 23.

البنوك أيضا تأمينات نقدية نظير تمويل بعض الإعتمادات المستندية الخاصة بإستيراد السلع من الخارج.

2. منح القروض وخلق نقود الودائع (الإئتمان): يقصد بمنح القروض (تسليم الغير مالا منقولاً أو غير منقول على سبيل الدين، الوكالة أو الرهن، وهو في جميع الأحوال تسليم مؤقت للمال، أما بلغة الإقتصاد، الإئتمان هو تسليم المال ليستثمر في الإنتاج أو الإستهلاك، ويقوم على الثقة والمدة).¹⁰³

وهو أيضا عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالاموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر¹⁰⁴ أما خلق نقود الودائع فهو (خلق نقود إئتمانية ليس لها وجود مادي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية وهنا تشير نظرية إمكانية التحويل إلى أن السيولة تعتمد في الأساس على مدى إمكانية تحويل جزء من أصول البنك إلى نقدية بسرعة، ودون أن يتعرض البنك إلى خسائر رأس مالية من جراء ذلك والطبع تأتي تلك الأوراق المالية قصيرة الاجل على قمة الأصول التي يمكن أن تنمي هذه المتطلبات.¹⁰⁵

3. الاستثمار: تقاس السيولة بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقترضين في الوقت المناسب. وهنا تشير نظرية إمكانية التحويل الى أن السيولة تعتمد في الأساس على مدى إمكانية تحويل جزء من أصول البنك الى نقدية بسرعة ، ودون أن يتعرض البنك الى خسائر رأسمالية من جراء ذلك وبالطبع تأتي الأوراق المالية قصيرة الأجل على قمة الأصول التي يمكن أن تنمي هذه المتطلبات.¹⁰⁶

والمقصود هنا الإستثمار في الأوراق المالية وهي مجموعة الاسهم والسندات المستثمرة من جانب البنك والتي من مجموعها العام تكون محفظة الأوراق المالية للبنك ويمكن تحديد اهم أنواع الاستثمارات التي يقوم بها البنك فيما يلي:¹⁰⁷

¹⁰³ شاكور القزويني، محاضرات في إقتصاد بنوك، ديوان مطبوعات الجامعة الجزائرية، بدون طبعة، عنابة، الجزائر 2010، ص 95.

¹⁰⁴ خالد وهب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003، ص 165.

¹⁰⁵ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعة، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص 14.

¹⁰⁶ سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 29.

¹⁰⁷ علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 23.

4. **أذونات الخزينة وسندات الحكومة:** أذون الخزينة تصدرها الدولة لمدة قصيرة تتراوح بين ثلاثة أشهر وغالبا تصدر لمقابلة العجز الموسمي بدرجة عالية مكن السيولة، وتقبل البنوك على شرائها لما تتمتع به من سيولة وضمان يمكن البنك الحصول على نقد سائل من البنك المركزي بضمانها.

أما السندات الحكومية فهي التي تطرحها الدولة للاكتتاب بغرض تمويل بعض المشروعات وذلك عوضا عن الإعتماد على القروض الخارجية وقد تكون هذه الأوراق مضمونة من الحكومة عن طريق أن يكون لها حد أدنى من الأرباح.

وتقبل البنوك على شراء هذه السندات بغرض المساهمة في تمويل مشروعات التنمية من ناحية بالإضافة إلى ضمان حد أدنى من الربحية من الحكومة من ناحية أخرى.¹⁰⁸

✓ **الاسهم:** يمثل مجموع الاسهم رأس مال الشركة سواء تم إصدار هذه الاسهم عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها.

✓ **السندات:** السند حصة في قرض وفقا لعقد بين المقرض والمقرض حيث يتعهد المقرض بسداد أصل المبلغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة للدائن.

يقبل البنك على شراء السندات بغرض تحقيق أرباح رأسمالية نتيجة شراء وبيع تلك السندات أو الحصول على فوائد تلك السندات، بالإضافة إلى كل هذه الوظائف فإن البنك يقوم بما يلي:¹⁰⁹

✓ المساهمة في عمليات التمويل الخاصة للمشروعات بصيغ مختلفة؛

✓ تصدير تعهدات الضمان والكفالات المصرفية؛

✓ التعاملات في الأوراق المالية والتجارية وخصم الأوراق التجارية؛ دفع الحوالات البرقية والبريدية؛

✓ تحصيل الشيكات والكمبيالات؛

✓ تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية من خلال online banking.

✓ المتاجرة بالعملات الأجنبية من خلال عمليات البيع والشراء فيها؛

✓ التحويلات المالية للعملاء؛

✓ الاعتمادات المستندية؛

✓ إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض العملاء وتقييم المشروعات؛

¹⁰⁸ إبتسام السيد شهاب الدين، الحصة السوقية التسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص 17 ص 18.

¹⁰⁹ دريد كمال ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن،

1996، ص 120.

- ✓ تأجير صناديق الأمانات والمقاصات؛
- ✓ خدمات البطاقات الائتمانية؛
- ✓ المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ إصدار خطابات الضمان: الذي هو عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بأن يدفع نيابة عن العميل إلى طرف ثالث مبلغا لا يتجاوز حد معين خلال مدة معينة تحدد غالبا في الخطاب.¹¹⁰

المطلب الثاني: ماهية المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

تعتبر المردودية أحد المؤشرات الأساسية لمعرفة مدى تواجد التنويع في الإدارة الاقتصادية والبنكية الموكل إليها إستغلال الموارد والإمكانات التي يوفرها المساهمون والاطراف الاخرى، حيث تعبر المردودية، بشتى أنواعها، عن نتيجة العملية الإنتاجية أو الإستغلالية، التي تستند إلى التفاعل والتوليف الامثل بين عوامل الإنتاج.

الفرع الأول: ماهية المردودية البنكية: نتناولها من خلال النقاط الآتية:

أولا: تعريف المردودية: هناك عدة تعاريف للمردودية نذكر منها:

✓ حسب بيار كونسو P. Conso تعرف المردودية بالمقارنة ما بين النتيجة المحصل عليها والوسائل المستعملة؛¹¹¹

✓ المردودية هي نتيجة لعدد كبير من السياسات والقرارات في إختيار الأداء المالي، وبالتالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية ومستديمة توزعها على المساهمين في رأس مال المؤسسة وتضمن بقائهم وتعويضهم المخاطر أو الخسائر المحتملة؛¹¹²

✓ المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية وهذا عند إستخدام أو إستعمال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، فهي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنتائج من التعاريف السابقة نستنتج أن المردودية هي كفاءة الإدارة في تحقيق النتائج من الموارد المستخدمة أو المستثمرة،

¹¹⁰ محمد مصطفى السهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013، ص ص 86 87.

¹¹¹ P,conso et Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, Dumod, 10^eme édition, Paris, 2002, P274

¹¹² حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبيتروكيمياء، EMIP، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، 2007، ص 64.

فهي تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من تلك الأموال في توليد النتائج والعلاقة العامة للمردودية تكتب كما يلي: المردودية بشكل عام = النتائج المحققة / الإمكانيات المستخدمة.¹¹³

ثانيا: خصائص المردودية: هناك جملة من الخصائص نذكر أهمها:¹¹⁴

- ✓ يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة، مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخلها أي كفاءتها، حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة؛
- ✓ تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع السيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يتأتى إلا بمردودية مناسبة؛
- ✓ يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه؛
- ✓ تؤثر عليها السياسات المختلفة مثل: سياسات الإستثمار) الإهلاك، المخصصات (السياسات المالية) المديونية، الدائنية (والسياسات الضريبية).

ثالثا: أهداف المردودية: تتمثل أهداف المردودية في تحقيق ما يلي:¹¹⁵

- ✓ قياس كفاءة ورشد إستخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة الفرصة البديلة؛
- ✓ تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- ✓ تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة
- ✓ تخصيص الأموال لأفضل الإستخدامات؛
- ✓ ضمان إشباع الإحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.

رابعا: أهمية المردودية: تظهر وتبرز أهمية المردودية من خلال مساهمتها في تحديد مستوى أداء المؤسسات، وذلك حسب الطرف المهتم بدراستها كأن تكون الدولة أو مسيري المؤسسة أو المساهمين فيها.¹¹⁶

- ✓ **الدولة:** تهتم الدولة بالمردودية لأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء الثروة عن طريق المؤسسات، حيث أن الثروة مقاسة بالقيمة المضافة التي تدخل في تركيب الناتج الداخلي الخام PIB بمعنى

¹¹³ زياد رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 1996، ص56.

¹¹⁴ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريح للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الرياض، السعودية، 2000، ص 59.

¹¹⁵ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

¹¹⁶ P, conso, Farouk Hemici, opcit, pp, 274-275

ماقدمته المؤسسة للإقتصاد الوطني، وفائض الإستغلال الخام ونتيجة الإستغلال الخام يقيس الأداء الإقتصادي للمؤسسة؛

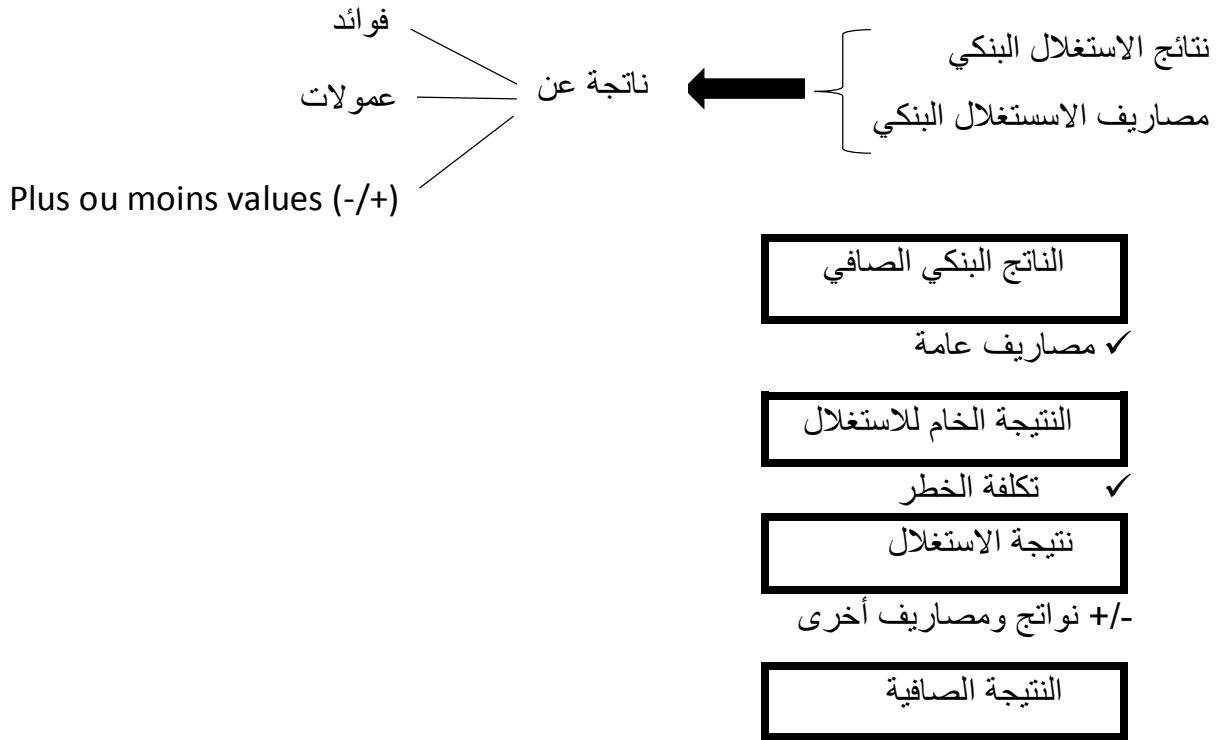
✓ **المسيرون:** حيث يهتم المسير في المؤسسة بالتدفق النقدي الخام والقدرة على تمويل الذاتي، أي الفائض النقدي الذي يضمن للمساهمين عائداً وللمؤسسة تمويلاً داخلياً متاحاً من أجل إسترجاع رأس المال؛

✓ **المساهمون:** يهتم المساهمون بالدرجة الأولى بتعظيم الثروة حيث يتم قياس هذه الأخيرة من خلال الربح الصافي وتراكم فوائض القيمة الكاملة، فجزء من هذه الأرباح ينقسم إلى المساهمين والذي يسمى عائد رأس مال المساهمة.

الفرع الثاني: ادوات تشخيص المردودية البنكية: يمكن تشخيص المردودية البنكية من خلال تحليل النتائج المحققة من طرف البنك وهذا بمراقبة مجموعة من الأدوات المحاسبية والتي تبين العوامل المساعدة في تحقيق النتيجة، وملاحظة مدى مساهمة كل مركز في تحقيق قيمة مضافة بالنسبة للبنك وتتمثل هذه الأدوات المحاسبية في مجموعة من البيانات الموجودة في جدول حساب النتائج والتي تسمح بحساب مختلف الهوامش والارصدة والنسب المالية:

أولاً: الأرصدة الوسطية: تظهر هذه الأرصدة من خلال تحليل جدول حساب النتائج ويمكن تمثيلها من خلال الشكل رقم (2):

الشكل رقم 02: تحليل جدول النتائج



المصدر: كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011 ص ص 82-83.

من خلال الشكل 2 نلاحظ مختلف حسابات التسيير لمختلف الأرصدة، وفيما يلي نستخرج كل رصيد من هذه الأرصدة على حد: 117

- **الناتج البنكي الصافي:** هو نقطة الانطلاق لتشخيص مردودية البنك حيث يشير إلى نسبة الهامش المستخرج من طرف البنك من خلال طرح مجموع تكاليف الإستغلال من ناتج الإستغلال، ويحسب بالعلاقة:

$$\text{الناتج البنكي الصافي} = \text{ناتج الإستغلال} - \text{تكاليف الإستغلال}$$

وهو بمثابة رقم الأعمال، حيث يمثل القيمة المضافة المحققة من طرف والتي بفضلها يمكن للبنك تغطية التكاليف الإجمالية والاطار البنكية، لهذا من الضروري أن يكون موجب وبأكبر قيمة ممكنة لأنه رصيد ممكن وأساسي في تحقيق النتيجة.

- **النتيجة الخام للإستغلال:** وهي تمثل الهامش المستخرج بعد طرح الأعباء الإجمالية من الناتج البنكي

$$\text{النتيجة الخام للإستغلال} = \text{الناتج البنكي الصافي} - \text{الأعباء الإجمالية}$$

وغالبا ما تتمثل الأعباء الإجمالية في مجموع المصاريف المستخدمة في النشاط مثل: " مصاريف المستخدمين - مصاريف الإعلام - نفقات جارية... والنتيجة الخام للإستغلال تتمثل في البنوك هي نفسها الفائض الخام للإستغلال في المؤسسات التجارية والصناعية. وهي مهمة في تحليل المردودية إذ تستعمل كمؤشر للمقارنة بين عدة بنوك في ظل شروط استغلال مختلفة.

- **نتيجة الإستغلال:** هذه النتيجة تكون قبل الضريبة، وتحسب بعد خصم مؤونات الأخطار البنكية، أي بعد طرح مخصصات مؤونات تدهور قيمة القروض. فهذه النتيجة تأخذ بعين الاعتبار أخطار السوق، وهي مرتبطة بالناتج البنكي الصافي. وتحقيق نتيجة استغلال موجبة ضروري جدا بالنسبة للبنك فهي قيمة جد معبرة للحكم على مدى فاعلية البنك في تحقيق قيمة مضافة ومدى قدرته على التحكم في الأخطار في نفس الوقت. وتطور النتيجة الصافية سوف يتأثر حسب التغيرات التي تعرفها مخصصات مؤونات الخطر.

117 كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

- **النتيجة الصافية:** ويمكن حساب النتيجة الصافية كآخر حساب وسيطي للتسيير وهذا من خلال نتيجة الإستغلال بعد طرح أو إضافة رصيد العمليات الاستثنائية بالطريقة التالية:

النتيجة الصافية = نتيجة الإستغلال + نواتج استثنائية (مثلا في حالة بيع أصول منقولة أو فرع بنكي) - أعباء استثنائية (مثلا في حالة شراء أصول من مؤسسات أخرى)

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستمرة وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك التجاري.¹¹⁸

حساب نسب المردودية البنكية يعطي معنى أكثر للنتائج المحصل عليها في جدول حساب النتائج، وهذا بعد ترجمتها في شكل معدلات ونسب مما يسهل أكثر من عملية التحليل والمقارنة. وأهم هذه النسب هي:

- **معدل العائد على الأموال الخاصة:** ويقاس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، أو يشير الى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله والتي تسمى أيضا بحقوق الملكية.

ويحسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية

ويرتبط نموذج العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول والرافعة المالية، و كلما ارتفع هذا العائد كما كان ذلك أفضل للبنك حيث يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة للمزيد إلى الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح ، فكلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة.¹¹⁹

¹¹⁸ نصر حمود مرنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص 58.

¹¹⁹ نبيلة رفاقة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

وهذه النسبة مهمة بالنسبة للمساهمين إذ تعكس قيمة المردودية التي يمكن له الحصول عليها من خلال استثمار أمواله في شراء أسهم البنك، وقد أثبت أنه إذا بلغت هذه النسبة % 15 فما فوق فهي جد ملائمة بالنسبة لأكثر المستثمرين،

- **معدل العائد على إجمالي الأصول:** يقيس معدل العائد على الأصول مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها التمويل فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمؤسسة، ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول، إنطلاقاً من كون أن المصرف قد استخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع أصوله وليس جزءاً منها وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إن هذا المقياس من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصولها في التشغيل وهي أكثر المؤشرات التي تهتم بها دوائر الائتمان، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة، ويقدم هذا المؤشر في شكل نسبة مالية ويعد من الأدوات المستعملة لتقييم أداء مسؤولي الوحدات الذين يتم دفعهم وتشجيعهم لتطوير اتخاذ القرارات اللامركزية على مستوى وحداتهم¹²⁰.

- **معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف:** إن الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضافة لها أو الودائع، ويتم احتساب معدل العائد لهذه الأموال بالعلاقة التالية:¹²¹

$$\text{معدل العائد إلى الأموال المتاحة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{الأموال المتاحة}}$$

¹²⁰ محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص7.

¹²¹ صالح خالص، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى دولي حول منظومة المصرفية الجزائرية والتحول الأقتصادي، جامعة شلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر، 2004، ص 390.

- نسبة مردودية الاستغلال: وهذه النسبة تعكس مدى تغطية الناتج البنكي الصافي للتكاليف الإجمالية وهي تساوي:¹²²

$$\text{نسبة مردودية الاستغلال} = \frac{\text{التكاليف الإجمالية للاستغلال}}{\text{الناتج البنكي الصافي}}$$

فمثلا إذا كانت هذه النسبة مساوية لـ 60% فهذا معناه أنه لإضافة أو تحقيق 100 دج لابد من إنفاق 60 دينار فهي تعكس مدى إستهلاك الناتج البنكي الصافي من طرف التكاليف الإجمالية.

وهذه النسبة جد مهمة للتحكم على المدى صرامة عملية التسيير البنكي، وخصوصا عند مقارنة عملية التسيير بين عدة فروع أو وكالات بنكية تابعة لنفس البنك ويجب أن يكون أقل من 65% وإذا زاد عن 70% فهذا يترجم إما بارتفاع التكاليف أو بضعف في الإنتاجية البنكية.

- نسب الإنتاجية البنكية: بما أن البنك يعتمد في نشاطه على تقديم الخدمات فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة، ويمكن قياس إنتاجية كل عون بنكي ومدى مساهمته في الناتج البنكي، وهذا باعتباره أهم عامل إنتاج من خلال النسب التالية:

$$\text{نسبة الإنتاجية البنكية} = \frac{\text{مجموع القروض} / \text{عدد الموظفين أو مجموع الودائع}}{\text{عدد الموظفين أو الناتج البنكي الصافي} / \text{عدد الموظفين}}$$

كما يمكن حساب نسبة الإنتاجية الخاصة بكل فرع بنكي من خلال النسب التالية:

$$\text{نسبة الإنتاجية البنكية} = \frac{\text{مجموع القروض} / \text{عدد الوكالات أو مجموع الودائع} / \text{عدد الوكالات}}{\text{عدد الوكالات}}$$

وتحسب هذه النسب للمقارنة بين الوكالات والفروع البنكية من حيث الإنتاجية.¹²³

¹²² كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

¹²³ كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المطلب الثالث: أنواع المردودية والعوامل المؤثرة فيها

المردودية قيد أساسي لكل البنوك التي ترغب في البقاء، والتأقلم والنمو في ظل واقع تنافسي مستمر، حيث تنقسم إلى ثلاث أنواع هي:

الفرع الأول: أنواع المردودية: تنتوع المردودية وتنقسم إلى ثلاث أنواع أساسية على حسب مستويات قياسها كما يلي: ¹²⁴

1. المردودية الاقتصادية: تسمى العائد على الأصول، وتقاس بالنسبة بين النتيجة الصافية وإجمالي الأصول، لتستخدم لمعرفة قدرة إدارة المؤسسة في إستعمال الأصول التي سندات إليها.

2. المردودية المالية: تسمى العائد على حقوق الملكية، وتقاس بالنسبة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة، وهي مقياس مقدرة المؤسسة على مكافئة المساهمين.

3. المردودية التجارية: تسمى العائد على المبيعات، تقاس بنسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال الذي حققته المؤسسة، لمعرفة قدرة المبيعات على تغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة، فهذه النسبة عبارة عن مؤشر للفعالية التجارية للمؤسسة، إذ يعبر عن السياسة السعرية وسياسة تسيير الإستغلال للمؤسسة، فباعتبار رقم الأعمال رأس مال تجاري مصدره الزبائن فإن معدل الهامش الإقتصادي يسمح بتتبع ما إذا كانت المؤسسة تستعمله بشكل جيد.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيها: هناك عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالبنوك نفسها وقد تم فيما يلي إستعراض هذه العوامل:

1. العوامل الخارجية: تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في مردودية المصارف التجارية فيما يلي: ¹²⁵

✓ **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر مردودية البنوك التجارية بمدى إستقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول.

✓ **التشريعات القانونية والضابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه إلتزامات إضافية على بعض البنوك.

¹²⁴ فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد القياسي، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 5.

¹²⁵ نبيلة رقايدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 10.

- ✓ **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطالبها، وبالتالي فإن ذلك يكون تأثير في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات يستخدمها البنك المركزي بهدف إحكام سيطرته على الإئتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عقد النقد من أجل الوصول لأهداف النهائية.¹²⁶
- ✓ **الثقافة الإجتماعية والوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية البنوك، حيث تتأثر الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية، مما يؤثر في ربحية البنوك التجارية، كما أن قوة الجهاز البنكي ومثابته، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه البنوك وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها مما ينعكس بدوره على ربحية هذه البنوك....
- ✓ **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك، وإضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات ربحية.
- ✓ **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما إزدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير في إستثمارات البنوك.¹²⁷

2. العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية فيما يلي:

- ✓ **أرباح أو خسارة الأوراق المالية:** تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأس مالية الناتجة عن إرتفاع أو إنخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف أن هدف البنوك التجارية من الإستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.
- ✓ **إدارة البنك:** تتأثر ربحية البنوك بمدى قدرة إدارة البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطرة، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، فقدررة إدارة البنك على إدارة هيكلها المالي (إدارة، الموارد/ إدارة الإستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك.
- ✓ **حجم البنك** ويتجلى أثر الحجم من خلال تأثير زيادة أو النقصان في حجم النشاط البنكي على الناتج البنكي الصافي، إذ أن التغيير في حجم النشاط ينعكس مباشرة على النتيجة المحققة من

¹²⁶ نبيلة رقايدة، مرجع سبق ذكره ص 12.

¹²⁷ باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، ص ص 96، 97.

طرف البنك.¹²⁸ غير أن بعض الدراسات التي تمت في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية أو في دول أوروبية أثبت الأثر العكسي لوجود إقتصاديات السلم على المردودية والنتيجة، لعل هذا ما يبرر قيام العديد من الدول في العالم بإعادة هيكلة أنظمتها البنكية حيث أثبت مدى تأثير التغيير في الحجم على النتيجة؛¹²⁹

✓ **هيكل الودائع:** تركز البنوك التجارية على جذب وودائع توفير والأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في إستثمارات طويلة الاجل نسبيا دون الإعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر؛

✓ **أرباح أو خسائر القرض:** تؤثر عمليات الإئتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الإئتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في قروض من خلال الرقابة على نسبة الإئتمان لديها لذا إن عمليات الإئتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية البنوك عندما يفقد المقرض قدرته على سداد القروض، وبعد التوسع في منح الإئتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالإلتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية؛¹³⁰

✓ **السيولة:** تعتبر السيولة من العوامل الهامة والمؤثرة على معدل الربحية ويجب أن تبقى السيولة في حالة توازن في الشركة بالحد الذي يبقي المخاطرة في مستواها المعقول؛ إن السيولة والربحية هدفان متلازمان للشركة ولكنهما في نفس الوقت متضادان وهذا يعني أن مراعاة تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر، فمن المتوقع أن إهتمام الإدارة وتوظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس على مؤشرات سيولتها¹³¹، تمكن السيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث إضطراب البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر حماية والأمان على مستوى البنك مع محافظة على قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الإئتمان في أي وقت؛¹³²

¹²⁸ نبيلة رفاقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

¹²⁹ كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مالية الدولة، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011 ص 88.

¹³⁰ باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 98، 100.

¹³¹ بسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في دورية - درادة تطبيقية-، مجلة جامعة البحث،

سوريا، المجلد 38، العدد 33، 2016، ص 83

¹³² نبيلة رفاقة، مرجع سبق ذكره، ص 13

✓ **أثر الخطر:** للخطر البنكي أثر مباشر على النتيجة المحققة من طرف البنك مما ينعكس مباشرة على المردودية البنكية، إذا كلما زاد الخطر البنكي سواء تعلق الامر بخطر القروض أو خطر التكاليف أو أية أخطار بنكية فإن هذا سيؤدي إلى الرفع من مخصصات ومؤونات هذه الأخطار مما يؤدي إلى تدهور النتيجة وبالتالي إنخفاض المردودية البنكية.

كانت هذه أهم العوامل التي من شأنها أن تؤثر على المردودية البنكية والتحكم في هذه العوامل يعكس مدى فاعلية وظيفة التسيير داخل البنك وقدرتها على خلق قيمة مضافة. وبالتالي كما لاحظنا فإن المردودية هي هدف أي مؤسسة بنكية وهي تسعى بشتى الطرق الى تحقيقها غير أن هذه المردودية دوما متلازمة مع خطر بنكي على البنك التحكم فيه وتسييره.¹³³

¹³³ كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 88، 89

خلاصة الفصل

لا بد من أن الاعتماد على مصادر قليلة يجعل من الاقتصاد هش وعرضة لمشاكل وعراقيل عدة، ولتفادي هذه الأخطار وجب على الدول النفطية ولاسيما النامية منها التي تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط التقليل من الاعتماد المفرط على النفط .

حيث تطرقت الدراسة إلى الجوانب النظرية لكل من التنويع الاقتصادي والمردودية في البنك ومحاولة إيجاد العلاقة بينهم، خاصة بعدما شهدت الأسواق الانخفاض الحاد لأسعار البترول، مما جعل حتمية التوجه إلى سياسات التنويع لمواجهة الأزمات، وإلقاء نظرة على العوامل التي ساعدت الدول النفطية على النجاح في عملية تنويع مصادر دخلها والاستفادة منها ومحاولة تطبيقها في الجزائر .

وبالتالي لن تستطيع الجزائر النجاح في عملية التنويع الا بانتهاج سياسات فاعلة بالاعتماد على تجارب البلدان الناجحة.



الفصل الثاني:

دراسة قياسية لتأثير التنوع الاقتصادي

على المردودية في البنوك.

الفصل الثاني:**دراسة قياسية لتأثير التنويع الاقتصادي على****المردودية في البنوك****تمهيد:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقدير أثر التنويع الإقتصادي على المردودية في البنوك التجارية، وبعد التعرض في الفصل السابق لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الإقتصادي، مؤشرات، إضافة إلى أهم المفاهيم المتعلقة بمردودية المؤسسات المصرفية ومؤشرات قياسها.

في هذا الفصل ندرس أثر التنويع الإقتصادي على المردودية للبنك الخارجي الجزائري لوكالة أم البواقي وذلك بالإعتماد على الأساليب القياسية من خلال نموذج VAR (النموذج الذاتي) الذي سنحاول من خلاله تحديد طبيعة الأثر بين التنويع الإقتصادي والمردودية في البنك الخارجي الجزائري خلال فترة 2019/2011، لثلاث مردوديات بنكية (مردودية إقتصادية، مردودية مالية، مردودية مالية)، وذلك من خلال المباحث الآتية:

- ✓ **المبحث الأول:** نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري؛
- ✓ **المبحث الثاني:** تطور متغيرات الدراسة في بنك الخارجي الجزائري 051 لوكالة أم بواقي للفترة 2019/2011؛
- ✓ **المبحث الثالث:** دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على المردودية.

المبحث الأول:

نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري

سنتطرق في هذا المبحث إلى البنك الجزائري الخارجي، نشأته وتطوراته بصفة عامة ووكالة أم البواقي بصفة خاصة وهذا من خلال عرض لمختلف مصالحها ودور كل مصلحة ومهامها وهذا قصد التعرف بنوع من الدقة على طبيعة وكيفية سير العمليات البنكية خاصة فيما يتعلق بتنويع من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA ووكالة أم البواقي رقم 051:

المطلب الأول: نشأة ووظائف البنك الخارجي الجزائري

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد عملية التأميم البنك الخارجي الجزائري وهذا رغبة من الدول في إسترجاع السيادة الوطنية كاملة وهذا من خلال عملية التأميم التي شهدتها النظام المصرفي في الجزائر بعد الإستقلال مباشرة على إعتبار أن المنظومة المصرفية هي عصب حياة الإقتصاد في الدولة.

الفرع الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري: تأسس البنك الجزائري الخارجي بمقتضى الأمر رقم 204/67/10/01 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري بعد تأميم الجزائر لخمس بنوك أجنبية وهي¹:

- ✓ البنك الفرنسي للتجارة الخارجية.
- ✓ بنك التمويل للفلاحة الموسمي.
- ✓ القرض الشمالي.
- ✓ القرض الليوني.
- ✓ المؤسسات العامة.

ثم تحول إلى مؤسسة عمومية إقتصادية وهو شركة ذات أسهم وبنك تجاري يخضع إلى القانون التجاري الجزائري وهو ملك للدولة وله وظائف أساسية تتمثل فيما يلي:

- ✓ استقبال الودائع.
- ✓ عمليات القرض.
- ✓ وضع وتسيير وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن.

إضافة إلى هذه الوظائف نجد وظائف ثانوية وتتمثل في العمليات التالية:

¹ من مفكرة البنك الخارجي الجزائري لسنة 2001، ص 04.

✓ عمليات الصرف

✓ عمليات بيع، شراء وتسيير القيم المنقولة.

✓ تقديم الإرشادات والنصائح المتعلقة بتسيير الممتلكات وكذا إرشادات التسيير المالي.

✓ عمليات كراء الصناديق.

✓ كما يقوم بالمساهمة في رؤوس أموال بعض الشركات والمؤسسات.

ومن أهم شركات القطاع العام التي تكون محفظة البنك هي الشركات الصناعية الكبرى، مثل شركات قطاع المحروقات والمعادن ومواد البناء، شركات النقل، شركات الحديد والصلب وهو الذي كان يمدّها بالقروض.

وأن المقر الرئيسي للبنك في العاصمة فإن له فروعاً كثيرة موزعة على أغلب ولايات الوطن كما يتكون البنك كباقي البنوك التجارية الجزائرية من عدة مديريات جهوية.

الفرع الثاني: وظائف البنك الخارجي الجزائري: أسندت للبنك الخارجي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف من أهمها:

✓ إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموماً إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME أياً كان نوعها، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري؛¹

✓ تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشديد؛

✓ تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.

وبالإضافة إلى الوظائف التي ذكرناها ووفقاً للمتطلبات الاقتصادية الجديدة، فقد تطور دور البنك الخارجي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافاً لمسايرة هذا التطور ونذكر أهمها فيما يلي:

✓ تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزيائن؛

✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة؛

✓ التوسع ونشر الشبكة واقتراجه من الزيائن؛

✓ تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة؛

✓ التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛

✓ تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

¹ إبراهيم الجزراوي، حمزة الشخي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000 ص 68.

المطلب الثاني: تنظيم البنك الخارجي الجزائري.

كأي بنك تجاري للبنك الخارجي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له، وهذا الهيكل كما يلي:

الفرع الأول: المديرية العامة: يرأسها الرئيس المدير العام (P.D.G) الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي، حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات والأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها، والى جانب الرئيس المدير العام تضم المديرية العامة هيئة استشارية ومفتشية عامة إضافة إلى خلية مراجعة، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة.¹

الفرع الثاني: المديريات العامة المساعدة: وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما:

1. المديرية العامة المساعدة للالتزامات: وهي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

2. المديرية العامة المساعدة للتنمية: تسهر على تحسين وتنمية هيكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي إعداد مخططات نمو البنك ودراساتها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك ومراقبتها، وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

3. المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية: ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف، وتسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية، وتفاوض من أجل الضمانات البنكية الدولية، وضمان التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

4. المديرية العامة المساعدة للاستغلال: وهدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

¹ بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

5. **المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:** من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل، وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع مخططا لصيانتها وتطويرها، كما تختص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية، وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف.

الفرع الثالث: تقديم البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم: 51- يعتبر البنك الخارجي الجزائري من أهم البنوك العمومية في الجزائر ويتفرع إلى وكالات متعددة، منتشرة عبر التراب الوطني والتي تقدر بحوالي 198 وكالة من بينها وكالة - أم البواقي - التي تحمل رقم 051.

1. **التعريف بالوكالة:** تأسست وكالة البنك الخارجي الجزائري رقم: 51 بأم البواقي الموجودة بشارع أول نوفمبر التي 1954 التي تأسست في 1979/03/03، كواحدة من بين الست وكالات التابعة للمديرية الجهوية بقسنطينة، وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط المدينة، وتضطلع الوكالة بنفس مهام البنك الخارجي (1) الجزائري في المنطقة، وقد بلغ عدد المستخدمين فيها حاليا 35 فردا.¹

2. **الهيكل التنظيمي للوكالة: يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:**

1.2. **الوكالة مدير:** يعتبر الممثل الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية أم البواقي، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والإتفاقيات، ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك وعلى إعتبار أنها مديرية فرعية تضم كل من:

✓ **إدارة السكرتارية:** من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

✓ **نائب المدير:** يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه، ويخلفه في حالة غيابه.

2.2. **مصلحة الإدارة:** تضم قسمين:

✓ **قسم المستخدمين:** وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم، كما تقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات، إلخ...

✓ **قسم المنازعات القانونية:** يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

¹ بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة بتاريخ 2021/05/31.

3.2. مصلحة القروض: وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة، وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبت في طلباتهم، و إعداد المذكرات اللازمة، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات و خلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القرض، بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى الفرع المتواجد بولاية قسنطينة ليمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية، شرط أن لا تتعدى قيمة القرض 400.000 دج، وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة. تتطلب دراسة ملف قرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا، أما إذا تم تحويل الملف إلى الفرع والمديرية العامة فإن دراسة الملف تتطلب أكثر من 6 أشهر كما تقوم الخلية (1) بمتابعة مراحل التي يمر بها القروض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.¹

4.2. مصلحة التجارة الخارجية: تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء (استيراد، تصدير)، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة، Domiciliation) المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، و هي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

ويضم ثلاثة أقسام: قسم التحويلات الحرة والمباشرة، قسم القبض المستندي والاعتماد المستندي، قسم تسير العقود.

5.2. مصلحة الصندوق: وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

1.5.2. قسم الودائع: ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

2.5.2. قسم الدفع والقبض: ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، وتقوم أيضا بإعداد (1) جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.² ومصلحة المحاسبة والمراقبة: وتضم قسمين:

✓ **قسم المحاسبة:** وتقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة، ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف.

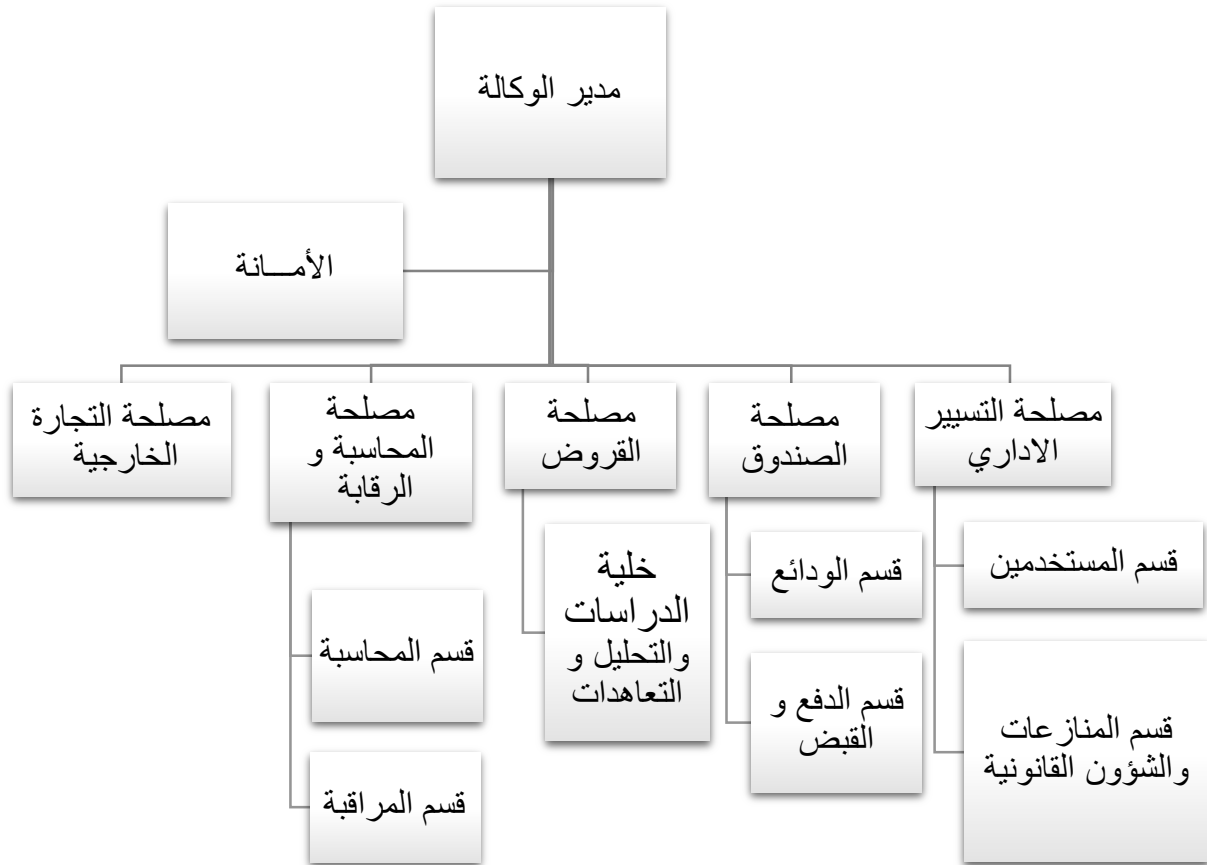
¹ بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة بتاريخ 2021/05/31.

² بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة بتاريخ 2021/05/31.

✓ **قسم المراقبة:** ويقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما تقوم بتنسيق بين المصالح، والبحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة البنك، ومدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف البنك.

الشكل رقم (03) مخطط الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

-وكالة أم بواقي رقم 51-.



المصدر: وثائق من البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم بواقي رقم 51-.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الهيكل التنظيمي لوكالة أم بواقي 51 يتكون من مدير الوكالة وغرفة الأمانة ومجموعة من المصالح للإدارة والتسيير والأقسام.

المطلب الثالث: موارد وخدمات البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم 51-.

يعرض البنك الخارجي الجزائري أنواعا متعددة من الإيداعات بهدف جذب أكبر عدد ممكن من المودعين وزيادة موارده كما تشكيلة متنوعة من الخدمات.

1. موارد البنك الخارجي الجزائري - وكالة أم البواقي رقم 51:-

1.1. ودائع تحت الطلب: وتضم هاته الودائع جملة من الحسابات يمكن ذكرها كما يلي:

1.1.1. الحساب الجاري: يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن أن يكون مدينا، وهو لا يدر فوائد لصاحبه.

2.1.1. حساب الشيكات: يعتبر هو الآخر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين (خاصة الأجراء منهم)، ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، وهو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية، ولا يدر فوائد لصاحبه، أما إذا استخدمه صاحبه في العمليات التجارية فإن البنك في حالة تنبيه للأمر، يطلب من عميله فتح حساب جاري، لأن استخدام هذا الحساب لغرض المعاملات التجارية مخالف للقانون، لأنه لا يخضع لمراقبة مصلحة الضرائب، ويمكنه الاحتفاظ بحساب الشيكات إلى جانب الحساب الجاري شرط أن يستخدمهما في حدود ما يسمح به القانون.

3.1.1. دفتر الادخار البنكي: عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت، ولكن طبيعة الأفراد تجعلهم لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير لأنها عادة تكون مبالغ زائدة عن إحتياجاتهم تفرض عليها سعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق، بلغت في بداية عام 2004: 4.5 % للسنة ويفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين وهو حساب جاري قابل للدفع والسحب والتحويل.¹

2.1. الودائع لأجل: هي ودائع لا يمكن لصاحبها أن يسحب منها إلا بعد مرور مدة معينة يتفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فوائد متغيرة حسب المدة (4.5% كحد أدنى) سنويا، وتنقسم إلى:

1.2.1. ودائع لأجل على شكل حساب: هي تلك الأموال التي يكون المودع في غير حاجة إليها ويودعها في البنك، وهنا بإمكانه السحب منها في أي وقت، غير أن طبيعة الأشخاص تجعلهم لا يقدمون على السحب منها وتتراوح مدة إيداع هذه الأموال بين 3 أشهر و 10 سنوات أما سعر الفائدة، الممنوح عليها فهو يتغير بتغير مدة الإيداع والحد الأدنى لسعر الفائدة 4.5%.

2.2.1. سندات الصندوق: هي المبالغ النقدية الزائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك من اجل الاستفادة من عوائدها، وهنا يقوم البنك بتجميد قيمة هذه الودائع، ولا يمكن للعميل السحب منها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها، ويكون الحد الأدنى لقيمة السند هو 10.000 دج والحد الأقصى 5 ملايين دج،

¹ مرجع خاص بالوكالة (27 page 12/97 Edit manuel procédures crédit organisation)

وتتراوح مدة تجميدها ما بين 3 أشهر و12 سنة وسعر الفائدة متغير بتغير مدة التجميد وتعتبر هذه السندات سندات قابلة للتفاوض، بمعنى انه يمكن تظهيرها، وتكون السندات إما اسمية أو لحاملها.

2. الخدمات التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري: بهدف مواكبة احتياجات الزبائن التي تطورت مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخدمات الالكترونية التالية:

1.2. بطاقة السحب: يستخدم البنك الخارجي الجزائري هذه البطاقة لأول مرة في عام 1995، وتسمح هذه البطاقة لحاملها بسحب مبلغ نقدي معين أسبوعيا (يحدد البنك سقفه الأعلى)، باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن كمكاتب البريد، المطارات... الخ، ويمكن السحب من كافة الموزعات الآلية للأوراق البنكية للشبكة النقدية المصرفية التي تشترك فيها كل من البنوك التالية:

CCP-EL BARAKA-CNEP-BEA-BADR-BDL-CPA ، ويمكن أن يستفيد من هذه البطاقة :

- ✓ عملاء البنك الخارجي الجزائري أصحاب الحسابات بالدينار.
- ✓ إطارات وموظفي القطاع العام والخاص.
- ✓ أصحاب المهن الحرة.
- ✓ التجار.

تقدر تكلفة الاستفادة من هذه البطاقة بـ 300 دج، كما يجب على العميل أن يحتفظ بمبلغ 300 دج على الأقل في حسابه، وتنتهي صلاحية هذه البطاقة في 12/31 من كل عام.

2.2. بطاقة فيزا الدولية: تمنح للعملاء أصحاب حسابات بالعملة الصعبة ويتم استخدامها خارج الوطن في عمليات السحب وتسوية مدفوعات المشتريات من السلع والخدمات من التجار المنتسبين لشبكة visa international، وتكلفة هذه البطاقة تقدر بحوالي 30 أورو وعلى العميل بعد ثلاثة أشهر من الاستفادة من هذه البطاقة أن يحافظ في حسابه على 10.000 دج بالعملة الوطنية وعلى حوالي 1520 أورو كحد أدنى¹.

¹ مرجع خاص بالوكالة (manuel procédures crédit organisation Edit 12/97 page 29)

المبحث الثاني

تطور متغيرات الدراسة في بنك الخارجي الجزائري 051 لوكالة أم بواقي للفترة 2019/2011.

من أجل بناء نموذج قياسي لتقدير أثر متغير ما على متغير آخر أو مجموعة متغيرات لا بد من المرور بمرحلة تمهيدية تدرس فيها تطور متغيرات الدراسة وذلك بدراسة تحليلية وصفية، إحصائية إذا أمكن، إضافة إلى تحليل هذه الإختبارات القياسية لمعرفة مدى إستقرارية متغيرات الدراسة وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

✓ **المطلب الأول:** تطور متغيرات الدراسة في البنك الخارجي الجزائري وكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011؛

✓ **المطلب الثاني:** دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة؛

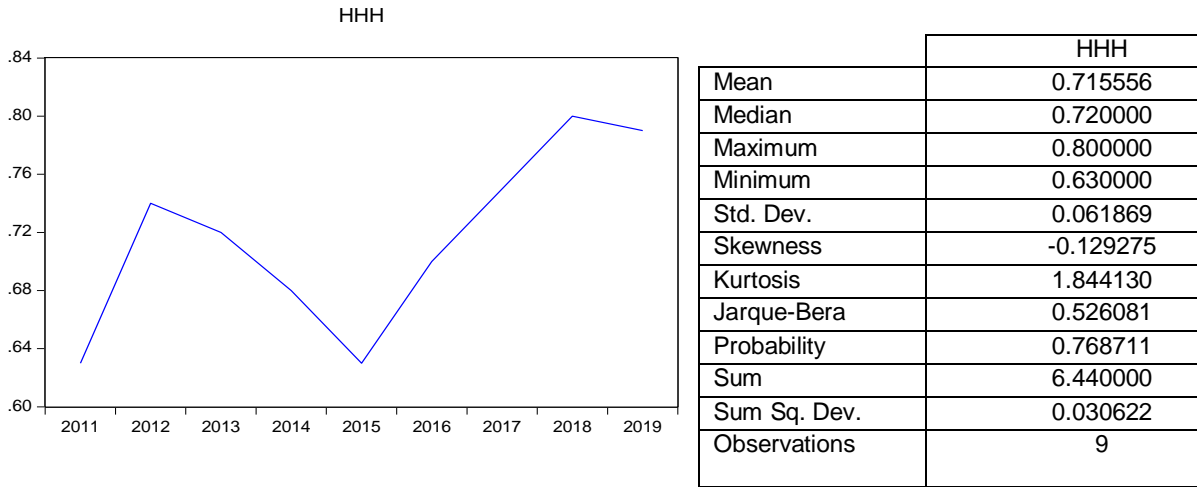
✓ **المطلب الثالث:** دراسة السببية

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة في بنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011

تتغير متغيرات الدراسة من فترة إلى أخرى نتيجة تغير الظروف المختلفة المحيطة والمؤثرة على البنوك، حيث يتم تتبع تغير كل من مؤشر التنوع والمردودية الاقتصادية والمالية في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 خلال الفترة 2011-2019

الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لتطور مؤشر التنوع الاقتصادي HHH في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011: الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر التنوع الاقتصادي في البنك محل الدراسة خلال الفترة 2019/2011.

الشكل رقم (04) يوضح تطور مؤشر التنوع الاقتصادي HHH في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم
البواقي 051 للفترة 2019/2011

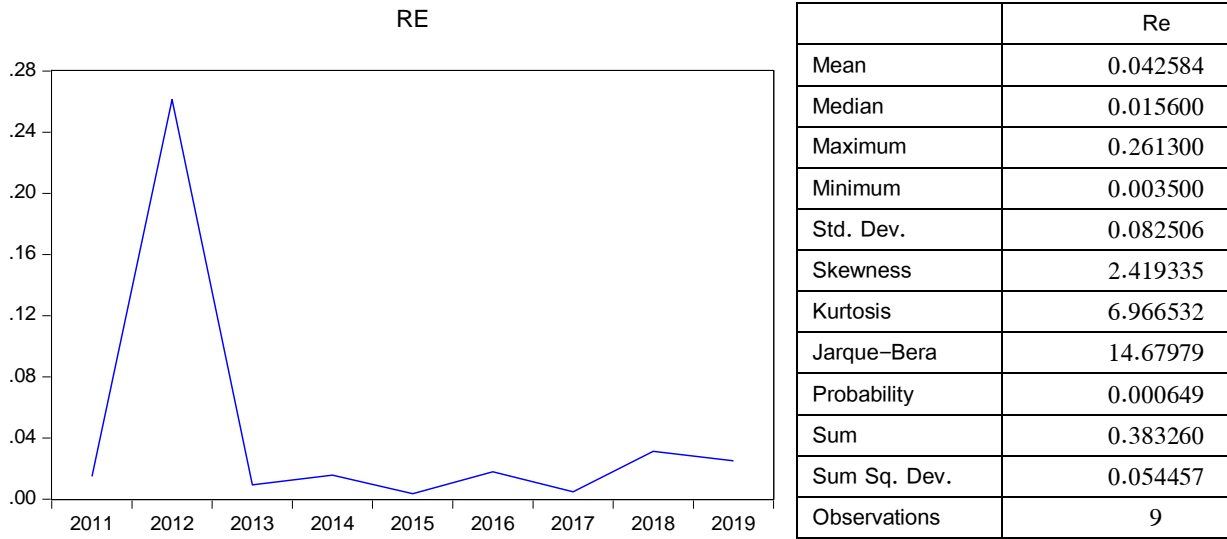


المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر التنوع يتغير بين الارتفاع والتراجع خلال فترة الدراسة حيث بلغ أكبر قيمة 0.8 سنة 2018 وأدنى قيمة سنتي 2011 و2015، ويمكن تفسير ارتفاع قيمة المؤشر لانخفاض سياسة التنوع في البنك والعكس بالعكس، كما نلاحظ من خلال الجدول المرفق بعض المؤشرات الإحصائية حيث أن المتوسط الحسابي للتنوع الاقتصادي يقدر بـ 0.715557، كما نلاحظ أن الوسيط كان 0.720000، بينما كانت أكبر قيمة وأقلها للمؤشر على التوالي: 80.0% و63%، كما قدر أيضا الانحراف المعياري للعينة بـ 0.061869.

الفرع الثاني: دراسة تحليلية وصفية لتطور المردودية الاقتصادية Re في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011: الشكل الموالي يوضح تطور المردودية الاقتصادية في البنك محل الدراسة خلال الفترة 2019/2011.

الشكل رقم(05) يوضح تطور المردودية الاقتصادية Re في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011



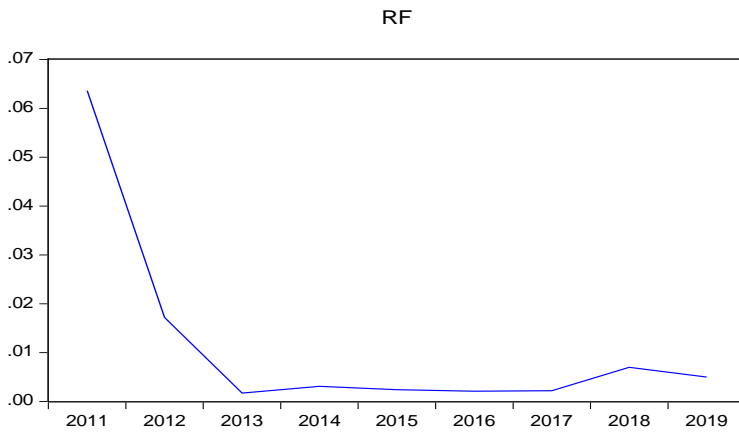
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للبنك خلال فترة الدراسة المقدره بتسعة (09) سنوات (2019/2011) تتصف عموما بعدم الاستقرار حيث بلغت ذروتها 0.2613 أي 26.13% سنة 2012، ثم تذبذبت نسبتها لتصل أضعف نسبة إلى 0.35 سنة 2015 ثم عادت للإرتفاع تدريجيا خلال السنوات الاخرى لتصل إلى 25.03% خلال سنة 2019 وكان هذا التذبذب الحاصل للنسب في بنك الدراسة راجع إلى التذبذب المستمر في النتيجة الصافية للبنك وكذلك زيادة إستثماراتها وأصولها خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي للمردودية الإقتصادية قدر بـ 0.04258 كما أن الوسيط كان 0.015600 بينما كانت أكبر نسبة للمردودية الاقتصادية وأقلها على التوالي 26.1300%، و0.35% كما قدر الإنحراف المعياري للعينة 0.082506.

الفرع الثالث: دراسة تحليلية وصفية لتطور المردودية المالية Rf في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011: الشكل الموالي يوضح تطور المردودية المالية في البنك محل الدراسة خلال الفترة 2019/2011.

الشكل رقم (06) يوضح تطور المردودية المالية Rf في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم

بواقي 051 للفترة 2019/2011



	RF
Mean	0.011589
Median	0.003100
Maximum	0.063600
Minimum	0.001700
Std. Dev.	0.020105
Skewness	2.226307
Kurtosis	6.334156
Jarque-Bera	11.60339
Probability	0.003022
Sum	0.104300
Sum Sq. Dev.	0.003234
Observations	9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Eviews10

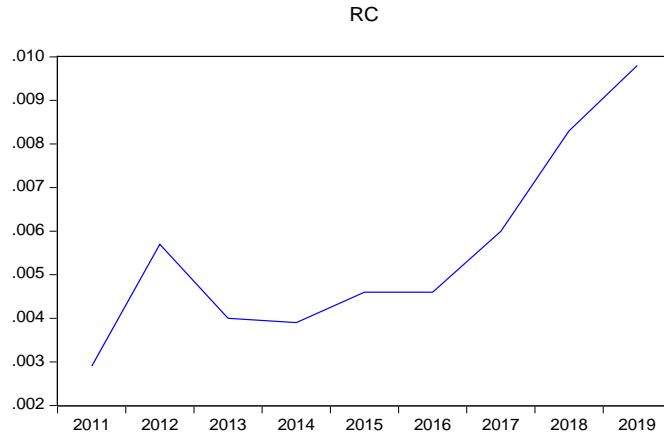
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المردودية المالية للبنك محل الدراسة خلال الفترة المقدره بتسعة (09) سنوات (2019/2011) تتصف عموما بالتذبذب حيث كانت نسبة المردودي المالية 6.30% سنة 2011 والتي مثلت الذروة للبنك الخارجي، ثم إنخفضت لتصل إلى أضعف نسبة إلى 0.17% في سنة 2013 ثم عادت للإرتفاع تدريجيا خلال السنوات الأخيرة، وكان هذا التذبذب الحاصل في بنك الدراسة راجع إلى التغير المستمر وعدم الإستقرار في النتيجة الصافية للبنك خلال فترة الدراسة كما نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن المتوسط الحسابي للمردودية المالية قدر بـ 0.011589 كما أن الوسيط كان 0.003100 بينما تمثلت أكبر نسبة للمردودية المالية وأقلها على التوالي 0.063600 أي 6.3600% و 0.0017 أي 0.17%، كما قدر الإنحراف المعياري للعينة الممثلة للمردودية المالية المكونة من تسعة سنوات بـ 0.020105.

الفرع الرابع: دراسة تحليلية وصفية لتطور المردودية التجارية Rc في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2019/2011: الشكل الموالي يوضح تطور المردودية الاقتصادية في البنك محل الدراسة خلال الفترة 2019/2011.

الشكل رقم(07) يوضح تطور المردودية التجارية Rc في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي

051 للفترة 2019/2011

	RC
Mean	0.005533
Median	0.004600
Maximum	0.009800
Minimum	0.002900
Std. Dev.	0.002230
Skewness	0.849585
Kurtosis	2.569762
Jarque-Bera	1.152107
Probability	0.562112
Sum	0.049800
Sum Sq. Dev.	3.98E-05
Observations	9



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المردودية التجارية للبنك محل الدراسة خلال الفترة المقدرة بـ (09) سنوات تتصف عموماً بالارتفاع حيث إرتفعت لتصل إلى نسبة 0.59% خلال سنة 2012 ثم وصلت إلى الذروة خلال سنة 2019 بنسبة 0.98% وكل هذا التذبذب الحاصل للنسب في بنك الدراسة راجع للتغير المستمر النتيجة الصافية وعدم إستقرارها وكذلك زيادة ودائعه خلال فترة الدراسة (2019/2011)، كما نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن المتوسط الحسابي للمردودية التجارية قدر بنسبة 0.5533% كما أن الوسيط كانت نسبته 0.46% بينما تمثلت أكبر نسبة للمردودية التجارية وأقلها على التوالي 0.98% و 0.29%، كما قدر الإنحراف المعياري بـ 0.0023.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

ان اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Root Test Unit من أجل تحديد أثر المتغير المفسر على المتغير التابع لا بد من تحديد استقرارية السلاسل وفقاً لاختبار ديكي فولر المطور ADF. نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور ADF من أجل تحديد استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة في مؤسسة عمر بن عمر، والجدول الآتي يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل وفقاً لاختبار ADF.

الجدول رقم (03) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في البنك الخارجي
لجزائري لوكاله أم بواقي 051

المتغير	اختبار المسوى بقاطع	اختبار المسوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الثانية بقاطع	اختبار الفروق الثانية بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل $I(D)$
RE	-4.917946	-2.499215	-1.861116	-3.572314	-7.379124	-13.34149	$I(2)$
RF	-6.886305	-6.141130	/	/	/	/	$I(0)$
RC	0.419929	-0.580019	-4.487724	-37.3//9699	/	/	$I(1)$
HHH	1.272923	-0.016302	-1.773909	-21.76042	-5.427658	-6.091735	$I(2)$

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews.

من خلال البيانات المبينة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل سلسلة مستقرة في مستوى معين، فسلسلة المردودية المالية مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، أما سلسلة المردودية التجارية مستقرة في الفروق الأولى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، في حين سلسلة المردودية الاقتصادية وسلسلة مؤشر التنوع الاقتصادي مستقرتان في الفروق الثانية سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة). إذن سلسلة المردودية المالية RF مستقرة ومتكاملة من الدرجة $I(0)$. أما سلسلة المردودية التجارية RC مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. أما سلسلة المردودية الاقتصادية RE وسلسلة التنوع الاقتصادي HHH مستقرتان ومتكاملتان من الدرجة الثانية $I(2)$.

المطلب الثالث: دراسة السببية باستخدام اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test)

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول رقم (04) يوضح نتائج الاختبار ذلك:

الجدول رقم (04) نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/05/21 Time: 17:51

Sample: 2011Q1 2019Q4

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RF does not Granger Cause DDHHH	32	1.29010	0.2917
DDHHH does not Granger Cause RF		1.99615	0.1554
DDRE does not Granger Cause DDHHH	32	0.90029	0.4183
DDHHH does not Granger Cause DDRE		1.22997	0.3082
DRC does not Granger Cause DDHHH	32	28.3873	2.E-07
DDHHH does not Granger Cause DRC		37.2550	2.E-08
DDRE does not Granger Cause RF	32	0.01853	0.9817
RF does not Granger Cause DDRE		1.45070	0.2521
DRC does not Granger Cause RF	33	0.08006	0.9233
RF does not Granger Cause DRC		1.24752	0.3027
DRC does not Granger Cause DDRE	32	0.23865	0.7893
DDRE does not Granger Cause DRC		0.31200	0.7346

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من الجدول نلاحظ أن سببية غرانجر تعمل في اتجاهين من DRC إلى DDHHH ومن DDHHH إلى DRC بمعنى المردودية التجارية تتسبب في مؤشر التنوع الاقتصادي والعكس بالعكس.

المبحث الثالث

دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية.

اعتمدنا في الدراسة التطبيقية القياسية على سلسلة زمنية طويلة نسبيا 36 مشاهدة بعد تحويلها من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية (فصلية) من خلال برمجية Eviews 10، حيث يتم الاعتماد على النتائج السابقة لاستقرارية السلاسل الزمنية من أجل اختيار النموذج المناسب للدراستين التي يكون فيها التنوع الاقتصادي كمتغير مستقل ومؤثر على المردودية المالية والاقتصادية والتجارية كمتغيرات تابعة، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات من القوائم المالية للبنك للفترة 2019/2011 حيث تم حساب المتغيرات في شكل نسب مئوية، ونتناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

- ✓ **المطلب الأول:** دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية؛
- ✓ **المطلب الثاني:** دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية المالية؛
- ✓ **المطلب الثالث:** دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية التجارية؛

المطلب الأول: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية

بالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية التي تم التوصل فيها سابقا إلى استقرارية التنوع الاقتصادي في الفروق الثانية واستقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الثانية، فإنه يتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية.

حتى نتمكن من تطبيق نموذج VAR الذي يفسر أثر الهيكل المالي على المردودية الاقتصادية في البنك محل الدراسة، لا بد أولا من تحديد مدد التباطؤ للنموذج.

الفرع الأول: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag)

(Length): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Lag Length) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC، معيار شوارتز SIC، معيار

هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (05) يوضح ذلك

الجدول رقم (05) درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمردودية الاقتصادية.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DDHHH DDRE
Exogenous variables: C
Date: 07/05/21 Time: 17:58
Sample: 2011Q1 2019Q4
Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	105.5484	NA	4.30e-06	-6.680544	-6.588029	-6.650386
1	118.8969	24.11343	2.36e-06	-7.283673	-7.006127	-7.193200
2	122.9156	6.740949	2.36e-06	-7.284876	-6.822300	-7.134088
3	179.0042	86.84683*	8.29e-08*	-10.64543*	-9.997822*	-10.43433*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 31 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ, SC, AIC, FPE) والتي توافق (P=3).

الفرع الثاني: - معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرين المعتمدين

في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

$$\begin{aligned}
 DHHH &= - 1.0595*DDHHH(-1) - 1.0909*DDHHH(-2) - \\
 &1.0197*DDHHH(-3) - 0.1158*DDRE(-1) + 0.0002*DDRE(-2) - \\
 &0.0422*DDRE(-3) - 0.0006
 \end{aligned}$$

13R-squared = 0.984705 F = 257.5169 N =

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ المردودية الاقتصادية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وثلاث تأخيرات بالنسبة لكل من: المردودية الاقتصادية ومؤشر التنويع الاقتصادي أي أن المردودية الاقتصادية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية الاقتصادية ومؤشر التنويع الاقتصادي خلال ثلاث سنوات سابقة ($t-3, t-2, t-1$)

✓ قيمة الثابت سالبة ويمثل قيمة المردودية الاقتصادية في غياب مؤشر التنويع الاقتصادي وهي مرفوضة اقتصاديا؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية الاقتصادية وقيمها المؤخرة الأولى والثانية والثالثة (إشارة سالبة) ويعني هذا أنه في حالة إرتفاع المردودية الاقتصادية لسنة ما فيتوقع أن يتراجع هذا الارتفاع في ثلاث سنوات المقبلة وأن إنخفاض المردودية الاقتصادية لسنة ما فيتوقع أن ترتفع بعد ذلك خلال ثلاث سنوات المقبلة وهذا راجع إلى التغير في رقم أعمال ورأس مال البنك مما يساهم في التغير في استثماراته مما ينعكس إيجابا أو سلبا على المردودية الاقتصادية على المدين المتوسط والطويل وهو مقبول اقتصاديا.

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية الاقتصادية ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الأول والثالث بمعنى زيادة التنويع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى تراجع المردودية الاقتصادية لتلك السنة والسنة الثالثة بسبب اعتماد البنك على سياسة التنويع لسنة ما لا تظهر نتائجها في نفس السنة وإنما بعد فترة، وهذا ما نلاحظه خلال السنة الثانية (التأخير الثاني)؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية الاقتصادية ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الثاني بمعنى زيادة التنويع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى زيادة المردودية الاقتصادية للسنة الثانية؛

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد **0.98** وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية الاقتصادية) والمتغير التفسيري (التنويع الاقتصادي) أي تغير المردودية الاقتصادية يرجع إلى مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 98% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 257.52 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على المردودية المالية

بالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية التي تم التوصل فيها سابقا إلى استقرارية التنويع

الاقتصادي في الفروق الثانية واستقرارية المردودية المالية في المستوى، فإنه يتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على المردودية المالية.

الفرع الأول: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag VAR Length): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Lag Length) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC، معيار شيوارتس SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (06) يوضح ذلك

الجدول رقم (06) درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمردودية المالية

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DDHHH RF

Exogenous variables: C

Date: 07/05/21 Time: 18:11

Sample: 2011Q1 2019Q4

Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	200.6647	NA	9.30e-09	-12.81708	-12.72456	-12.78692
1	223.0761	40.48520	2.84e-09	-14.00491	-13.72737	-13.91444
2	227.0077	6.594831	2.87e-09	-14.00050	-13.53792	-13.84971
3	286.3536	91.89053*	8.14e-11*	-17.57120*	-16.92360*	-17.36010*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 35 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (FPE, AIC, SC, HQ) والتي توافق (P=3).

الفرع الثاني: - معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرين المعتمدين في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

$$DDHHH = - 1.0392 * DDHHH(-1) - 1.0941 * DDHHH(-2) - 1.0133 * DDHHH(-3) - 2.3785 * RF(-1) + 0.5107 * RF(-2) - 1.9004 * RF(-3) + 0.0044$$

$$R\text{-squared} = 0.988555 \quad F = 345.4996 \quad N = 31$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ المردودية المالية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وثلاث تأخيرات بالنسبة لكل من: المردودية المالية ومؤشر التنويع الاقتصادي أي أن المردودية المالية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية المالية ومؤشر التنويع الاقتصادي خلال ثلاث سنوات سابقة (t-1, t-2, t-3)؛
✓ قيمة الثابت موجبة ويمثل قيمة المردودية المالية في غياب مؤشر التنويع الاقتصادي وهي مقبولة اقتصاديا؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية وقيمها المؤخرة الأولى والثانية والثالثة (إشارة سالبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يتراجع هذا الارتفاع في ثلاث السنوات المقبلة وأن انخفاض المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يرتفع بعد ذلك خلال ثلاث السنوات المقبلة، وهذا نتيجة لزيادة رقم الأعمال ورأس مال البنك مما ساهم في زيادة إستثماراته وهذا ما ينعكس سلبا على المردودية المالية فتتراجع على المديين المتوسط والطويل، وهو مقبول إقتصاديا؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الأول والثالث بمعنى زيادة التنويع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى تراجع المردودية المالية لسنتين الأولى والثالثة بسبب إعتدال البنك على تنويع مصادر تمويله وإستخدام أقل حجم ممكن من الأموال الخاصة؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الثاني بمعنى زيادة التنويع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى زيادة المردودية المالية للسنة الثانية بسبب تحقيق التنويع الاقتصادي لعائد مما أدى إلى زيادة المردودية المالية للبنك؛

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.98 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغير التفسيري (مؤشر التنويع الاقتصادي) أي تغير المردودية المالية يرجع إلى مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 98% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 345.5 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية التجارية

بالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية التي تم التوصل فيها سابقا إلى استقرارية التنوع الاقتصادي في الفروق الثانية واستقرارية المردودية التجارية في الفروق الأولى، فإنه يتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية المالية.

الفرع الأول: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length):

لا اعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Lag Length) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (07) يوضح ذلك.

الجدول رقم (07) درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية المالية

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DDHHH DRC

Exogenous variables: C

Date: 07/05/21 Time: 18:23

Sample: 2011Q1 2019Q4

Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	197.1725	NA	1.17e-08	-12.59177	-12.49926	-12.56161
1	221.4892	43.92709	3.15e-09	-13.90253	-13.62499	-13.81206
2	237.2788	26.48577	1.48e-09	-14.66315	-14.20057	-14.51236
3	292.3038	85.19992*	5.55e-11*	-17.95508*	-17.30748*	-17.74398*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 31 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة

التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (FPE, AIC, SC, HQ) والتي توافق (P=3).

الفرع الثاني: - معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرين المعتمدين في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

$$\begin{aligned} DDHHH = & -0.8466 * DDHHH(-1) - 0.9002 * DDHHH(-2) - 0.9865 * DDHHH(-3) \\ & - 5.9671 * DRC(-1) - 6.4623 * DRC(-2) - 3.5145 * DRC(-3) + 0.0005 \end{aligned}$$

$$135401 \quad F = 269.9857 \quad N = 98 \quad R\text{-squared} = 0.$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

✓ المردودية التجارية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وثلاث تأخيرات بالنسبة لكل من: المردودية التجارية ومؤشر التنوع الاقتصادي أي أن المردودية التجارية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية التجارية ومؤشر التنوع الاقتصادي خلال ثلاث سنوات سابقة (t-1, t-2, t-3)؛
✓ قيمة الثابت موجبة ويمثل قيمة المردودية التجارية في غياب مؤشر التنوع الاقتصادي وهي مقبولة اقتصاديا؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية التجارية وقيمها المؤخرة الأولى والثانية والثالثة (إشارة سالبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع المردودية التجارية لسنة ما فيتوقع أن يتراجع هذا الارتفاع في ثلاث السنوات المقبلة وأن انخفاض المردودية التجارية لسنة ما فيتوقع أن يرتفع بعد ذلك خلال ثلاث السنوات المقبلة، يمكن القول أن العائد على المبيعات ينخفض بسبب تقديم القروض وهذا يؤثر سلبا على المردودية التجارية (العائد على المبيعات)؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية التجارية ومؤشر التنوع الاقتصادي للتأخير الأول والثاني والثالث بمعنى زيادة التنوع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى تراجع المردودية التجارية لثلاث سنوات ؛
✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.98 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغير التفسيري (مؤشر التنوع الاقتصادي) أي تغير المردودية المالية يرجع إلى مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 98% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 269.98 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل حاولنا دراسة وتقدير متغيرات الدراسة عن طريق بناء نموذج قياسي يبين لنا مدى تأثير التنوع الاقتصادي على المردودية في البنوك والمتمثلة أساسا في العائد على الأموال الخاصة، العائد على إجمالي الأصول، والعائد على الأموال المتاحة للتوظيف، حيث تم دراستها وفقا لعدة مراحل مبدئية حتى الوصول إلى النموذج المستعمل الذي يبين لنا نوع الأثر كما يلي:

المرحلة الأولى: قمنا بتحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2011/2019) وذلك عن طريق حساب مختلف المردوديات محل الدراسة خلال تلك المدة للبنك الخارجي الجزائري، وتمثيلها في منحنى ثم دراستها دراسة إحصائية.

المرحلة الثانية: قمنا بتحليل نتائج الإختبارات القياسية وهذا عن طريق إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية من خلال دراسة خصائصها وهذا إعتقاد على برمجية... وتواصلنا إلى أن سلسلة مؤشر التنوع الإقتصادي والمردودية الإقتصادية مستقرتان في الفروق الثانية، أما سلسلة المردودية التجارية والمردودية المالية متكاملتان من الدرجة الأولى وتواصلنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة.

في المرحلة الثالثة والأخيرة والمتمثلة في المفاضلة بين نماذج... فار... لمتغيرات الدراسة من خلال تقدير النموذج بإستخدام التأثيرات الثانية والعشوائية ونموذج الإنحدار الذاتي أو إستخدام المعادلة التي تعتمد على إحصائية فيشر والتي أدت قبول التأثيرات الثانية والتي توصلنا من خلالها إلى أنه هناك علاقة طردية لتأثير التنوع الإقتصادي على متغيرات الدراسة.



أنا أنسة

خاتمة عامة

يعد التنويع الاقتصادي متغيرا إقتصاديا يؤثر ويتأثر بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية. ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على بعض الأسئلة التي تسير الإنشغالات المطروحة في الساحة الإقتصادية، والإشكالية المتمثلة في ما مدى تأثير التنويع الإقتصادي على المردودية في البنوك وحتى يتم ادراك هذا التأثير تم تقسيم البحث الى فصلين تناولنا في الفصل الأول المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي والمردودية في البنك من خلال تعريفهم ومعرفة مختلف مؤشرات قياسهم وفي نهاية الفصل حاولنا تحديد العلاقة بينهم أما في الفصل الثاني تطرقنا الى الجانب التحليلي والقياسي حيث قمنا بتحليل واقع كل من التنويع الاقتصادي والمردودية في البنك خلال الفترة (2011-2019) وتقدير العلاقة بينهم كما قمنا بدراستنا وإختبار الفرضيات وذلك من خلال الإستعانة بالنمذجة القياسية لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة أساسا في المردودية في البنوك بالتركيز على المردودية الإقتصادية، المردودية المالية، المردودية التجارية، ومؤشر التنويع الإقتصادي من جهة أخرى وفقا لنموذج VAR وقد توصلنا إلى ما يلي:

1. نتائج الدراسة: توصلت الى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية.

1.1. النتائج النظرية: من خلال الدراسة النظرية توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ ان الهدف من اتباع سياسة التنويع الاقتصادي هو خلق مناخ سياسي مستقر يعمل على إعادة خلق الثقة بين مختلف المستويات التي يتشكل منها المجتمع وافساح المجال لممارسة ديمقراطية ذات مرجعية من شأنها اخراج البلاد من التبعية.
- ✓ تعتبر استراتيجية التنويع من استراتيجيات النمو والتوسع التي تحقق للبنك مكاسب إيجابية، إضافة الى جعل البنك يتمتع بأنشطة متنوعة تسمح له بالحصول على أرباح من أنشطة متعددة.
- ✓ ان التعرف على محددات التنويع يلعب دورا هاما في وضع استراتيجية التنويع الاقتصادي تتمثل هذه المحددات في: محددات اقتصادية تتمثل أساسا في إنتاجية الشركات، الدخل، متغيرات الاقتصاد الكلي، معدل سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر من ضمن المحددات أيضا المحددات الغير اقتصادية المتمثلة في حجم الصادرات، حجم البلد، الإصلاحات الاقتصادية وغيرها.
- ✓ ان تطور مؤشرات قياس التنويع لا يقل أهمية، وذلك لتقييم التقدم المحرز في مسار التنويع الاقتصادي وتحديد نقاط الضعف. في هذا الاطار يعد معامل هيرفدال- هيرشمان أكثر مؤشرات التنويع الاقتصادي استخداما.

- ✓ تكون قيمة مؤشر التنوع محصورة بين 0 و 1 كلما اقتربت من الصفر كلما كان الاقتصاد متنوع والعكس صحيح.
- ✓ تعتبر المردودية أحد المؤشرات الرئيسية لتقييم أداء إدارة المؤسسات البنكية الموكل إليها إستغلال الموارد والإمكانات التي يوفرها المساهمون والاطراف الأخرى، حيث تعبر المردودية بشتى أنواعها عن نتيجة أو مخرجة العملية الإستغلالية، التي تستند إلى التفاعل والتوليف الأمتل بين عوامل الإنتاج لهذه المؤسسات
- ✓ تستخدم النسب بشكل عام والنسب المالية بشكل خاص كأداة لقياس درجات أو معدلات المردودية بجميع أنواعها، بغرض مقارنتها لنفس الفترة بين مختلف درجات المردودية، أو لعدة فترات والوقوف على مدى تطور درجات المردودية عبر الزمن أو المقارنة بين معدلات المردودية لوحدة إقتصادية أو بنكية لفترة واحدة أو عدة فترات.
- ✓ تلجأ المؤسسات البنكية للتنوع الإقتصادي من أجل رفع مردوديتها وعائدها وذلك من خلال الإستثمارات والشركة والفوائد وغيرها.

2.1. نتائج الدراسة التطبيقية: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ السلاسل الزمنية المعتمدة في الدراسة مستقرة في المستوى ومستقر في الفروق الأولى والثانية حسب إختبار VAR؛
- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التنوع الإقتصادي والمردودية الإقتصادية، التنوع الإقتصادي والمردودية المالية، التنوع الإقتصادي والمردودية التجارية؛
- ✓ تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR وفقا لنتائج الأستقرارية وذلك لدراسة أثر التنوع الأقتصادي على المردودية في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم البواقي؛
- ✓ تبين المعايير الإحصائية الثلاث معيار أكيا، معيار شوارتر، معيار هانن كون، العدد الأمتل لمدد التباطؤ الزمني وهذا لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي؛
- ✓ النماذج المقدره في مقبولة إحصائيا وقياسيا واقتصاديا.

2. التوصيات والاقترحات: على ضوء نتائج الدراسة التي توصلنا إليها من خلال موضوع الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات كمايلي:

- ✓ الإعتماد على التنوع الإقتصادي في الجزائر من خلال زيادة الإستثمارات والشراكة وغيرها لزيادة العائد في البنوك وتهيئة الظروف الملائمة لنجاح هذه السياسة.

- ✓ وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنوع الاقتصادي.
- ✓ زيادة مستوى التنوع الاقتصادي، وتنوع مصادر إيرادات الميزانية من أجل تحقيق عائد أكبر
- ✓ تبني استراتيجية التنوع الاقتصادي يعد الخيار الأمثل، فمن الضروري فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط.
- ✓ على البنوك إستحداث أساليب وصيغ جديدة لرفع وعوائدها
- ✓ على البنوك الحرص على تتبع نسب المردودية بمختلف أنواعها بإستمرار والقيام بتحليلها وتقييم نتائجها.

3. آفاق الدراسة: يتميز موضوع بحثنا بالأهمية الكبيرة وندرة الدراسات فيه حيث كل الدراسات تدرس التنوع الاقتصادي في الدول النفطية بشكل عام، لذا من آفاق هذه الدراسة:

- ✓ التركيز والتوسع في دراسة مثل هذه المواضيع على المستوى الجزئي ومحاولة دراسته في بيئة إقتصادية أكثر وضوح؛
- ✓ دراسة مقارنة لتأثير التنوع الإقتصادي على كفاءة البنوك العمومية والبنوك الخاصة؛
- ✓ مدى تأثير التنوع الاقتصادي على سيولة البنوك.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1. عبد اللطيف الحمد، الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك، دار الشباب للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الكويت، 2010، ص 36.
2. محمد أمين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، بدون طبعة، الكويت، 2014، ص 52.
3. مصطفى بن ساحة، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادية، دار الشباب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، باتنة، الجزائر، 2017، ص 6.
4. حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، دار الفكر للطباعة والنشر، بدون طبعة، الأردن، 2000، ص 77.
5. أوزالدو دي ريفيرو، خرافة التنمية الاقتصادية - اقتصاديات مستنفذة في القرن الحادي والعشرين، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى بالعربية، لبنان، 2003، ص 126.
6. مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي، دار الفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007، ص 34.
7. فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2010، ص 42.
8. باسمه علي إحسان داود، الخصخصة (اتجاهات التحول إلى القطاع الخاص) تجارب عالمية، مطبعة الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2009، ص 60.
9. خالد حمادي حمدون المشهداني، الخصخصة، أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2013، ص 21.
10. مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة (الامتيازات - الشركات المختلطة - تفويض المرفق العام) دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 268.
11. عدلي شحادة قندح، التخاصية (أحدث نماذج التنمية الاقتصادية تقييم لتجربة الأردن، 1986-2003)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 104.

12. علي احمد البلبل، تحليل قضايا في التخصيص، مع إشارة موجزة للتخصيص في بلدان عربية، دار الشباب للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2003، ص 36.
13. نوزاد عبد الرحمن الهيبي، التنمية العربية في عالم متغير، دار الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 20.
14. هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2002، ص 13.
15. آ زاد شكور صالح، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 11.
16. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 87.
17. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 407.
18. أسامة النور محمد سعيد، الاستثمار الاجنبي المباشر "تجربة السودان" دار الجامعة، بدون طبعة، القاهرة، مصر 2008، ص 5.
19. إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 2002، ص 15.
20. دريد كامل امشبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى العربية، الأردن، 2009، ص 187.
21. رونالد إيرنبرج وروبرت سميث، فريد بشير طاهر ومراجعة د. محمد حميدي السباقي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، المملكة العربية السعودية، 1994، ص 37.
22. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية - دراسة تحليلية وتقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 35.
23. حسين عبد الله، البتروال العربي-دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2003، ص 68.
24. محمد مطر، التعريف بالتنوع الاقتصادي، أهدافه ومحدداته، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 52.
25. طارق حماد، "معامل جيني"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، مصر، 2020، ص 20.

26. حسين بن هاني، إقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 260.
27. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 154.
28. خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والبنوك بمنظور علمي متقدم، دار الأيام للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص ص 76 77.
29. حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، دار الوراق للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2013، ص 6.
30. رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي، دار الفكر والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص ص 21 22.
31. عبد القادر حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بدون طبعة، القاهرة، مصر، 2002، ص 9.
32. شقيري نوري موسى، مروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنويع للحد من المخاطر، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 57، 58.
33. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 31.
34. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 17.
35. حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 37.
36. عزيزة بن سمية، الإنتمان في البنوك التجارية-مخاطر وأساليب تسييرها، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص ص 22 23.
37. شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد بنوك، ديوان مطبوعات الجامعية الجزائرية، بدون طبعة، عنابة، الجزائر، 2010، ص 95.
38. خالد وهب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003، ص 165.
39. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعة، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص

40. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 29.
41. دريد كمال ال شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 1996، ص 120.
42. محمد مصطفى السهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013، ص ص 86 87.
43. زياد رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 1996، ص 56.
44. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريح للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الرياض، السعودية، 200، ص 59.
45. نصر حمود مرنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص 58.
46. إبراهيم الجزراوي، حمزة الشخي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000 ص 68.
- الرسائل والمذكرات:**
1. عيسى مقلید، قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة لحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص 24.
2. خالد جميل كامل، واقع التنوع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق لمدة (1970-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم المالية، جامعة البصرة، العراق، 2008/2009 ص ص 7 و 8.
3. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص ص 25 26.
4. محمد شكور سيدي، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة أبي بكر بالقائد، الجزائر، 2011/2012، ص 66.

5. إبراهيم بلقطة، البيات تنوع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009/2008، ص 65.
6. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص 78.
7. حميدة اوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2015، ص ص 147-149.
8. تأميم محمد سلوم الجبوري، التخصيصية الاقتصادية، أقطار عربية مختارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الإدارة المالية، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 70.
9. تيطوم أيمن، سعادة السعيد، استراتيجية التنوع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية - حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص 16.
10. عماد الدين أحمد المصباح، "محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، الاردن، 2008، ص 94.
11. حياة بحار، إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 23.
12. إبتسام السيد شهاب الدين، الحصة السوقية التسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص ص 17 18.
13. حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيميا، EMIP، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2007، ص 64.

14. محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص 7.
15. فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد القياسي، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 5.
16. نبيلة رقايدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التقنيات الكمية في المالية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 10.
17. باسل جبر حسن أبو زعيتير، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، ص ص 96، 97.
18. كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مالية الدولة، تخصص إدارة وبنوك، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011 ص 88.
19. كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011 ص ص 82-83.
- المجلات والمقالات:**
1. سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد 9، السنة الرابعة، العراق، 2008، ص 201.
2. بشرى خير الحاج خير، اقتصاديات الطفرة البترولية، دروس وعبر لدول الساحل والصحراء، مجلة المصرفي، العدد 45، سبتمبر 2007، السودان، ص 35.
3. فاطمة الزهراء طلحاوي، محمد مدياني، أثر تنوع القاعدة الانتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 04، العدد الثاني، 2016، ص ص 149 150.

4. محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش، " ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 04، العدد الثاني، الجزائر، 2018، ص 38.
5. بسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في دورية - دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة البحث، سوريا، المجلد 38، العدد 33، 2016، ص 83

المدخلات والمتمرات:

1. نور الدين شارف، استراتيجية التصنيع لاحتلال الواردات كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، أيام 30/29 نوفمبر 2016، ص 7.
2. محمد الهادي ضيف الله هشام ليزة، سياسة التنوع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، أيام 3/2 نوفمبر 2016، ص 25.
3. عبد الرزاق بن علي، نجوى راشدي، التنوع الاقتصادي: مفهوم، الأهمية، المحددات، مداخلة في الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمص لخضر، وادي سوف، الجزائر، 3-4 نوفمبر 2016 ص 8.
4. ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، خلال الفترة 16 -17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16-17 فبراير 2014، ص ص 1-2.
5. بيترج مونتيل، التمويل والرفاهية والنمو، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، وقائع الندوة التي نظمها صندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي بعنوان (تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي)، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 7-8 كانون الأول، 2003، ص 25.

6. كارل هابر ماير، مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد وانعكاسات ذلك على النظم المالية العربية، في صندوق النقد العربي، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة (تحرير محمد الفنيش)، وقائع الندوة المنعقدة (2-3 نيسان 2000)، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 59.
7. رالف شامي وآخرون، نحو اطار لتطوير الأسواق المالية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، وقائع الندوة التي نظمها صندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي، بعنوان (تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي)، الإمارات العربية المتحدة (7-8 كانون الأول، ديسمبر، 2003) ص 78.
8. أحمد ديبش، مروة بوقدوم، "التنوع الاقتصادي، مؤشرات، محدداته، وعلاقته بالتنمية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس 1 حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص ص 15 16.
9. صادق صفيح، آسيا عامر، "مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الاول حول: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيس ي علي، البليدة، الجزائر، يومي: 6 و7 نوفمبر 2018، ص 4.
10. ماجد صيد، فاطمة الزهراء رقايقية، "رؤية استشرافية لتحول الاقتصاديات العربية النفطية من الربعية إلى التنوع الاقتصادي"، ورقة 2 بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 و30 نوفمبر 2016، ص ص 13-14.
11. سي محمد كمال، التنوع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بني الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي 1 و2 نوفمبر 2016، ص 65.
12. محبوب بن حمودة، عدنان محيريق، "التنوع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر"، ورقة 2 بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص 7.

13. صالح خالص، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى دولي حول منظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 14 - 15 ديسمبر، 2004، ص 390.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية
-الكتب

1. Tohn. E. Wagner, A measure of Economic Diversity: An Input- Output Approach, Research Economist, September 1993, pag.4
2. Martin Hvidt, Economic Diversification In Gcc Countries: **Past Record And Future Trends, Kuwait Programme On Development Governance And Globalization In The Gulf States**, London School Of Economic And Political Science"lse", London, 2013, Number 27, 2013,P 05.
3. Conso et Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**,9ème édition, Dunod, paris, France, 1999, P152.
4. Michel Crouhy, Dan Galai, Robert Mark, **Essentials of Risk Management**, McGraw-Hill Companies Inc, United state of America, 2006, p: 165.
5. Mohammad Omar JOYA, (2017) : "Trois essais sur la volatilité macroéconomique, la diversification productive, et les liaisons intersectorielles", École Doctorale « Entreprise, Économie, Société » Spécialité : Sciences Économiques, Université de Bordeaux,
6. Mehdi Shafaeddin,(1986): " Diversification, Bargaining Power and Self-Reliance in an Oil-Exporting Country: The Case of Iran", Development Policy Review, SAGE, London Vol. 4, p-44
7. Barreau. J et Delahaye. J, Gestion financière manuel et application, 9 ème édition, Dunod, Paris, France, 2000, P 369

8. Anar Ahmadov, (2012):" Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource– Rich Developing Countries, oxfords, UK, May, p p-4-6
9. Hawaii economic issues ,(2011): "**Measuring Economic Diversification in HAWAII**" , periodic reseach and data reports on issues of current interest, state of Hawaii, Department of Business, Economic Development & Toutisem ,p5;
10. Gini coefficient, calculation, National Chengchi University, available online[http: //www3.nccu.edu.tw/jthuang/gini.pdf](http://www3.nccu.edu.tw/jthuang/gini.pdf), 1/4/2018.
11. United Nations, (2016): "The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures", Technical Paper By the Secretariat, Framework Convention on Climate Change (FCCc) p 18.
12. P,conso et Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, Dumod, 10ème édition, Paris, 2002, P274.



قائمة الملاحق

1- استقرارية المردودية الاقتصادية

استقرارية المردودية الاقتصادية في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: RE has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.917946	0.0005
Test critical values: 1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

استقرارية المردودية الاقتصادية في المستوى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: RE has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.499215	0.3259
Test critical values: 1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

استقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الأولى بقاطع

Null Hypothesis: D(RE) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.861116	0.3446
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

استقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(RE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.572314	0.0516
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

استقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الثانية بقاطع

Null Hypothesis: D(RE,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.379124	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

استقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الثانية بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(RE,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-13.34149	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

2- استقرارية المردودية المالية

استقرارية المردودية المالية في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: RF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.886305	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

استقرارية المردودية المالية في المستوى بقاطع وتجاه عام

Null Hypothesis: RF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.141130	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

3- استقرارية المردودية التجارية

استقرارية المردودية التجارية في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: RC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.419929	0.9807
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

استقرارية المردودية التجارية في المستوى بقاطع وتجاه عام

Null Hypothesis: RC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.580019	0.9735
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

استقرارية المردودية التجارية في الفروق الأولى بقاطع

Null Hypothesis: D(RC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.487724	0.0012
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

استقرارية المردودية التجارية في الفروق الأولى بقاطع وتجاه عام

Null Hypothesis: D(RC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-37.39699	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

4- استقرارية مؤشر التنويع

استقرارية مؤشر التنويع الاقتصادي في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: HHH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.272923	0.9979
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

استقرارية مؤشر التنويع الاقتصادي في المستوى بقاطع وتجاه عام

Null Hypothesis: HHH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.016302	0.9942
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

استقرارية مؤشر التنويع الاقتصادي في الفروق الأولى بقاطع

Null Hypothesis: D(HHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.773909	0.3856
Test critical values: 1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

استقرارية مؤشر التنويع الاقتصادي في الفروق الأولى بقاطع وتجاه عام

Null Hypothesis: D(HHH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-21.76042	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

استقرارية مؤشر التنويع الاقتصادي في الفروق الثانية بقاطع

Null Hypothesis: D(HHH,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.427658	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

استقرارية مؤشر التنويع الاقتصادي في الفروق الثانية بقاطع وتجاه عام

Null Hypothesis: D(HHH,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.091735	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

05- نموذج VAR لتفسير العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمردودية الاقتصادية في بنك..

Vector Autoregression Estimates

Date: 07/05/21 Time: 17:59

Sample (adjusted): 2012Q2 2019Q4

Included observations: 31 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DDHHH	DDRE
DDHHH(-1)	-1.059528 (0.03471) [-30.5251]	-0.075380 (0.05144) [-1.46554]
DDHHH(-2)	-1.090915 (0.04385) [-24.8795]	-0.059143 (0.06498) [-0.91023]
DDHHH(-3)	-1.019671 (0.03685) [-27.6699]	-0.033417 (0.05461) [-0.61194]
DDRE(-1)	-0.115801 (0.11136) [-1.03987]	-0.537642 (0.16502) [-3.25802]
DDRE(-2)	0.000196 (0.12707) [0.00154]	-0.173255 (0.18830) [-0.92008]
DDRE(-3)	-0.042221 (0.11023) [-0.38303]	0.092274 (0.16335) [0.56490]
C	-0.000596 (0.00229) [-0.26065]	-0.002112 (0.00339) [-0.62373]
R-squared	0.984705	0.438841
Adj. R-squared	0.980881	0.298551
Sum sq. resids	0.003879	0.008519
S.E. equation	0.012714	0.018840
F-statistic	257.5169	3.128104
Log likelihood	95.29745	83.10518
Akaike AIC	-5.696609	-4.910012
Schwarz SC	-5.372806	-4.586208
Mean dependent	-0.003519	-0.002352
S.D. dependent	0.091946	0.022495
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.52E-08
Determinant resid covariance		3.31E-08
Log likelihood		179.0042
Akaike information criterion		-10.64543
Schwarz criterion		-9.997822
Number of coefficients		14

6-نموذج VAR لتفسير العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمردودية المالية في بنك.

Vector Autoregression Estimates

Date: 07/05/21 Time: 18:12

Sample (adjusted): 2012Q2 2019Q4

Included observations: 31 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DDHHH	RF
DDHHH(-1)	-1.039180 (0.03634) [-28.5953]	-0.012064 (0.00223) [-5.41222]
DDHHH(-2)	-1.094089 (0.04384) [-24.9592]	-0.016482 (0.00269) [-6.13029]
DDHHH(-3)	-1.013308 (0.03272) [-30.9716]	-0.013510 (0.00201) [-6.73265]
RF(-1)	-2.378466 (1.09035) [-2.18138]	0.268137 (0.06688) [4.00947]
RF(-2)	0.510734 (1.10652) [0.46157]	-0.033684 (0.06787) [-0.49631]
RF(-3)	-1.900377 (1.05727) [-1.79744]	-0.039897 (0.06485) [-0.61525]
C	0.004412 (0.00267) [1.65143]	0.000684 (0.00016) [4.17637]
R-squared	0.988555	0.785888
Adj. R-squared	0.985694	0.732360
Sum sq. resids	0.002903	1.09E-05
S.E. equation	0.010998	0.000675
F-statistic	345.4996	14.68178
Log likelihood	99.79250	186.3263
Akaike AIC	-5.986613	-11.56944
Schwarz SC	-5.662810	-11.24563
Mean dependent	-0.003519	0.000900
S.D. dependent	0.091946	0.001304
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.42E-11
Determinant resid covariance		3.25E-11
Log likelihood		286.3536
Akaike information criterion		-17.57120
Schwarz criterion		-16.92360
Number of coefficients		14

07- نموذج VAR لتفسير العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمردودية التجارية في بنك..

Vector Autoregression Estimates

Date: 07/05/21 Time: 18:24

Sample (adjusted): 2012Q2 2019Q4

Included observations: 31 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DDHHH	DRC
DDHHH(-1)	-0.846560 (0.13256) [-6.38626]	-0.007332 (0.00523) [-1.40086]
DDHHH(-2)	-0.900241 (0.15769) [-5.70905]	-0.007550 (0.00623) [-1.21263]
DDHHH(-3)	-0.986516 (0.13260) [-7.43964]	-0.003731 (0.00524) [-0.71253]
DRC(-1)	-5.967068 (4.07658) [-1.46374]	-0.826910 (0.16097) [-5.13714]
DRC(-2)	-6.462274 (4.17637) [-1.54734]	-0.822157 (0.16491) [-4.98557]
DRC(-3)	-3.514485 (3.74430) [-0.93862]	-0.895418 (0.14785) [-6.05640]
C	0.000485 (0.00235) [0.20649]	0.000133 (9.3E-05) [1.42853]
R-squared	0.985401	0.977478
Adj. R-squared	0.981751	0.971848
Sum sq. resids	0.003703	5.77E-06
S.E. equation	0.012421	0.000490
F-statistic	269.9857	173.6068
Log likelihood	96.01939	196.2057
Akaike AIC	-5.743187	-12.20682
Schwarz SC	-5.419383	-11.88301
Mean dependent	-0.003519	-0.000135
S.D. dependent	0.091946	0.002923
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.69E-11
Determinant resid covariance		2.21E-11
Log likelihood		292.3038
Akaike information criterion		-17.95508
Schwarz criterion		-17.30748
Number of coefficients		14

Les performances de LA BEA en 2011

L'Assemblée Générale Ordinaire de la BEA a statué sur les comptes de l'exercice 2011, en date du 21/06/2012. Ces comptes ont été certifiés et approuvés sur la base des paramètres et indicateur suivant :

En matière d'activités commerciales, la banque a clôturé et exercé avec des résultats en nette progression, confirmant la tendance de ces dernières années, témoignant des progrès réalisés en matière de collecte de ressources et de bancarisation, de financement de l'économie nationale et enfin, de diversification de ses activités .

L'année 2011 a connu une progression de l'ordre de 8 soit en valeur absolue, une hausse de 157 milliards de DA.

- Dans cette ressource, l'épargne des particuliers et ménages se manifeste, de manière accrue, conséquence directe de l'augmentation des revenus des ménages améliorant, ainsi la bancarisation de ce segment.
- La part majoritaire dans les ressources globales de la BEA est désormais détenue, par son portefeuille hors hydrocarbures, la progression des ressources des autres secteurs du portefeuille de la BEA a été plus rapide et plus importante en volume que celles des hydrocarbures.
- Les résultats obtenus traduisent les efforts de diversification entrepris par la banque, durant les derniers exercices.

Dans le domaine du financement de l'économie, l'exercice 2011 a été clôturé avec une enveloppe de crédit additionnelle accordée aux différents secteurs de l'économie (Grandes Entreprises -PME-PMI -Particuliers Ménages) de l'ordre de 115 Milliards de DA, soit un taux d'évolution de 12%.

- Dans cette enveloppe, les crédits d'investissement sont prédominants avec un taux de 54%
- La part de la PME /PMI s'affirme d'exercice. Celle-ci a quasiment doublé.
- Le segment des particuliers et ménages a connu, lui aussi, une progression importante de l'ordre de 21%, le crédit immobiliers aux particuliers a connu une forte progression.

A l'international, la BEA continue de jouer un rôle majeur disposant d'une part de marché de 17% dans les importations et de 98% pour les exportations. Les recettes d'exportation d'hydrocarbures rapatriées, par les services spécialisés de la banque, ont totalisé, en 2011, un montant de 66,9 milliards d'US Dollars.

La structure des importations traitées par la BEA, en 2011, se présente comme suit :

- Fonctionnement : 51%.
- Equipement : 22%
- Services : 19%
- Revente en l'état : 8%

- La qualité de la signature de la banque et son professionnalisme continue d'attirer de la part des grands groupes bancaires internationaux vers la BEA un plus substantiel d'opérations financières.

Celui-ci a connu, en 2011, une progression de l'ordre de 20%.

Au plan des agrégats financiers, les principaux résultats se présentant comme suit :

-un produit net bancaire de 40,6 milliards de DA en amélioration de 11%.

Un résultat net bénéficiaire de 30,3 milliards de DA, en accroissement de 57,9%.

Des fonds propres confortés de l'ordre de 230 milliards de DA contre 174,7 milliards de DA en 2010, ce qui induit une capacité d'autant plus importante en matière de prise d'engagements en direction du secteur économique.

Ce développement multiforme de la banque et sa modernisation soutenue ont été accompagnés d'une observance stricte en matière de ratio de gestion et des exigences prudentielles au titre de la supervision bancaire.

Ainsi, les différents ratios significatifs en matière de bonne santé financière et d'équilibre se déclinent comme suit :

-Ratio de solvabilité : 44,26%(norme en vigueur : 8%).

-Ratio de liquidité : 3,20%.

-Coefficient de fonds propres et des ressources permanentes : 103,79%.

Enfin, le capital de BEA est passé de 24.5 Milliards de DA à 76Milliards de DA soit une hausse de 300 % et ce, sur la base unique des réserves et fonds propres cumulés de la Banque.

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2012 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 231,23)
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF			2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	64 574 991 449,46	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
TOTAL DU PASSIF			2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES		795 853 602 565,28	629 975 934 628,67	165 877 667 936,61
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	HB0200	464 177 934 926,30	420 545 470 646,51	43 632 464 279,79
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	HB0300	115 714 466 695,10	79 752 995 159,55	35 961 471 535,54
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTÈLE	HB0400	215 961 200 943,89	129 677 468 822,61	86 283 732 121,28
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	ENGAGEMENTS RECUS		767 992 971 580,93	767 995 423 942,05	(2 452 361,12)
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	HB0700	761 185 933 580,93	760 951 870 942,05	234 062 638,88
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 807 038 000,00	7 043 553 000,00	(236 515 000,00)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2012 - SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	32 874 176 650,33	29 610 676 935,23	3 263 499 715,10
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(14 757 147 501,93)	(14 685 569 114,56)	(71 578 387,37)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	23 513 814 539,36	19 371 273 056,50	4 142 541 482,86
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 387 196 275,80)	(1 091 627 178,74)	(295 569 097,06)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	267 924 808,28	35 120 222,45	232 804 585,83
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	(35 850 235,42)	(74 057 849,64)	38 207 614,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	9 018 149 723,06	15 017 055 936,48	(5 998 906 213,42)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(4 984 541 823,81)	(7 565 905 697,78)	2 581 363 873,97
9	PRODUIT NET BANCAIRE		44 509 329 884,07	40 616 966 309,94	3 892 363 574,13
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(17 226 450 981,12)	(13 211 433 648,75)	(4 015 017 332,37)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORÉES	CC2700	(1 223 375 250,45)	(1 173 732 328,87)	(49 642 921,58)
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		26 059 503 652,50	26 231 800 332,32	(172 296 679,82)
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(115 066 324 000,46)	(129 118 894 323,80)	14 052 570 323,34
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTISSABLES	CP3900	136 038 222 094,74	141 974 508 960,99	(5 936 286 866,25)
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION		47 031 401 746,78	39 087 414 969,51	7 943 986 777,27
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	551 004,33	251 840 113,76	(251 289 109,43)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		47 031 952 751,11	39 339 255 083,27	7 692 697 667,84
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(11 474 649 369,28)	(9 078 949 408,42)	(2 395 699 960,86)
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		35 557 303 381,83	30 260 305 674,85	5 296 997 706,98

BILAN AU 31/12/2013 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	ÉCART D'ÉVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
	TOTAL DU PASSIF		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES		735 466 356 099,73	795 853 602 565,28	(60 387 246 465,56)
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	421 286 951 177,80	464 177 934 926,30	(42 890 983 748,50)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	138 198 928 113,38	115 714 466 695,10	22 484 461 418,28
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	175 980 476 808,55	215 961 200 943,89	(39 980 724 135,34)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	ENGAGEMENTS RECUS		719 333 005 267,21	767 992 971 580,93	(48 659 966 313,71)
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	712 657 288 267,21	761 185 933 580,93	(48 528 645 313,71)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 675 717 000,00	6 807 038 000,00	(131 321 000,00)
POUR CONFIRMATION					
			31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	HB0900	735 466 356 099,73	795 853 602 565,28	(60 387 246 465,56)
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	HB1000	719 333 005 267,21	767 992 971 580,93	(48 659 966 313,71)

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2014

BILAN AU 31/12/2014 - SCF

Unité= Milliers de
DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 009 936	390 351 461	126 155 536
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 666	0	18 795 666
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 236 411	9 342 970	22 893 441
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 788 693	643 242 640	108 730 816
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	751 291 690	117 289 888
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	259 323 153	177 174 152	80 638 023
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 830 575	20 132 039	-6 301 464
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 525	1 375 124	-240 599
9	AUTRES ACTIFS	62 861 985	69 050 254	1 348 901
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 943 606	8 995 651	310 953
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	22 492 525	21 592 283	900 242
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	0	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 090 156	18 695 843	-605 688
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	199 346	34 319
15	ÉCART D'ACQUISITION	0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 036

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	1 135 407	818 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	41 838 931	579 504
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	581	7 903
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	33 965 873	9 344 332
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 188 912	8 270 157	-2 081 244
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	9 070 564	6 049 482
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	67 276 520	0
13	CAPITAL	100 000 000	100 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	-43 417	779 277
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	12 456 077	0
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 498	14 555 120	0
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
TOTAL DU PASSIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 037

HORS BILAN - SCF au 31/12/2014

Unité= Milliers de
DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	828 967 776	735 466 356	93 501 420
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	570 228 584	421 286 951	148 941 633
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	50 706 644	138 198 928	-87 492 284
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	208 032 548	175 980 477	32 052 071
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0	0	0
B	ENGAGEMENTS RECUS	823 232 437	719 333 005	103 899 432
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	816 390 430	712 657 288	103 733 142
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 842 007	6 675 717	166 290

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2015- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2015	31/12/2014 (PROFORMA)	31/12/2014	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59	-2 932 071 321,52
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	-18 939 839 422,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08	-1 910 310 581,77
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77	13 960 823 823,26
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32	-292 585 205,62
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75	30 834 481,20
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	53 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	25 698 655 667,55
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-45 640 462 996,41	-18 515 490 104,56	-18 515 490 104,56	-27 124 972 891,85
9	PRODUIT NET BANCAIRE	69 573 769 284,89	61 663 218 545,78	61 663 218 545,78	7 910 550 739,11
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37	-3 630 555 837,60
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	-1 172 560 172,17	35 643 580,34
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	52 882 466 288,09	48 566 827 806,24	48 566 827 806,24	4 315 638 481,85
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08	11 502 201,07
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	-3 966 991 463,37
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	45 851 261 154,33	45 491 111 934,78	40 380 549 585,57	360 149 219,55
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	-43 328 027,95
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	0,00	
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	45 855 437 574,21	45 538 616 382,61	40 428 054 033,40	316 821 191,60
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49	-640 941 942,83
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2016- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	49 790 060 282,97	42 476 997 168,07	4 380 991 793,38
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	-15 909 026 497,58	-18 939 839 422,85	1 120 502 343,50
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	43 566 559 974,38	39 295 400 091,03	18 231 983 706,61
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 827 383 181,66	-1 453 800 520,94	-666 167 866,34
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 393 501 667,99	725 351 916,62	1 148 326 519,24
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-98 184 954,53	20 795 047,45	-88 145 520,78
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	19 467 571 135,96	53 089 328 001,92	-7 923 101 198,42
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-9 116 556 076,22	-45 640 462 996,41	9 398 934 028,34
9	PRODUIT NET BANCAIRE	87 266 542 351,31	69 573 769 284,89	25 603 323 805,53
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-12 261 685 541,11	-15 554 386 404,97	-337 854 973,74
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 152 105 696,13	-1 136 916 591,83	20 454 476,04
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	73 852 751 114,07	52 882 466 288,09	25 285 923 307,83
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-28 256 120 022,65	-8 510 055 069,80	-19 734 562 751,78
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	245 517 563,96	1 478 849 936,04	-5 200 323 835,45
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	45 842 148 655,38	45 851 261 154,33	351 036 720,60
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	21 577 850,00	4 176 419,88	-25 926 597,83
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	45 863 726 505,38	45 855 437 574,21	325 110 122,77
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-11 291 313 329,39	-12 436 772 493,64	504 517 221,42
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	829 627 344,19

Le Bilan de la Banque en 2017

BILAN AU 31/12/2017 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,65	548 171 533 019,71

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 253,69	14 699 315 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 835 611 685,26	25 873 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 568 755 352,26	5 396 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 685 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 968 551,06	43 790 555 375,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
TOTAL DU PASSIF		3 122 177 721 501,37	2 574 006 188 481,65	548 171 533 019,71

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION	%
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 347 336 702 086,72	1 588 494 888 661,46	(241 158 186 574,74)	-15,18%
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-	
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	773 584 023 805,57	1 015 660 632 187,92	(242 076 608 382,35)	-23,83%
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-	
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	287 794 054 512,80	257 769 124 069,44	30 024 930 443,35	11,65%
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	285 958 623 768,36	315 065 132 404,10	(29 106 508 635,74)	-9,24%
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 115 883 569 080,15	1 161 211 663 433,39	(45 328 094 353,23)	-3,90%
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	173 397 732 260,20	97 951 292 225,42	75 446 440 034,78	77,02%
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	925 892 489 819,96	1 046 225 714 207,97	(120 333 224 388,01)	-11,50%
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	16 593 347 000,00	17 034 657 000,00	(441 310 000,00)	-2,59%



بنك الجزائر الخارجي
Banque Extérieure d'Algérie

Une Banque à la Hauteur de vos aspirations

ETATS FINANCIERS 2018

DIRECTION GENERALE
ADRESSE : 48, RUE DES FRERES BOUADOU BIR MOURAD RAIS -ALGER-
TELEPHONE : +213 (0)23.56.92.99/34
Fax : +213 (0)23.56.92.95
SITEWEB: www.bea.dz

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	512 760 477 594,77	749 185 575 988,52	(236 425 098 393,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	(13 604 317 654,82)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	(34 747 109 765,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 112 245 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	(102 450 023,53)
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05



BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	(56 072 332,31)
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	(110 223 562,36)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93
TOTAL DU PASSIF		3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05

HORS BILAN - AU 31-12-2018

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 126 208 937 948,14	1 347 336 702 086,72	(221 127 764 138,58)
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	567 508 327 433,60	773 584 023 805,57	(206 075 696 371,97)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	317 049 804 215,46	287 794 054 512,80	29 255 749 702,66
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	241 650 806 299,08	285 958 623 768,36	(44 307 817 469,28)
B	ENGAGEMENTS RECUS	964 717 756 286,40	1 115 883 569 080,15	(151 165 812 793,76)
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	184 720 443 117,40	173 397 732 260,20	11 322 710 857,20
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	764 432 766 169,00	925 892 489 819,96	(161 459 723 650,96)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	15 564 547 000,00	16 593 347 000,00	(1 028 800 000,00)



Banque Extérieure d'Algérie  بنك الجزائر الخارجي

**LES ETATS FINANCIERS ARRETES
AU 31/12/2019**

BILAN AU 31/12/2019

ORDRE	ACTIF	31/12/2019
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	411 980 469 743,71
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 487 668 249,88
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	45 550 792 172,77
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	243 640 809 682,03
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 188 027 270 668,74
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	244 296 211 258,84
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	24 166 744 676,21
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 790 599 064,97
9	AUTRES ACTIFS	8 140 446 635,44
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 300 084 340,74
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	34 194 608 461,96
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 189 676 723,06
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	603 820 191,62
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00
TOTAL DE L'ACTIF		3 262 369 201 869,98



BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2019

ORDRE	PASSIF	31/12/2019
1	BANQUE CENTRALE	106 762 400 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 570 351 502,33
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 150 694 367 314,99
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 889 463 678,51
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	24 226 955 382,58
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 805 743,20
7	AUTRES PASSIFS	344 759 225 244,48
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	75 221 795 941,49
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	11 584 084 377,73
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	44 081 036 991,16
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	230 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00
15	RÉSERVES	65 504 223 228,43
16	ECART D'ÉVALUATION	14 484 204 039,52
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	12 301 338 295,09
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	62 548 353 013,24
TOTAL DU PASSIF		3 262 369 201 869,98



COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2019

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	116 903 934 635,00
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	(22 065 750 275,46)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	28 169 050 058,70
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 232 463 362,23
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	573 137 559,63
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	8 003 311 793,73
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(6 673 666 625,58)
9	PRODUIT NET BANCAIRE	124 213 273 272,24
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 036 982 955,87)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR / IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET	(955 199 060,10)

12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	109 221 091 256,26
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(27 777 796 396,34)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	242 699 841,63
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	81 685 994 701,55
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(311 798,67)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	81 685 682 902,88
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(19 137 329 889,64)
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	62 548 353 013,24

HORS BILAN AU 31-12-2019

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2019
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 071 379 423 943,50
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	526 074 806 241,33
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	318 921 336 377,59
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	226 383 281 324,58
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 066 730 329 817,46
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	255 759 824 094,85
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	795 470 458 722,60
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	15 500 047 000,00

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE AU 31/12/2019

ORDRE	METHODE INDIRECTE RUBRIQUES	31/12/2019
1	RESULTAT AVANT IMPOTS	81 685 682 902,88
2	(+/-) DOTATIONS NETTES AUX AMORTISSEMENTS DES IMMOBILISATIONS CORPORELLES ET INCORPORELLES	955 199 060,10
3	(+/-) DOTATIONS NETTES POUR PERTES DE VALEUR DES ECARTS D'ACQUISITION ET DES AUTRES IMMOBILISATIONS	-
4	(+/-) DOTATIONS NETTES AUX PROVISIONS ET AUX PERTES DE VALEUR	27 535 096 554,71
5	(+/-) PERTES NETTES / GAINS NETS DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT	(11 201 216 392,66)
6	(+/-) CHARGES / PRODUITS DES ACTIVITES DE FINANCEMENT	-
7	(+/-) AUTRES MOUVEMENTS	(239 409 562,82)
8	= TOTAL DES ELEMENTS NON MONETAIRES INCLUS DANS LE RESULTAT NET AVANT IMPOTS ET DES AUTRES AJUSTEMENTS (TOTAL DES ELEMENTS 2 A 7)	17 049 669 659,33
9	(+/-) FLUX LIES AUX OPERATIONS AVEC LES INSTITUTIONS FINANCIERES	(66 301 758 953,24)
10	(+/-) FLUX LIES AUX OPERATIONS AVEC LA CLIENTELE	(509 396 098 843,60)
11	(+/-) FLUX LIES AUX OPERATIONS AFFECTANT DES ACTIFS OU PASSIFS FINANCIERS	10 761 701 085,56
12	(+/-) FLUX LIES AUX OPERATIONS AFFECTANT DES ACTIFS OU PASSIFS NON FINANCIERS	186 973 950 105,35
13	(-) IMPOTS VERSES	(11 250 051 640,74)
14	= DIMINUTION / (AUGMENTATION) NETTE DES ACTIFS ET PASSIFS PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES (TOTAL DES ELEMENTS 9 A 13)	(389 212 258 246,66)
15	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (A)	(290 476 905 684,45)
16	(+/-) FLUX LIES AUX ACTIFS FINANCIERS, Y COMPRIS LES PARTICIPATIONS	(15 925 021 981,62)
17	(+/-) FLUX LIES AUX IMMEUBLES DE PLACEMENT	-
18	(+/-) FLUX LIES AUX IMMOBILISATIONS CORPORELLES ET INCORPORELLES	(767 365 417,53)
19	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (B)	(16 692 387 399,15)
20	(+/-) FLUX DE TRESORERIE PROVENANT OU A DESTINATION DES ACTIONNAIRES	-
21	(+/-) AUTRES FLUX NETS DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES DE FINANCEMENT	-
22	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (C)	-
23	EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D)	239 409 562,86
24	AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	(306 929 883 520,75)
TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE		
25	TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE A L'OUVERTURE (TOTAL DES ELEMENTS 26 ET 27)	618 091 891 746,02
26	CAISSE, BANQUE CENTRALE, CCP, TRESOR PUBLIC (ACTIF & PASSIF)	513 001 990 296,37
27	COMPTES (ACTIF & PASSIF) ET PRETS/EMPRUNTS A VUE AUPRES DES INSTITUTIONS FINANCIERES	105 089 901 449,65
28	TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE A LA CLOTURE (TOTAL DES ELEMENTS 29 ET 30)	311 162 008 225,26
29	CAISSE, BANQUE CENTRALE, CCP, TRESOR PUBLIC (ACTIF & PASSIF)	412 221 982 445,31
30	COMPTES (ACTIF & PASSIF) ET PRETS/EMPRUNTS A VUE AUPRES DES INSTITUTIONS FINANCIERES	(101 059 974 220,05)
31	VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE (POUR CONFIRMATION)	(306 929 883 520,75)

TABEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Capital social	FRBG	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Report à nouveau	Réserves	Résultat net de l'exercice	Total
Solde au 31/12/2017	150 000 000 000,00	36 685 271 528,01	0,00	12 456 077 117,23	14 290 439 256,19	11 160 497 531,20	68 362 968 551,06	57 365 644 936,73	350 320 898 920,41
Impact des Changements de méthodes comptables									0,00
Impact des Corrections d'erreurs significatives						0,00			0,00
Solde au 31/12/2017 corrigé	150 000 000 000,00	36 685 271 528,01	0,00	12 456 077 117,23	14 290 439 256,19	11 160 497 531,20	68 362 968 551,06	57 365 644 936,73	350 320 898 920,41
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations									0,00
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					(191 778 559,66)				-191 778 559,66
Variation des écarts de conversion					81 554 997,30				81 554 997,30
Affectation du résultat net 2014						0,00			0,00
Dividendes payés								-25 000 000 000,00	-25 000 000 000,00
Fond pour Risque Bancaire Généraux		6 328 232 221,38							6 328 232 221,38
Opérations en capital							32 365 644 936,72	-32 365 644 936,72	0,00
Résultat net de l'exercice 2017								76 775 609 740,65	76 775 609 740,65
Solde au 31/12/2018	150 000 000 000,00	43 013 503 749,39	0,00	12 456 077 117,23	14 180 215 693,83	11 160 497 531,20	100 728 613 487,78	76 775 609 740,65	408 314 517 320,09
Impact des Changements de méthodes comptables									0,00
Impact des Corrections d'erreurs significatives						1 140 840 763,89			1 140 840 763,89
Solde au 31/12/2018 corrigé	150 000 000 000,00	43 013 503 749,39	0,00	12 456 077 117,23	14 180 215 693,83	12 301 338 295,09	100 728 613 487,78	76 775 609 740,65	409 455 358 083,98
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations									0,00
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente					393 393 737,76				393 393 737,76
Variation des écarts de conversion					-89 405 392,07				-89 405 392,07
Affectation du résultat net 2014									0,00
Dividendes payés								(32 000 000 000,00)	(32 000 000 000,00)
Fond pour Risque Bancaire Généraux		1 067 533 241,77							1 067 533 241,77
Opérations en capital	80 000 000 000,00						(35 224 390 259,35)	(44 775 609 740,65)	0,00
Résultat net de l'exercice 2017								62 548 353 013,24	62 548 353 013,24
Solde au 31/12/2019	230 000 000 000,00	44 081 036 991,16	0,00	12 456 077 117,23	14 484 204 039,52	12 301 338 295,09	65 504 223 228,43	62 548 353 013,25	441 375 232 684,67



TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2014- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	45 409 068	33 303 635	12 105 433
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	-17 029 529	-15 919 101	-1 110 428
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	25 334 576	21 091 334	4 243 243
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 161 215	-1 241 756	80 541
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	245 175	43 908	201 267
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-10 039	-13 879	3 840
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	27 390 672	16 423 367	10 967 305
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-18 515 490	-8 064 715	-10 450 775
9	PRODUIT NET BANCAIRE	61 663 219	45 622 792	16 040 426
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-11 923 831	-16 196 291	4 272 461
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 172 560	-1 172 708	148
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	48 566 828	28 253 792	20 313 035
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-13 632 120	-2 510 783	-11 121 337
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	5 445 842	2 566 992	2 878 850
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	40 380 550	28 310 002	12 070 548
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	47 504	447	47 057
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0		
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0		
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	40 428 055	28 310 449	12 117 606
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-10 620 401	-7 378 506	-3 241 895
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	29 807 653	20 931 943	8 875 711

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2013- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	33 303 635 037,32	32 874 176 650,33	429 458 386,99
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(15 919 101 194,86)	(14 757 147 501,93)	(1 161 953 692,93)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	21 091 333 514,12	23 513 814 539,36	(2 422 481 025,24)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 241 756 278,34)	(1 387 196 275,80)	145 439 997,46
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	43 908 044,51	267 924 808,28	(224 016 763,77)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	(13 879 393,63)	(35 850 235,42)	21 970 841,79
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	16 423 367 234,42	9 018 149 723,06	7 405 217 511,36
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(8 064 714 714,90)	(4 984 541 823,81)	(3 080 172 891,09)
9	PRODUIT NET BANCAIRE		45 622 792 248,64	44 509 329 884,07	1 113 462 364,57
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(16 196 291 299,30)	(17 226 450 981,12)	1 030 159 681,82
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET C	CC2700	(1 172 708 454,67)	(1 223 375 250,45)	50 666 795,78
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		28 253 792 494,67	26 059 503 652,50	2 194 288 842,17
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(2 510 782 778,96)	(363 048 191,21)	(2 147 734 587,75)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	2 566 992 034,41	21 334 946 285,49	(18 767 954 251,08)
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION		28 310 001 750,12	47 031 401 746,78	(18 721 399 996,66)
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	447 218,49	551 004,33	(103 785,84)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		28 310 448 968,61	47 031 952 751,11	(18 721 503 782,50)
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(7 378 506 328,30)	(11 474 649 369,28)	4 096 143 040,98
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		20 931 942 640,31	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,52)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2018- SCF

ANNEXE 2 : COMPTE DE RESULTATS

N°	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2018	31/12/2017	VARIATION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	132 185 764 275,69	96 124 958 998,26	36 060 805 277,43
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	(21 002 089 116,61)	(19 964 491 984,98)	(1 037 597 131,63)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	30 999 113 450,43	34 423 634 752,10	(3 424 521 301,67)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 924 627 407,20)	(1 869 390 990,46)	(55 236 416,74)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE	694 110 054,65	312 535 349,69	381 574 704,96
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	685 826 028,71	109 569 383,69	576 256 645,02
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	13 871 929 111,01	44 003 969 581,12	(30 132 040 470,11)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(11 997 951 240,66)	(32 273 372 338,25)	20 275 421 097,59
9	PRODUIT NET BANCAIRE	143 512 075 156,03	120 867 412 751,17	22 644 662 404,85
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 472 773 590,52)	(15 498 105 028,38)	1 025 331 437,86
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR	(879 504 295,40)	(895 069 642,77)	15 565 347,37
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	128 159 797 270,11	104 474 238 080,02	23 685 559 190,08
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES	(26 187 008 312,95)	(31 001 853 567,34)	4 814 845 254,38
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET	1 213 873 512,18	3 577 900 949,63	(2 364 027 437,45)
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	103 186 662 469,33	77 050 285 462,32	26 136 377 007,01
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	609 883,22	9 869 037,30	(9 259 154,08)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	103 187 272 352,55	77 060 154 499,62	26 127 117 852,93
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(26 411 662 611,90)	(19 694 509 562,90)	(6 717 153 049,00)
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93



الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع التنوع الاقتصادي وأثره على مردودية البنك وذلك من خلال معرفة العوامل المؤثرة في التنوع الاقتصادي وتوصلنا إلى أن التنوع يعمل على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في إدارة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى أن تنوع الاستثمارات لها أثر إيجابي على النهوض من خلال المساهمة في خلق فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي لذا فالتنوع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يكون له الأثر الواضح في استيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد بالإضافة إلى أنه يقلل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلقه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة التي من شأنها أن تحقق استقرار أكبر في العائد آت وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والتنمية.

من خلال النموذج القياسي أظهرت النتائج أن العلاقة بين المردودية في البنك ومؤشر هيرشمان-هيرفندال كمقياس للتنوع الاقتصادي هي علاقة طردية وهذه العلاقة تتماشى مع النظريات الاقتصادية حيث أن الاستثمار معظمه يأتي من الاستثمار العمومي كمصدر له والذي يركز بصورة كبيرة على قطاع البنية التحتية مقابل ضعف الاهتمام بالجهاز الإنتاجي

الكلمات المفتاحية:

المردودية، التنوع الاقتصادي، مؤشر قياس التنوع

Synopsis:

We found that diversification plays the role of the private sector in addition to the public sector in managing economic activities. Moreover, diversification of investments has a positive impact on upgrading by contributing to job creation and improving economic conditions. Diversification away from oil can lead to the development of other economic sectors, which has a significant impact on Labour absorption and reduced unemployment. In an economy, it also reduces the risk of economic exposure created by relying on a single export rather than a

diversified export base, which would bring greater stability to the revenue coming and thus increase economic growth and development.

In a standard model, the results show that the relationship between bank yield and the Hirschmann–Hirfendahl index as a measure of economic diversification is a direct one, consistent with economic theory, where investment comes mostly from public investment, which is highly focused on the infrastructure sector, versus low interest in the productive system.

Keywords : profitability, economic diversification, diversification measurement index